

الإسلام وأصول الحكم

لعلمية عبد الزازقة

دراسة ووثائق
بقلم

د. محمد عمارة



الإسلام
وأصول الحكم
لعلامة عبد الرزاق
دراسات ودراسات

الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق : دراسة ووثائق / فكر عربي
د. محمد عمارة / مؤلف من مصر
الطبعة العربية المصححة : ٢٠٠٠
حقوق الطبع محفوظة



المؤسسة العربية للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :

بيروت ، ساحة الجزيرة ، بناية برج الكارثون ،
ص.ب. : ٥٤٦٠ - ١١ ، العنوان البرقي : موكيالي ،
هاتفكس : ٨٠٧٩٠٠ / ٨٠٧٩٠١

التوزيع في الأردن :

دار القوارس للنشر والتوزيع

عمان ، ص.ب. : ٩١٥٧ ، هاتف : ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتفكس : ٥٦٨٥٥٠١

E-mail : mkayyali@nets.com.jo

تصميم الغلاف والإشراف الفني :

ستيفن سيبيو

لوحة الغلاف :

أحمد مصطفى / مصر

التفصيل الطباعي :

دار صبح للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان

All rights reserved . No part of this book may be reproduced , stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher .

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر .

د. محمد طه عمارة

الإسلام وأصول الحكم

لعليّ عبد الرزاق

دراسة ووثائق



فاتحة الدراسة

منذ ان عرفت الطباعة طريقها الى بلادنا لم يحدث ان اخرجت المطبعة كتابا اثار من الضجة واللفظ والمعارك والصراعات مثلما اثار هذا الكتاب ..

على ان المرجع في كل ذلك لم يكن الى مجرد القضية الفكرية التي دار من حولها البحث ، والجرأة التي تناول بها مؤلفه الموضوع ، وانما كان مرد الكثير من النقع الذي اثير والصخب الذي اشتد الى مجيء هذا الكتاب سهما نافذا وجهه المرحوم الشيخ علي عبد الرزاق الى الرجل الجالس على عرش مصر يومئذ (سنة ١٩٢٥ م) الملك احمد فؤاد ، ومن ثم نشوء مجموعة من الظروف والملابسات السياسية والاجتماعية التي تصاعدت بالآثار التي تربت على صدره الى الحد الذي جعل منها معركة لم يسبق ان دار مثلها حول كتاب من الكتب في بلادنا منذ ان عرفت عصرها الحديث .

وفي اغلب الدراسات التي كتبت حول هذا الكتاب ، في ظل قيام حكم أسرة محمد علي بمصر ، اي فيما قبل يوليو سنة ١٩٥٢ م ، لم يستطع الكثيرون التخلص من عيوب النظرة الوحيدة الجانب في الدراسة والتقييم للكتاب .. فهم اما معه دون تحفظ ، واما ضده دونما روية او تعقل او حساب .. حتى بعض الدراسات الجادة التي تناولته بالنقد الموضوعي الذي بلغ حد التقنيد لكثير من آرائه ، لم تسلم من شائبة مجيئها في موكب الدفاع عن النظام الملكي في مصر و «الذات المصونة» الجالسة على العرش المصري في ذلك الحين ..

ومن ثم كانت الحاجة ماسة اشد ما تكون الى تقديم نص هذا الكتاب الى القارئ المعاصر ، كي يرى فيه نموذجا لتفكير مفكر مسلم اثار معركة من اشهر المعارك في تاريخنا الفكري والسياسي الحديث ، وايضا الى التقديم لهذا الكتاب بدراسة متاملة ، ساعدت ظروفنا الراهنة ، التي تخلصنا فيها من حكم أسرة محمد علي ، وتطور عقلية مجتمعتنا عما كانت عليه منذ نحو نصف قرن ، وتجاوزنا لطبيعة العلاقات

التي كانت تحكم مجتمع الامس الى علاقات من نوع جديد ، وانحسار الحساسيات السياسية التي اصطدم بها هذا الكتاب ، والتي صدمت مؤلفه ... ساعدت كل هذه الظروف والتغيرات على ان تأتي الدراسة التي تقوم بها بين يدي هذا الكتاب اقرب ما تكون الى التقييم الموضوعي الجاد لما في الكتاب من ايجابيات ، والتحديد الدقيق لمكانه في موكب الفكر المصري والعربي والاسلامي الحديث ، ومنزلته ومنزلة صاحبه من حركة الاصلاح والتجديد لفكر امتنا العربية وشعوبنا الاسلامية .. وايضا النقد الهادىء والموضوعي لما في الكتاب من هنات واخطاء وسلبيات .

فهذه الدراسة التي ننهض بها الان استجابة لضرورة معاصرة تدعونا للنظر مليا في الصفحات الهامة من كتاب حياتنا الفكرية ، سواء القريب منها او البعيد ، كي نصل الحاضر الذي نعيشه والمستقبل المأمول باكثر هذه الصفحات اشراقا واعظما غنى ، ولنتعلم الشيء الكثير من شجاعة هؤلاء الذين اجتهدوا وقالوا ما يعتقدون دونما رهبة من «الذات المصونة» التي تربعت على العرش في بلادنا قبل يوليو سنة ١٩٥٢ م .

بل ان مثل هذه الدراسة — التي تأتي بعد ما يقرب من نصف قرن على صدور هذا الكتاب — هي ضرورة ابصرها الذين عاصروا صدوره وعاشوا المعركة التي قامت من حوله ، وادركوا يومها ان التقييم الموضوعي لهذا الكتاب امر مستحيل في ظل الظروف والعوامل التي كانت قائمة في ذلك الحين ، فكتبوا يومها يقولون : **«انه (ما من كتاب ظهر للناس في هذا العهد كانت له آثار كتاب (الاسلام واصول الحكم) .. فهو ولا شك مما يجدر الاطلاع عليه بعد انقضاء هذه العاصفة ، وتعبيره بفكر بعيد عن الغايات وعن العوامل التي أثارت تلك العاصفة الهوجاء» (١) .**

ونحن نرجو ان تكون هذه الدراسة التقييمية والنقدية التي نقدم بها لهذا الكتاب جهدا جادا يحقق تلك الرغبة التي تنتظر التحقيق منذ صدور هذا الكتاب .

(١) احمد شفيق باشا (حوليات مصر السياسية) الحولية الثانية سنة ١٩٢٥ ص ٧٩٦-٧٩٧ طبعة القاهرة ، الاولى ، سنة ١٩٢٨ م .

الملايسات السياسية لصدور الكتاب

اما الظروف السياسية ، والملايسات الدولية ، والعوامل الخاصة بالمجتمع المصري والمجتمعات الاسلامية يومئذ ، والتي ساهمت وساعدت على ان يكون لهذا الكتاب كل ذلك الخطر الذي كان له ، وان تحدث بسببه تلك المعركة الكبرى التي انعدم نظيرها .. فانها تكمن - في تقديرنا - في عدة عوامل ، على رأسها عاملان اساسيان :

العامل الاول : ان الكتاب قد تناول بحث الخلافة والإمامة في الفكر والتاريخ الاسلامي ، ثم خلص الى نتيجة مؤداها ان هذا النظام غريب عن الاسلام ، ولا اساس له في المصادر والاصول المعتمدة للدين عند المسلمين من كتاب وسنة وإجماع ، وقدم لهذا النمط من انماط الحكم في التاريخ الاسلامي صورة تنفر منه المواطن المصري ، فضلا عن المفكر الحر المستنير .

ولو ان هذا البحث قد جاء في ظرف غير الذي جاء فيه ، لما اثار ما اثار من جدل وعراك .. ولكن الذي حدث ، بل واهمية هذا الذي حدث ، ان هذا البحث قد كتب ودفعت به المطبعة المصرية الى المجتمع المصري والمجتمعات العربية الاسلامية في وقت كانت فيه قضية الخلافة الاسلامية مثارة ، بل كانت قضية القضايا وأهم أحداث الساعة لدى عديد من الدوائر والاطراف .

ففي «أنقرة» كان النظام التركي القومي الجديد ، بقيادة مصطفى كمال «أتاتورك» قد الفى نهائيا نظام الخلافة العثمانية في ٣ مارس سنة ١٩٢٤ م ، وذهب بأخر صورها التي استمرت أكثر من أربعة قرون .. وخلا العالم الاسلامي السني - للمرة الاولى في تاريخه - ممن يحمل لقب الخليفة ، او حتى لقب سلطان المسلمين .. وتطلعت لتجديد هذه الخلافة - في مختلف انحاء العالم الاسلامي - دوائر واطراف متعددة الاتجاهات ومتميزة في الاهداف ... يرى بعضها انها واجهة يقف خلفها المسلمون في معركتهم ضد زحف الغرب واطماع الاستعمار .. ويراها آخرون امرا

عزيزا من آثار تراث عزيز ، تستحق العمل لد اجلها والاحتفاظ بها للاسلام والمسلمين .. ويراها البعض واجبا دينيا واصلا من اصول الاسلام ، يأثم المسلمون بتركها فريسة للموت والفناء .

كما تطلعت للراء هذا المنصب المهيب عروش وامراء ، كان في مقدمتهم يومئذ الملك احمد فؤاد .. ومن ثم فان كتاب (الاسلام واصول الحكم) لم يكن بحثا اكاديميا من ابحاث السياسة او علم الكلام عند المفكرين والثقفيين المسلمين ، وانما كان ، بالدرجة الاولى وقبل كل شيء ، جهدا سياسيا في معركة سياسية حامية ، بل ضارية ، وقائمة على قدم وساق ، كما كان تحديا لعرش وملك بكل ما وراءهما من قوى وامكانيات ، كما كان مناوءة لقطاعات عريضة محافظة في مختلف انحاء العالم الاسلامي ... وفوق كل ذلك كسان احد العوامل التي افسدت على الاستثمار البريطاني في مصر والشرق الاسلامي النجاح والاستفادة من «لعبة» الخلافة هذه .. كما سيأتي حديثنا الموثق عن ذلك بعد قليل .

ولذلك لم يكن بالامر المستغرب ان يشير هذا الكتاب ما اثار من المعارك والصراعات ، وان يترتب عليه من النتائج والآثار ما هو اكبر من الحجم الملائم والمتلائم مع قضاياها الفكرية اذا اخذت مجردة ، او اغفل قارئه هذه الظروف والملابسات .. ومن هنا كان من الضروري تقديم بعض رؤوس الموضوعات والنقاط التي تبرز وتجسد هذه الملابسات التي تعلق بهذا السبب الاول من اسباب الضجة الكبرى التي أحدثها هذا الكتاب :

★ فمن الاحداث المعروفة والشهيرة بمصر في ذلك التاريخ ذلك المؤتمر الدائم الذي اقيم باسم «المؤتمر الاسلامي العام للخلافة» ، والذي اصدر مجلة (الخلافة الاسلامية) كي تدعو لدينونه الرامية الى مبايعة احد الملوك والامراء بخلافة المسلمين .. وكما تدل عليه الكثير من الوقائع والحقائق - التي ستأتي الاشارة الى بعضها - فلقد كان العرش المصري ، والملك فؤاد واقفا خلف اقلب هذا النشاط الذي تجاوز العاصمة الى المدن والمراكز بل وكثير من قرى مصر في اعماق الريف (١) .

ولم يكن عمل هذا المؤتمر قاصرا على المجتمع المصري ، بل تعداه الى كل المجتمعات التي تدين بالاسلام .. والذين تعدد عليهم الاشتراك المباشر في نشاطه كانوا يرسلون اليه والى مجلته الرسائل والمذكرات ، واحيانا كانوا يرسلون اليه

(١) وعلى سبيل المثال نجد في جريدة «الحساب» العدد الخامس - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ م - اخبارا من قيام لجان فرعية للخلافة في بلاد محلة دياي ، والقصابي ، وكفرمجر ، التابعة للجنة الخلافة الرئيسية بمركز دسوق .. واخرى في بلاد قلين وروينة التابعة لمركز كفر الشيخ .. وقوه ، والسالمية .. الخ .

✱ وغير نشاط مؤتمر الخلافة ومجلته ، أخذت الكثير من الاوساط والعديد من المجالات في التركيز على الابحاث الدينية الخاصة بالخلافة والإمامة في الاسلام . . . وبلغ ذلك الى حد اصدار الفتاوى التي توحى ، بل تقطع ، بان صفة الاسلام قد زالت عن المجتمعات الاسلامية وشعبوها بالفناء « اتانورك » لمنصب الخلافة العثمانية ، وان كل المسلمين آثمون حتى يبايعوا خليفة آخر . وان آثار هذا الإنم سحل بهم عقابا في الدنيا ، وذلك فضلا عن عقاب الله لهم يوم القيامة . . . وانهم قد عادوا بسبب دهاب منصب الخلافة امة « جاهليه » . من ماب منها ماب مينه « جاهليه » . . . فتشتر العديد من المجالات المعاللات والماوى في هذه المعاني ، وبهذه الالفاظ ، وتتحدث عن ان «نصيب الإمام واجب في الملة ، في هذا الزمان ، كغيره ، وجميع المسلمين آثمون بعدم نصب إمام بجمع كلمتهم عليه بمدر طاقتهم ، ومعاقبون عليه في الدنيا بما يعلمه اهل البصيرة منهم . وسيماقبون في الآخرة بما يعلمه الله تعالى وحده . . . ان الجماعة النبي أمرنا باتباعها لا تسمى جماعة المسلمين الا اذا كان لها إمام بايعته باختيارها . . . ان إمام المسلمين هو رئيس حكومتهم السياسية ، ويجب عليهم ان يكونوا قوة وشوكة له بمقتضى مبايعتهم له . . . » (٢) .

وفي مواجهة هذا النشاط الواسع ، وذلك اللون من الوان التفكير اصدر الشيخ علي عبد الرزاق هذا الكتاب .

والعامل الثاني : الذي جعل حجم المعركة التي اثارها هذا الكتاب اكبر من حجم القضايا الفكرية التي اثارها - فيما لو اخذت مجردة - هو انه قد جاء سهما مصوبيا ضد العرش المصري ، والملك فؤاد على وجه الخصوص . . . وذلك في وقت كان فيه هذا الملك يجرب طغيان العرش وجبروت النظام الملكي وفردية الاستئثار بالسلطة ضد دستور سنة ١٩٢٣ م ، وضد حرب الوفد ورعيه سعد رغلول باشا ، وضد مجلس النواب الذي انتخب في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥ م ، وفاز فيه الوفد بأغلبية ساحقة رغم الضغط والتزوير ، فاصدر الملك فؤاد قرارا بحله في ٦ مارس سنة ١٩٢٥ م ، اي في نفس اليوم الذي افتتحه فيه !٤ .

(١) انظر «الاهرام» عدد ١٢ مايو سنة ١٩٢٥ م « وفيه تفويض للمؤتمر من المسلمين في بعض الجزر الاندونيسية «جمبي سمطرة» يقولون فيه : «سمعنا بما قمتم به من الهمّة في تشكيل مؤتمر الخلافة ، وقد اجمع رأينا على ان تكل امرنا الى المؤتمر، ولعن ارتباطنا بكم واستعدادنا للعمل بمقرراتكم ، وبرجوكم احبارنا بما يجب العمل به» . كما بعثوا كذلك الى محمد فراج النياوي مدير مجلة المؤتمر رسالة نداء على المحلة «التي جمعت مقاصد الخلافة ، ودعمت الى جميع شتات العالم الاسلامي ، وتوحيد الكلمة» .

(٢) «النار» ج١ مجلد ٢٦ ص ٣١ عدد ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٥ (٢٩) رمضان سنة ١٣٤٣ هـ .

اما الادلة على ان هذا الكتاب كان موقفا ضد الجالس على عرش مصر في ذلك الحين ، فكثيرة جداً ، ولا يمكن لمحاولات المؤلف في بعض المقالات التي كتبها حول الموضوع ، والتي نفى فيها هذه «التهمة» ، لا يمكن لهذه المحاولات الا ان تنفي المزيد من الاضواء ، على هذه الادلة ، التي تقدم ابرزها في ايجاز :

١ - فالمؤلف ، في اولى الكلمات التي يفتتح بها تقديمه لكتابه يتحدث حديث من يتوقع غضب الملك عليه ومحاربه له بسبب هذا الكتاب ، وينبه في ايجاز الى ان ما يتوقع وينتظر لن يزيده الا مضيا في هذا السبيل ، فيقول : « أشهد ان لا اله الا الله ، ولا اعبد الا اياه ، ولا اخشى احدا سواه ، له القوة والعزة ، وما سواه ضعيف ذليل ... » ؟! وهي كلمات لها - في هذه الملابس وتلك المواقف - دلالات عميقة المعاني التي تحملها السطور .

٢ - وهو قد عقد كتابه لبحث الخلافة والحكومة في الاسلام ، ولو كان شأنه شأن الأبحاث النظرية البعيدة عن السياسة اليومية ومعركتها التي كانت قائمة يومئذ . فتركز البحث حول مبحث «الإمامة» و «الإمام» ، وهو المصطلح الذي غلب في الفكر الاسلامي على هذه الأبحاث ... ولكننا لا نجد يستخدم مصطلحات «الإمامة» و «الإمام» في كل الكتاب اكثر من تسعة واربعين مرة على حين يستخدم مصطلح «الخلافة» ومشتقاته - وكانت المعركة يومئذ دائرة من حوله - اكثر من مائتي مرة . بل نجد يستخدم كلمة «ملك» و «سلطان» ومشتقاتهما نحواً من مائة وخمسين مرة في صفحات الكتاب ... وهي امور ذات دلالات لا تنكر في هذا الباب .

٣ - واكثر من ذلك ، نجد احاديثه التي ذكر فيها «الخلافة» و «الإمامة» تحت اسم «الملكية» واسم «الملك» ، والتي حاول فيها ان يبسّو في صورة التحدث عن التاريخ ، قد جاءت حديثاً مباشراً عن العرش المصري وطفياته ، وطفيان النظام الملكي وسلبياته في كل زمان ومكان .. فيقول ، مثلاً : «ولولا ان نرتكب شططا في القول لعرضنا على الفارئ سلسلة الخلافة الى وقتنا هذا ، لجرى على كل حلقة من حلقاتها طابع القهر والغلبة ، وليتبين ان ذلك الذي يسمى عرشاً لا يرتفع الا على رؤوس البشر ، ولا يستقر الا فوق اعناقهم ، وان ذلك الذي يسمى تاجاً لا حياة له الا بما يأخذ من حياة البشر ، ولا قوة الا بما يقتال من قوتهم ، ولا عظمة له ولا كرامة الا بما يسلب من عظمتهم وكرامتهم .. كالليل ان طال غسال الصبح بالقصر .. وان بريقه انما هو من بريق السيوف ، ولهيب الحروب .. » (١) .

ونحن تلفت النظر في هذا النص الى ما هو اكثر من اللغة الثورية السائدة فيه ، اذ هو يبدأ بالحديث عن الخلافة ، ثم لا يلبث ان يدخل بنا الى ميدان هو غريب تماماً

(١) الكتاب الاول . الباب الثالث . الفقرة السابعة .

عن مباحثها ومراسمها وقسماتها .. فيتحدث عن «العرش» و «التاج» ، ويستخدم افعال «المضارعة» التي تجعل المعنى اكثر انصرافا الى الحال والمستقبل ، لا الى التاريخ الاسلامي القديم .

ثم يمدد خطوة ابعد من مجرد تصوير طغيان العرش وتناقضه الدائم مع القيم التي يعشقها الانسان ، فيقرر انه لا خيار امام الانسان الحر ، وانه لا بد له من رفض الخضوع للنظام الملكي طالما كان في استطاعته وامكانه ازاحه نير القوة الفاشمة وزحرجة السيف القاهر عن الرقاب . فيقول : انه «من الطبيعي في اولئك المسلمين الذين يدينون بالحرية رايًا ، ويسلكون مبادئها عملا ، ويأنفون الخضوع الا لله رب العالمين ، ويأجرون ربهم بذلك الاعتقاد في كل يوم سبع عشرة مرة على الاقل في خمسه اوقاتهم للصلاة ، من الطبيعي في اولئك الاباء الاحرار ان يأنفوا الخضوع لرجل منهم او من غيرهم ، ذلك الخضوع الذي يطالب به الملوك رعيتهم ، الا حضوما للقوة ، ونزولا على حكم السيف القاهر» (١) .

وكانما كان الرجل يقرأ صفحة الغيب التي سجلت استقبال الملك فؤاد وانصاره لكتابه هذا . فكتب في صلبه يقول : ان «الفيرة على الملك تحمل الملك على ان يصون عرشه من كل شيء قد يزلزل اركانه ، او ينقص من حرمة ، او يقلل من قدسيته ، بذلك كان طبيعيا ان يستحيل الملك وحشا سفاحا ، وشيطانا ماردا ، اذا ظفرت بداه بمن يحاول الخروج عن طاعته ، وتقويض كرسيه . وانه لطبيعي كذلك في الملك ان يكون عندها لعودا لكل بحث ، ولو كان علميا ، يتخيل انه قد يمس قواعد ملكه ، ويربح من تلقائه ربح الخطر ، ولو كان بعيدا . من هنا نشأ الضغط الملوكي على حرية العلم ، واستبداد الملوك بمعاهد التعليم كلما وجدوا الى ذلك سبيلا . ولا شك ان علم السياسة هو من اخطر العلوم على الملك ، بما يكشف من انواع الحكم وخصائصه وانظمته ، الى آخره ، لذلك كان حتما على الملوك ان يعادوه وان يسدوا سبيله على الناس» (٢) .

فالكلام هنا عن الملك فؤاد ، وعرشه ، وطغيانه ، وعن قضايا الساعة التي كان يعيشها المجتمع المصري في ذلك الحين .

٤ - ولقد ابصر هذا الجانب «الثوري» من الكتاب اغلب الذين كتبوا عنه في ذلك الحين ، وتناول كل واحد هذا الجانب من موقعه ، وبمنطقه ، وفي اطار المصالح السياسية والاجتماعية والحزبية التي يرتبط بها ويدافع عنها ..

ولقد وصيغ المؤلف احيانا في موضع الذي يحارب وظهره الى الحائط .. وذلك

(١) الكتاب الاول ، الباب الثالث ، الفقرة الثامنة .

(٢) الكتاب الاول ، الباب الثالث ، الفقرة الحادية عشرة .

عندما حاول بعض خصومه الفكريين أو السياسيين ان يمسكوا بتلابيبه متلبسا بالهجوم على العرش وذات الجالس عليه .. فحاول الدفاع عن نفسه ، وتبرئتها من هذه «التهمة» ، دون ان ينكر شيئا من كتابه .. ومن ثم فان دفاعه لم يتعد حدود النفي لهذا «الابهام» ، بواسطة العبارات العامة والجميل التي لا مضيف جديد الى الموضوع .

✱ فعندما يحاول بعض اعضاء حزب الوفد اسفلال هذا الموقف لصالح «المعارضة» ضد حزب الاحرار الدستوريين الذي كان يشارك في الحكومة مؤتلفا مع حزب «الاتحاد» - وكانت علاقة علي عبد الرازق بالاحرار اشهر واوثق من مجرد عضوية الحزب - عندما يحاول بعض الوفديين استغلال ذلك فيكتب في (كوكب الشرق) مقالا - بتوقيع «منتقد سياسي» - يقول فيه : ان المصعود بهذا الكتاب انما هو العرش المصري ، والتاج المصري ، وذات الملك فؤاد ... يبادر علي عبد الرازق الى البراءة من هذا «الابهام» ويعلن ان مراده انما هم الملوك «الآخرون» .. فيكتب في مقال عنوانه (الاسلام واصول الحكم ، عرش وتاج وذات ملكية) قائلا : «... اولئك ملوك لم يرعوا للعلم حرمة ، ولا عرفوا للحرية قدرا ، وملك مصر - اعز الله دولته - وما يضبره الا يكون خليفة ، هو اول ملك عرفه الاسلام في مصر ملكا دستوريا ، ينصر العلم والعلماء ، ويؤيد في بلده مبادئ الحرية ...» (١) .. فيرفع «الابهام» الذي يعاقب عليه القانون ، ويفف صامدا ضد ان يتولى الملك فؤاد منصب «الخلافة» على المسلمين .

✱ وعندما يكتب الشيخ محمد شاکر ، الوكيل السابق للازهر ، مقالا «يتهم» فيه صاحب (الاسلام واصول الحكم) بانه يحجد ان تقوم في مصر «جمهورية لا دينية» (اي جمهورية مدنية) ، وبانه «ثائر على الحكومة وخارج عن نظمها الثابتة» ، يبادر المؤلف الى نفي هذه «التهم» التي يعاقب عليها القانون ، وذلك دون ان يتخطى عن شيء من الصفحات التي تضمنها كتابه ضد النظام الملكي ، وضد محاولات اضافة صفة «الخلافة» وصبغة «الإمامة» الى ذات الجالس على العرش في ذلك الحين (٢) .

✱ بل ان تقييم كتاب علي عبد الرازق كعمل موجه ضد العرش المصري وذات الجالس عليه ، لم يكن يومئذ امرا قاصرا على محاولات اعدائه الفكريين وخصومه السياسيين ، ولم يكن مجرد متاورات حزبية صنعتها الصراعات السياسية على الحكم في ذلك الحين .. فلقد ابصر هذا الجانب من الكتاب ، وقيمه هذا التقييم كتاب ومفكرون هم من اكثر الناس اخلاصا للكتاب ومؤلفه ، وكتبوا في ذلك - تلميحا ، او تسليما - الشيء الكثير .

(١) جريدة «السياسة» اليومية ، عدد ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٥ م .

(٢) جريدة «السياسة» اليومية ، عدد ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٥ م .

فعندما اعتزمت «هيئة كبار العلماء» بالازهر «محاكمة» الشيخ علي عبد الرازق، على كتابه هذا، كتب الدكتور محمد حسين هيكل مقالا شديداً السخرية من هذه المحاكمة، يدافع فيه عن الكتاب ومؤلفه، جاء فيه: «... وماذا تعول في عالم من علماء الاسلام يريد الا يكون للمسلمين خليفه في وقت يطمع فيه كل ملك من ملوك المسلمين وكل امير من امرائهم في ان يكون خليفه؟». ثم ماذا تعول في عالم مسلم مصري يقول بوجود ارتباط مصر وانكلترا برابط الصداقه، ويذهب في ذلك مذهب المطرفين، ثم يقف في وجه اقامة خليفه، بينما تركوا انكلترا ان يكون خليفه، وان يكون هذا الخليفه واحداً من الملوك او الامراء الواقعيين تحت نفوذها؟!، او لم يكن الاولى له والاجدر به ان يترك الخلق للخالق حتى ينام الخليفه، فيرضي امير، وار غضب امراء؟! وترضى انكلترا، وقد يكون في رضاها ما يقرب المسائل المعلقة بيننا وبينها؟!... ما اظن واحداً من اصدقاء الشيخ علي عبد الرازق، بل ما اظن الشيخ نفسه الا يرى، امام هذه الاعتبارات، ان الشيخ اخطأ خطأ بينا يستحق عليه المحاكمة؟!» (١).

والكتاب هنا - وهو عليم ببواطن الامور - يلقي اضواء بالغة الاهمية على وقوف انكلترا خلف العرش المصري وذات الجالس عليه في هذه المعركة، من اجل اقامته خليفه على المسلمين، او على الاقل النلويع له بهذا «الشرف» كي تحكم قبضتها عليه وعلى البلاد، وحتى يسير معها الى ابعد مدى في مناوأة الوفد وسعد. زغلول.

وحريدة «التيمز» البريطانية تحدد مكان الملك فؤاد من هذه المعركة بوضوح حاسم، وتشير الى دور انكلترا، وكيف ان في بدايتها الاتيان بتأييد العلماء المسلمين المسلمين لخلافته من البلاد التي تستعمرها، غير مصر، وذلك عندما تتحدث عن الموضوع من جوابه المتعددة، فتقول: «انه... بعد ان اقصى الخليفه الاخير من تركيا، اقترح عقد مؤتمر في القاهرة من زعماء السننيين لتعيين خليفه. ولاسباب عديدة تعذر عقد المؤتمر في سنة ١٩٢٥ م (٢). ولكن ترجو السكرتارية التي تالفت في الازهر ان يعقد المؤتمر في الربيع القادم، والمعتقد ان علماء الدين في مصر يحبون ترشيح الملك فؤاد للخلافة. وليس ثمة ما يدعو الى القول بان الملك فؤاد يرفض شرفاً عظيماً كهذا، وما ينطوي عليه من تقدير ظاهر لتمسكه بالمبادئ الدينية الصحيحة، على ان عرض هذا المنصب على جلالته يتوقف على رضى علماء بلدان اخرى هي اشد محافظة على التقاليد من مصر» (٣).

وصاحب (حوليات مصر السياسية) - وعلاقته بالفصر الملكي وثيقة وشهيره - يتحدث كيف «كانت مسألة الخلافة في ذلك الحين محل اهتمام الشعوب الاسلامية،

(١) جريدة «السياسة» اليومية، عدد ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٥ م.

(٢) كان مقررا لهذا المؤتمر ان يعقد في مارس سنة ١٩٢٥ م.

(٣) «الاهرام» في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م.

ومطمح انظار بعض الملوك والسلاطين الراغبين في توسيع نفوذهم ، ولو كان هذا الاتساع وهميا بحتا» (١) ، ثم لا يلبث ان يحدد - دون تصريح - ان العرش المصري هو الذي كان وراء كل الحرب التي شنت على كتاب علي عبد الرازق ، عندما يقول : لقد «أخذت مسألة كتاب (الاسلام واصول الحكم) تحور ، الى ان أوحى الى هيئة كبار العلماء ان تبحث الكتاب» (٢) .

واهمية هذا التحديد لطبيعته الدور الذي قام به هذا الكتاب ضد العرش المصري وذات الجالس عليه ، وطبيعته الدور الذي لعبه هذا العرش ضد الكتاب ، وحجم هذا الدور . . أهمية كل ذلك تتعدى هذه الجزئية الى القاء المزيد من الاضواء على موافق الاوساط والدوائر والقوى التي انتظمها الركب الذي تحرك ضد هذا الكتاب ، وعلاقة هذه القوى بالقصر ، والمصالح المتشابكة التي ربطتهم جميعا ضد الفكر المناهض لطامع الملك فؤاد في خلافة المسلمين في ذلك الحين (٣) .

-
- (١) حوليات مصر السياسية . الحولية الثانية سنة ١٩٣٥ ص ٧٤٥ .
(٢) المرجع السابق ص ٧٤٥ . وفي العدد العاشر من جريدة «الحساب» الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نقرا تحت عنوان «الخلافة الإسلامية» مقالا جاء فيه : «ان لصر في مسألة الخلافة أملا عظيمة نرجو الله ان تتحقق . . .» .
(٣) كان محمد ابراهيم الجزيري يصدر حينئذ مجلة «القصاص الشرعي» وكان الشيخ عبد الوهاب خلاف يكتب فيها عن (الامامة والخلافة) ويلتقي في عدد من النقاط مع آراء الشيخ علي عبد الرازق ، فكان ذلك «سببا في ان كبيرا من رجال السراي استنمى اليه الشيخ خلاف ونصحه ان يكف عن الكتابة في هذا الموضوع» فتوقف الشيخ خلاف ، يل وسحب من الطبعة مقالا كان قد كتبه للمجلة في ذات الموضوع (انظر ص ٢١-٩٢ من «سعد زغلول - ذكريات تاريخية طريفة» للجزيري) طبعة كتاب اليوم .

القوى التي شاركت في المعركة

حزب الاتحاد

في مقدمه القوى التي تحركت ضد هذا الكتاب ، مناصرة للملك والملكية في هذه المعركة ، حزب «الاتحاد» ، الذي صنعه القصر يومئذ كي يضم في صفوفه ويستند الى القوى الاجتماعية المصرية التي نستطيع ان نصفها بانها التيار غير المستنير في صفوف الاقطاعيين المصريين وكبار الملاك . . . ذلك لان الاحرار الدستوريين كانوا يمثلون هم كذلك ابناء البيوتات الريفية والعائلات الاقطاعية وكبار الملاك. ولكنهم كانوا تيارا فكريا وثقافيا مستنيرا ، ومن ثم متميزا ، كما سيأتي حديثنا عن الجواب المتعددة لتكوينهم وطبيعتهم ، ومن ثم موقفهم ، بعد قليل .

ولقد كان هذا التجمع الاقطاعي غير المستنير الذي علمته السراي والاستعمار يومئذ قد اقيم اساسا لناواة الوفد الذي كانت ترى فيه انجلترا حزبا «يشبه جمعية نورية» (١) ، وللوقوف ضد زعامة سعد زغلول باشا الذي اعتقدوا انه «يرمي الى استبدال الملكية بالجمهورية» (٢) .

ولم يكن تحالف «الاتحاديين» مع الاحرار الدستوريين ، وائتلافهم معا في وزارة «احمد زيور باشا» ، وتعاونهما ضد «الوفد» يعني التقاء فكريا ، وبالذات عندما يتعلق الامر بعدد من المسائل الخاصة بالتححرر الفكري والاستناره والاصلاح ، بالمعنى الذي رسخته مدرسة الاحرار الدستوريين الفكرية في المجتمع المصري منذ ظهور نعاليم الشيخ محمد عبده ولطفي السيد وحزب الامة . . . ومن بين هذه المسائل «مدنية السلطة والحكومة» ، ومعارضة المحاولات الرامية لاقامة «حكومة دينية» ، ومن ثم احياء «الخلافة» في مصر بعد الفائها في تركيا على يد الكماليين . . وكما

(١) التيمز (والقل عن برقيات «الاهرام» السياسية في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م) .

(٢) المرجع السابق .

تقول «التيمة» البريطانية : «أن اصحاب الاراضي من الفلاحين (الاقطاعيين وكبار الملاك) ، وهم الذين يعتمد الاتحاديون عليهم ، لا يعطون على الآراء التركية الدينية الحديثة ، كما انهم لم يكونوا يعطون على الطرق التركية الادارية المتبعة ...» (١) . . . «ولما كان الاتحاديون ، الذين يؤيدهم المحافظون من اصحاب الاملاك ، على اتصال وثيق بالسراي ، فلا يبعد ان تكون غيرتهم على الملكية ، ورغبتهم في ان لا يمتد الى العرش اقل ريبة من حيث الآراء التي تتفق مع قواعد الدين الصحيحة مما اوحى باقالة عبد العزيز فهمي باشا» (٢) من منصب وزير الحفانية ، ومن ثم فض الائتلاف الوزاري بسبب اعتراض الاحرار الدستوريين ووزرائهم على تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء ضد صاحب (الاسلام واصول الحكم) .

وهكذا ضحى الاتحاديون بالائتلاف الوزاري ، وانفردوا بمقاعد الوزارة ، وحملت جريدتهم «الاتحاد» لواء الهجوم على جريدة «السياسة» وحزب الاحرار الدستوريين ، ورغم ما في ذلك من تدعيم لصفوف المعارضة ، ومكاسب للوفد وسعد زغلول . . . كل ذلك دفاعا عن العرش وذات الجالس عليه ، في المعركة التي قامت بسبب هذا الكتاب .

هيئة كبار العلماء

وعلى المستوى الشعبي استطاع الفصر ان يحرك بعض القوى والايوساط ضد الكتاب وما جاء فيه من افكار . . . ولم تستطع هذه القوى والايوساط ان تخفسي الخيوط التي ربطت تحركاتها هذه بالجالس على العرش واطماعه في منصب «خليفة المسلمين» .

فالمرحوم الشيخ محمد رشيد رضا ، صاحب «المنار» يسهم بنشاط في هذه المعركة ، وتوضح مقالاته صلة الدعوة الى احياء الخلافة في مصر بهذا الصراع الذي فجره كتاب علي عبد الرازق ، فيكتب ناعيا على الامة الاسلامية الانتصارات التي احرزها خصوم الاسلام في «هذه الحرب السياسية العلمية للاسلام والمسلمين» والتي كانت على الاسلام «اضر وانكى من الحروب الصليبية باسم الدين» وكيف «كان آخر فوز لهذه الحرب على المسلمين محو اسم السلطنة العثمانية الإسلامية من لوح الوجود ، والغاء الترك لمنصب الخلافة من دولتهم الصغيرة التي امكنهم استبقاؤها من تلك السلطنة العظيمة ، وتآليفهم حكومه جمهورية غير مقيدة بالشرع الاسلامي في اصول احكامه ولا غروعها ، وتصريحهم بالفصل التام بين الدولة والدين» ، وكيف رفع انصار مدنية السلطة والحكومة «عقائهم في مصر ، هاتعين لعمل الترك . . .

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ، عدد ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م .

فهريء العالم الاسلامي بدعوتهم ، وسحر منهم - وراجت في مقابلتها الدعوة الى عقد مؤتمر اسلامي عام ، لاهياء منصب الخلافة بقدر ما تستطيعه قوى الاسلام في هذا الزمان .» (١)

فهو هنا يؤكد صفة كتاب عبي عند الرازي بموضوع مؤتمر الخلافة ، ودور مصر - محسر العرش اولا وقبل كل شيء - في هذا الموضوع . . . وذلك بدليل ان حديثه هذا قد جاء في معال عنوانه : (الاسلام واصول الحكم . بحث في الخلافة والحكومة في الاسلام . بل دعوة جديدة الى سبب بنائها ، وتضلل ابنائها) .

ولم ينف صاحب «المنار» عند هذا الحد . بل اخذ يمهّد الارض لمحاكمة الشيخ علي عبد الرازي . بواسطة «هئته كبار العلماء» ، فكتب : «انه لا يجوز لمشيحه الازهر ان تسكت عنه . . . فان المؤلف . . . رحل منهم ، فيجب عليهم ان يعلنوا حكمهم الاسلام في كتابه . لئلا يقول هو وابصاره : ان سكونهم عنه اجازة له او عجز عن الرد عليه» (٢) .

ولقد دار لفظ كثير يومئذ حول دوافع صاحب (المنار) لهذا الموقف ، والاسباب اسي ادكت حماسه لهذا الموضوع . مما دعاه لان يكتب فينهي عن نفسه هذه «الانتهاكات» ؟!

اما موقف الازهر من الكتاب وصاحبه ، فهو موضوع اكثر تعقيدا من موقف صاحب (المنار) وغيره من الكتاب . . . ذلك اننا لا نستطيع ان نقول : ان كل رجال الازهر الذين عارضوا الكتاب قد حركتهم ، للمعارضة ، اصابع السراي ، ففي هؤلاء كثيرون من العلماء الاجلاء والرجال الشجعان ، كما ان بعض الآراء التي وردت في الكتاب من البديهي الا يوافق عليها ، ولا برصى بها كثيرون وكثيرون جدا من علماء الدين الاسلامي ، وذلك دون ان يكونوا مدفوعين من جهة ما الى هذا الموقف المعارض ، ويريد من ذلك ان مجيء الكتاب على درجة كبيرة من الايجاز ، واستخدامه لالفاظ حادة التعبير الى درجة الاستفزاز احيانا ، مثل وصفه حكومة ابي بكر الصديق والخلفاء الراشدين بانها حكومة «لا دينية» ، بدلا من وصفها بانها «سياسية عدية» . مثلا ، وذلك في وقت كانت كلمة «لا دينية» تعني فيه «الزندقة والالحاد» . . . كل ذلك وامثاله يجعل وقوف العديد من رجال الازهر ضد هذا الكتاب امرا بديهيًا ، والاعتراض عليه من قبلهم امرا طبيعيا ، بل ويجعل الامر غير الطبيعي والشاذ هو سكونهم عنه ، ناهيك بالرضى عن ما جاء فيه .

لكن الذي حدث لم يكن هو الهجوم الفكري ، والتفاس النظرية ، وصراع الراي

(١) «المنار» ج ٢ ، المجلد ٢٦ ص ١٠٠ ، عدد ٢١ نوبو سنة ١٩٢٥ م (٢٩ ذي القعدة ١٣٤٣ هـ) .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

بالرأى والحجة بالحجة . فقط — وهو ما مارسه عدد من العلماء الأجلاء — . وإنما الذي حدث . ريادة على ذلك ، والذي نقول عنه : أنه فعل العرش وذات الجالس عليه . هو خطي الصراع الفكري ، بل أهماله . والنظر إلى الكتاب وصاحبه لا كمحاولة فكرية ، واجتهاد نظري يجور عليه الخطأ والصواب . وإنما «كعمل مشين» يوجب المحاكمة الدينية والحكم على صاحبه «بالحرمان» من الانتساب إلى الأزهر . بل وتجريده تعريفا من حقوق المواطن المصري التي كفلها الدستور للمواطنين . .

فالعصر هو المسؤول الأول عن اخراج المعركة من إطارها الفكري الطبيعي . وعن دفع بعض رجالات الأزهر إلى منزلق غريب عليهم وعلى الإسلام . بدليل أن ما صنعوه مع الشيخ علي عبد الرزاق لم يتكرر مرة أخرى . ولم يحدث من قبل ولا من بعد . بل ورجع عنه الأزهر فيما بعد ذلك بسنوات عندما أعاد إلى الرجل مؤهله العلمي وأدخله نأيه في زمرة العلماء (١) .

ونحن نقول : أن الذي استجاب لرغبة السراي هم بعض رجسالات الأزهر ، لا كلهم . . إذ أن كثيرين منهم قد عارضوا هذا المسلك ، حياء معارضة إيجابية (٢) وفي كثير من الأحيان معارضة سلبية . عن طريق «اعتزال» هذه «الفتنة» التي اشتعلت صد هذا الكتاب .

بل أن هذا الفريق الذي حركته السراي ، طالبا محاكمة الشيخ علي عبد الرزاق ، فكسب العرائض التي تطلب ذلك ، لم يستطع حتى في عرائضه تلك أن يخفسي أن تحركه هذا يهدف ، ضمن ما يهدف ، إلى إرضاء الملك فؤاد . . ففي العريضة التي رفعها اثنان وستون من رجال الأزهر إلى شيخه «والى بعض المفامات العالية» في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٥ م (عزة ذي الحجة سنة ١٣٤٣ هـ) يصورون مسعاهم في صورة الإرضاء للملك ، وذلك وفاء بحق المفامات المالية على الأزهر سر ورجاله ، فيسندون جواز السكوت على هذا الأمر ، خصوصا «ونحن في عهد يوالي حضرة

(١) بل لقد كان القصر يدفع العلماء دفعا إلى السمي لتصيب الملك فؤاد خليفة على المسلمين ، وينمي عليهم التواكل في هذا السبيل ، وعندما اقترب موعد عقد مؤتمر الخلافة كتبت جريدة «الحساب» في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٤ . «أنا لم نر ولم نسمع أن المؤتمر الإسلامي الذي تألفت نواته في مصر تحرك للعمل ، أو بدت عليه آثار تدل على قرب الخروج من دائرة السكون . . . أن لمصر في مسألة الخلافة آمالا عظيمة فرجو الله أن تتحقق ، وليس من الحرم ولا ما النظام في شيء أن يؤمل البالم ، ولا أن يحاول القفز الجالس . . .» ثم نعت على العلماء التواكل في هذا الميدان . وهذا هو الذي جعل عضوية لجان الخلافة ، الرئيسية والفرعية ، راحة بعلماء الأزهر في المدن ، وخريجيه في الريف ، وماذوني الشرع ، إلى جانب الثروة والأعيان .

(٢) وكان بعض علماء الأزهر يرون في محاكمة الشيخ علي عبد الرزاق ارهابا فكريا موجها لمؤتمر الخلافة المنتظر عنده . . فطلبوا تأجيل المحاكمة حتى يتسنى للمجتمعين في المؤتمر الاجتهاد بحرية في نصية الخلافة التي هي موضوع الكتاب . راجع اقتراح الشيخ عبد الهادي زيان ، أحد علمساء الأزهر ، بجريدة «السياسة» عدد ١٠ أغسطس سنة ١٩٠٥ .

صاحب الجلالة الملك الازهر وعلماءه بما يتفق وكرامتهم . ويعيهم عن التسلسل
بوسائل العيش . لاجل ان ينقطعوا لواجبهم العلمي الديني . . . فما هو العذر ان
في ذلك امام المسلمين في مشارق الارض ومغاربها . وامام حضرة صاحب الجلالة
الملك الذي نواحي دائما اعطانا بجمع صنوف الرعايه . . . » (١) .

فهؤلاء الذين بطروا الى المرتبات الضئيلة التي كانت تعطى لهم « كنعم » مسر
الجالس على العرش نستوجب ارضاءه بمحاكمه صاحب هذا الكتاب . فكتبوا هذه
العريضة وغيرها من العرائض التي استندت اليها « هيئه كبار العلماء » في عقد
المحاكمه . . هؤلاء لم يكونوا كل رجال الازهر ، بل ولا غالبية من فيه من العلماء (٢) .

بل ان اجود دراسة فكرية كتبت يومئذ ضد كتاب (الاسلام واصول الحكم) .
وهي التي كتبها المرحوم الشيخ محمد الحضر حسين . وخرجها في كتاب عنوانه
(نقص كتاب الاسلام واصول الحكم) . ان هذه الدراسة التي امسكت بلباب عني
عبد ابرار في عدد من المواقف الفكرية ، وسدت عددا غير قليل من آرائه . وقدمت
الى الناس صورة اكثر انصافا لكثير من الصفحات التي شابنها الشوائب في كتاب
(الاسلام واصول الحكم) . . . حتى هذه الدراسة سافها صاحبها في «الموكب الملكي» .
مما جعل منها سمع الاسف الشديد . جهدا مكروسا . في نظر الرأي العام . لخدمته
اطماع الملك فؤاد في منصب «الخلافة» على المسلمين . فلقد آثر المرحوم الشيخ
الحضر ، ان يصدر كتابه الجيد هذا بصفحة مكتوبة بمداد الذهب ! هذا نصها :

« إهداء الكتاب

الى حرانه حضرة صاحب الجلالة فؤاد الاول

ملك مصر المعظم

تلفيت علوم الشريعة الاسلاميه عن اسانيد لهم عوض فسي اسرار التشريع .
وعرفت ان في كل حلقة من سلسلة محمد صلى الله عليه وسلم معجزة ، فان اساليب
دعوته ، وحكمة شريعته لا تربطها بالامية الا يد فوق يد الطبيعة البشرية .

رأيت وأنا بتوس ان الفياض بحق الاسلام يستدعي مجالا واسعا ، وسماء صافية .
فهاجرت منها والعيش بعيد ، والامة في اقبال . والاحوان في مصافاة ، وانزلت
رحلي بدمشق الشام ، فمدت لنا الايام في الامل طرفا ، قادا رحى الحرب العامة
ندور ، وحامل رايتها يتجدد ويفور . وبعد ان وضعت الحرب اورارها ، واخذت

(١) «المنار» ٣٦ ، المجلد ٢٦ من ٢١٢-٢١٧ عدد ٢١ يوليو سنة ١٩٢٥ م (٣٠ دي الحجة
١٣٤٣ هـ) .

(٢) انظر في المرجع السابق ص ٢٦٤ (الجزء ٥ من نفس المجلد) العريضة التي رفعت في ١٥ يونيو
سنة ١٩٢٥ م . والعريضة التي رفعت في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥ م .

البلاد العربية والتركينة حياة غير هياتها ، هبطت مصر ، فلفت على صفا وادي النيل علما راخرا ، وادبا جما ، فلم البث قليلا حتى شهدت من حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم غيرة على دين الحق ، وعناية برفع شأن المعاهد العلمية الإسلامية ، فقلت : ان في هذه الفرة والعناية لحماية للدين الحنيف من نزعة ترمي حوله بشرر الكيد والاذى . تلك المزية التي اصبح بها صاحب الجلالة واسطة عقد ملوك الامم الشرقية قد اخذت في نفسي ماخذ الاكبار والاجلال ، ودعنتي الى ان اقدم الى حرانته الملكية مؤلفا تمت فيه بعض حقوق اسلاميه وعلمية ، وهو «نص كتاب الاسلام واصول الحكم» . ورجائي ان ينفضل عليه بالقبول ، والله يحرس ملكه المجيد ، ويثبت دولته على دعائم العز والتأييد .

المخلص في الطاعة «محمد الخضر حسين»

سحن لا شك ان في كثير من صفحات بحث الشيخ الحضرة (نص كتاب الاسلام واصول الحكم) قياما «ببعض حقوق اسلاميه وعلمية» (١) ، ولكنا لا نستطيع ان نعمل مكان هذا الكتاب في تأييد الجبهة الملكية في هذه المعركة ، ولا تلك الصفات التي اصفها على الملك فؤاد - والتي قال الشيخ انه شهدتها من امثال «الغيرة على الدين» و«رفع شأن العلم الاسلامي» و«الحماية للدين الحنيف» ، وكيف انه كان «واسطة عقد ملوك الامم الشرقية» . . . الى غير ذلك من الصفات التي كانت تساق يومها كمؤهلات لهذا الملك يسحق بسببها «خلافه» الاسلام والمسلمين . . وهي الصفات التي كانت عريبه تماما عن فكر الملك فؤاد ، وسلوكه ، وثقافته التي لا علاقة بينها اصلا وبين ثقافة الاسلام ، بل ولا علاقة بينها وبين لغة العرب المسلمين .

سحن لا نستطيع ان نفعل هذه الشوايب القاتلة التي شابت هذه الدراسة العلمية الجادة . ولا ان نقبل التعلل بطروف العصر ، لان ذلك العصر ذاته كان فيه التقيض لئله هذا الموقف من الملك والملكية ، ولن يستوي الابيض والاسود بحال من الاحوال مهما كانت الظروف والملابسات .



واخيرا نبحث الجهود الملكية في اقتناع مشيخة الازهر بالنظر الى عمل الشيخ علي عبد الرازق وآرائه «كعمل مشين» يستوجب ما يشبه «الحرمان من الحقوق المدنية» والاخراج من زمرة العلماء ، بدلا من ان يعامل في اطار المحاولات الاجتهادية

(١) راجع كتاب الشيخ الخضر . طعة الطعة السلفية ومكتبتها . القاهرة سنة ١٣٤٤ هـ .

الفكرية التي يجوز عليها الخط والصواب . فاعمدت «هيئة كبار العلماء» لتحاكمه بموجب المادة ١٠١ من قانون الازهر رقم ١٠٠ الذي اصدره الحديوي عباس حلمي الثاني سنة ١٩١١ م ليخضع بواسطته تمرد الازهريين وثورتهم على استسلامه لسلطان الاحتلال !

ووجهت الهيئة الى الشيخ علي عبد الرازق سبع «تهم» .. هي :

- ١ - جعل الشريعة الاسلامية شرعية روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتسييد في امور الدنيا .
- ٢ - وأر الدين لا يمسع من ان جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك ، لا في سبيل الدين ، ولا لابلأغ الدعوة الى العالمين .
- ٣ - وان نظام الحكم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان موضوع غموض او اتهام او اضطراب او نقض ، وموجبا للحريرة .
- ٤ - وان مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بلاغا للشريعة مجردا عن الحكم والتسييد .
- ٥ - وإنكار اجماع الصحابة على وجوب نصب الامام ، وعلى انه لا بد للامة ممن يقوم بأمرها في الدين والدنيا .
- ٦ - وإنكار ان القضاء وظيفة شرعية .
- ٧ - وان حكومه ابي بكر والخلفاء الراشدين من بعده كانت لا دينية (١) .

واعلنت الهيئة الشيخ علي عبد الرازق بهذه الاتهامات في ٢٩ يوليو ١٩٢٥ م وبأنها ستتمم في صورة «هيئة تأديبية» لحاكمته في ٥ اغسطس ١٩٢٥ م ، فطلب الرجل التأجيل لاعداد دفاعه ضد هذه الاتهامات ... وبعد اسبوع من الموعد الاول انعقدت الهيئة في ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥ (٢٢ محرم سنة ١٣٤٤ هـ) برئاسة الشيخ محمد ابو الفضل ، شيخ الجامع الازهر ، وحضور اربعة وعشرين مسن اعضائها ، وحضر الشيخ علي عبد الرازق ... وعندما دخل القاعة والقي على

(١) راجع : حوليات مصر السياسية سنة ١٩٢٥ م ، ص ٧٤٥-٧٤٦ ، و«السياسة» اليومية ، عدد ١٣ اغسطس سنة ١٩٢٥ م.

اعضاء الهيئة السلام لم يجبه احد منهم ! وفي بداية الجلسة قدم دفعا فرعيا ، معاده ، انه لا يعتبر نفسه امام هيئة تأديبية ، وطلب الا تعتبر الهيئة حضوره امامها اعتراضا منه بن ليا حقا قانونيا في محاكمته ، لانه انما حضر وفاء بحق الاستاذية الذي لكثير من اعضائها عليه . وحتى يقدم اليهم مذكرته المكتوبة جوابا على «التهم» (١) . وكي يسهم في الاجابة على بعض الاسئلة التي ربما ود ان يوجهها اليه بعض الاعضاء . . وبعد ان رفضت الهيئة هذا الدوع الفرعي ، سارت اجراءات المحاكمة . ثم اصدرت حكمها الذي يقول :

« ومن حيث انه تبين مما تقدم ان التهم الموجهة ضد الشيخ علي عبد الرازق ثابتة عليه ، وهي مما لا يناسب وصف العالمه ، وفقا للمادة ١٠١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م . ونصها : (اذا وقع من احد العلماء ايا كانت وظيفته او مهنته . ما لا يناسب وصف العالمه . يحكم عليه من شيخ الجامع الازهر باجماع سبعة عشر عالما معه من هيئة كبار العلماء ، المنصوص عليها في الباب السابع من هذا القانون ، باخراجه من زمرة العلماء . ولا يقبل الطعن في هذا الحكم . ويترتب على الحكم المذكور محو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الازهر والمعاهد الاخرى ، وطرده من كل وظيفة ، وقطع مرتبائه في اي جهة كانت ، وعدم اهليته للقيام بأي وظيفة عمومية دينية كانت او غير دينية) .

فبناء على هذه الاسباب :

حكمتنا نحن شيخ الجامع الازهر باجماع اربعة وعشرين عالما معنا من هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ علي عبد الرازق احد علماء الجامع الازهر والماضي الشرعي بمحاكمة النصورة الابتدائية الشرعية ، ومؤلف كتاب (الاسلام واصول الحكم) من زمرة العلماء» .

صدر هذا الحكم بدار الادارة العامة للمعاهد الدينية : فسي يوم الاربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ هـ (١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ م) .

شيخ الجامع الازهر

(١) راجع هذه المذكرة في اخر هذه الدراسة ، ملقد آثرنا نشرها كاملة لما فيها من تأكيد لافكار الكتاب ، وجلاء وتحديد لبعض نقاطه ، وراجع كذلك مجموعة الوثائق المتعلقة بالمحاكمة والحكم وتنفيذه ، في ذلك المكان من هذا الكتاب .

وهكذا استطاع الملك فؤاد ان يستصدر من «هيئة كبار العلماء» حكما لم يسبق لهيئة عمية اسلامية ان تصدرت مثله على الاقل في تاريخنا الحديث. وان يضع هذا الحكم في يد وزراء «حزب الاتحاد» الذين يمدونه على اشلء الائلاف الوزاري. وذلك عندما انعقد المجلس المخصوص بوزارة الحفاه برئاسه علي ماهر باشا. وزير الحفاه بالنيابه. في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م. وقرر تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء الذي «ليس لاية سلطة قضائية ان تلغيه» او تبحث عن صخته... وبما انه على فرض وهوع خطأ في التطبيق القانوني، فليس من اختصاص اي سلطة اخرى ان تنظر فيه... قرر المجلس باجماع الآراء اثبات فصل الشخ علي عبد الراف المذکور من وطنه. اعتبارا من يوم ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ هـ (١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ م). مع مراعاة عدم حرمانه من حقه في المكافاة»^(١)

المعرون الليبراليون

غير ان هذا الحكم، وتنفيذه، لم يكن نهاية المطاف في هذه المعركة الكبرى. لان المجتمع المصري كان يضطرع يومئذ بقوى وتيارات فكرية وسياسية اخرى، تقف موقف العداء او الرفض او التناقض مع هؤلاء الذين باصروا العرش وذات الجالس عليه في هذا الموضوع.

فكان هناك انكتاب غير المرتبطين بحزب من الاحزاب السياسية الكبرى. والذين كانوا يحامون عن حرية البحث والراي، وحق المفكر في ان ينشر ما يعتمد من آراء، وينبئون من مذاهب الحرية «مذهب الليبراليين» الاوربيين... وهؤلاء وقفوا جميعا الى جانب حق الشيخ علي عبد الراف في البحث والاجتهاد.

ففي شهر يوليو سنة ١٩٢٥ م كتبت مجلة (الهلال) عن الكتاب في باب (عالم الادب) كلمة موحزة وصفت فيها المؤلف بأنه «من علماء الأزهر المبرزين» الذين سلكون سبيل «الاجتهاد والاستنباط»، ووصفت فيها الكتاب بأنه «مؤلف فريد... جاء خير انموذج يحتذى في الاستدلال والاستشهاد والاستنتاج... ثم تحدثت عن القضية الاساسية التي طرحها الكتاب، فوقفت الى جانب ما رآه المؤلف فيها، وذلك دون ان تخوض بالتفصيل في مباحث الاسلام الخاصة بهذا الموضوع، فقالت: ان المؤلف قد استنتج «ان الخلافة لا اصل لها في الدين، وان الخليفة حاكم، لا دخل للدين في وجوده او في عدمه. فهو (المؤلف) - بذلك يوافق نظرية الاتراك الحديثة في فصل الخلافة عن الحكم. ويرى ان كل امة اسلامية حرة في انتخاب

(١) انظر هذه الوثيقة في مكانها من هذا الكتاب.

من تربيده حاكما عليها . وسواء اكان الاستاذ علي عبد الرازق قد وفق الى ان يسند نظريته هذه الى الدين - كما نعتقد ام لم يوفق . فان هذه النظرية تنفي وأصول الحكم في القرن العشرين ، الذي يجعل السيادة للأمة دون سواها من الافراد مهما كانت ولادتهم او هبزانهم الاخرى» (١) .

وهذا التحديد الجيد الذي اعطته (الهلالة) بلقضيته ، كان هو الاطار الذي نظر اليها على اساسه جمهور المفكرين والكتاب الاحرار المستنيرين في ذلك اشرارح . . فالقرن العشرون يطلب ان تكون السيادة للأمة دون سواها ، وهذه هي النظرية التي يقدمها الكتاب في مواجهة الطرديات التي تريد ان تعطي هذا الحق لفرد من الافراد . . ونصرف النظر عن مدى النجاح في ايجاد الاسباب والانساب بين هذه النظرية وبين تعاليم الدين ، فان كل داعية اليها يستحق المؤازرة ، وكل دعوة في سبيلها تسوجب المناصرة والتأييد .

اما مجلة (المنطف) فقد قدمت عن الكتاب حديثا موجرا في باب (التقريب والانتقاد) ، ركزت فيه على اثر جراءة هذا الفكر وامثاله فسي بحث بهضات الامم ، وذكرت الناس بما دار من الممارك حول افكار «لوتر» و«محمد عبده» وغيرهما من المصلحين في الغرب والشرق ، فقالت : ان الذي «الف هذا الكتاب عظم من علماء الازهر ، وهو ايضا من قضاة المحاكم الشرعية ، فعلمه ومنصبه يخولانه الكلام على موضوع قلما يحق لغير امثاله البحث فيه . وقد اطلعنا على بعض ما كتبه صحف الاخبار في انتقاده ، فأغرانا ذلك بمطالعتة ، فذكرتنا الضجة التي قامت على مؤلفه بالضجة التي قامت على «لوثيروس» زعيم الاصلاح المسيحي ، الذي كان لعمله اكبر اثر فيما يرى الان من الارتقاء الديني والادبي والمادي في الممالك المسيحية . ونظن انه سوف يترتب على ما كتبه القاضي علي عبد الرازق في كتابه هذا او ما كتبه منتقد الفزالي وامثالهما ما ترتب على ما كتبه «لوثيروس» وانصاره في البلدان المسيحية ، لا لان «لوثيروس» وانصاره كانوا مصيبين في كل ما قالوه وفعلوه ، ولا لاننا نعتقد ان كل ما قاله حضرة القاضي علي عبد الرازق وامثاله قرين الصواب وخال من الخطا ، بل لان قيام بعض المفكرين ووقوفهم موقف الانتقاد والشك يشهد لهم ويفري بالبحث والتنقيب ، فتزول الفواشي ويصرح الحق . ولم ننس كيف قامت القيامة على الرجوم الشيخ محمد عبده ، ثم خمدت رويدا رويدا ، الى ان صار يلقب بالامام الذي يفتدى به وينسج على منواله» (٢) .

ولقد عادت (الهلالة) الى الموضوع في شهر اكتوبر ، بعد ان صدر حكم «هيئة كبار العلماء» ، فكتب «سلامة موسى» تحت عنوان : (الدين والتطور . . . وحرية

(١) «الهلالة» عدد يوليو سنة ١٩٢٥ ص ١١١٨ .

(٢) «المنطف» عدد اغسطس سنة ١٩٢٥ ، ص ٣٣٢ .

الفكر بينهما) ، عاقدا المأرحة بين هذا الحكم وشبيهه له في الولايات المتحدة الأمريكية، واضعا القضية في الإطار الذي وضعها فيه هذا التيار من المفكرين ، إطار حرية الفكر ، وضمنا هذه الحرية . والوقوف ضد كل الميود على عقل المفكر وقلمه طالما كان محلصا لفكره والوطن الذي يعيش فيه ، فكتب يقول : انه قد «حدث في الشهر الماضي حادثان عظيمان يجب ان يبالى بهما كل مفكر ، سواء في الغرب او في الشرق: اولهما : ان المدرس «سكوبس» اخبر تلاميذه ان قصة آدم وحواء في اصل البشر ، كما روتها التوراة ، غير صحيحة ، بحرفها ، وان الصحيح ان الانسان والمرد من اصل واحد . وقد حكمت عليه محكمة ولايته (احدى الولايات المتحدة) بغرامه قدرها مئرون جيبا لمخالفته تعليم التوراة (١) ، وحدث في مصر حادث شبيه بهذا ، فان الاسناد علي عبد الرازق وضع كتابا قال فيه : ان الخلافة ليست اصلا من اصول الاسلام ، فحكم عليه العلماء باخراجه من زميرتهم .

والحادثان يتعلقان ، كما يرى القارئ ، بأتمن شيء عرف في هذا العالم ، وهو حرية الفكر والرأي . وليست المسألة صحة نظرية التطور او فسادها ، ولا هي صوابية القول بأن الخلافة مبدا ديني او مبدا مدني ، فقد تكون نظرية التطور خطأ ، وقد يكون كتاب الشيخ علي عبد الرازق كله سفسطة ، ولكن المسألة الحقيقية في هذا النزاع هي ان كلا من المسنر سكوبس والاستاذ علي عبد الرازق له الحق في ان يكون حرا يرأي ما يشاء من الآراء دون ان يقيد بأي قيد سوى الاخلاص» (٢) .

ولقد كان لهذا التيار الليبرالي انصار ومؤيدون في مختلف انحاء البلاد العربية والاسلاميه التي شارك كتابها ومفكروها في الجدل حول هذا الكتاب فرائنا مثلا من يكتب في جريدة (الصواب) التونسية مدافعا عن حرية الرأي ، ومهاجما الموقف من الكتاب وصاحبه ، ومشييرا الى ان هذا الموقف هو من ايجاء الملك فؤاد وصنعه، فيقول : «..... اما سر هذه المصاولة والمقاومة العنيفة ، والتحامل من مشايخ الازهر سعلى ما يشاع - فانما هو نبيل رضى نواح معينة ذات مطامع في تبيؤ منصب الخلافة ان مصر قد سارت الى الوراء ، ليس في الحرية السياسية فقط ، بل حتى في حرية القول في الشؤون الدينية التي هي ملك مشاع بين المسلمين ، بشرط ان يكون ذلك ضمن دائرة المقول ، وبمقتضى منطوق ومفهوم النصوص الواردة على لسان صاحب الشرع صلوات الله عليه» (٣) .

(١) كانت هذه القضية محل الاهتمام اليومي للصحافة في ذلك الحين .

(٢) «الهلل» عدد اكتوبر سنة ١٩٢٥ ص ١٣ .

(٣) «المبار» ج٧ مجلد ٢٦ ، عدد ١٤ يناير سنة ١٩٢٦ (٢٦ جمادي الآخرة سنة ١٣٤٤ هـ) . بل ان مدى انكار هذا الكتاب قد طلت تحدث اثرها فيما بعد ذلك التاريخ ، وس يطلع على آراء المفكر انحراري عبد الحميد بن باديس عن هذه القضية عندما تارت من جديد على عهد الملك فاروق يدرك ذلك . انظر ما كتبناه عنه في كتابنا «مسلمون ثوار» .

وهكذا وجد تيار ليبرالي كامل على امتداد العالم العربي والاسلامي ، وقف موقف الناصرة والتأييد من قضية هذا الكتاب ، باعتبارها ساولا وقتل كل شيء - قضية حرية التفكير والتعبير ، بصرف النظر عن مدى الصواب والخطأ في هذا الاجتهاد الذي قدمه صاحب الكتاب .. بل لقد كان هذا الكتاب ، وما دار حوله من صراع ، احد العوامل البارزة في بلورة هذا التيار الفكري الليبرالي ، دعم من صفوفه ، وعجم عود اصحابه ، واكتسب له مواقف جديدة ، وشهد اليقظة والانتباه عند كثيرين من الدين نبوا هذا اللون من الوان الحرية الاساسية في التفكير والتعبير .

حزب الوفد

اما حزب الوفد ، فلمد قدمت قطاعاته الاساسية ، وخاصة مثقفوه ومفكروه ، بصدد هذه المعركة ، صفحة مشرقة في تاريخ حركتنا الثقافية والسياسية في ذلك التاريخ ..

فرغم العداء الشديد ، والصراع الحربي الذي كان بين الوفد وبين الاحرار الدستوريين ، الدين ينتمي اليهم علي عبد الرازق ، ويحب عليهم ، الا ان اغلب الاصوات التي ارتفعت في صحافة الوفد يومئذ قد وقفت الى جوار الانتصار لحرية الراي وحق علي عبد الرازق في التفكير والتعبير .. ولقد راوا في محاكمته والحكم عليه مسألة سياسية نسجت خيوطها اصابع السراي التي تعبت بالدستور ، لا مسألة دينية ، كما حاول ان يصورها الذين ايدوا المحاكمة وما ترتب عليها من اجراءات .

ولقد ميز الوفديون يومئذ بين امرين :

اولهما : الانتصار لحرية التفكير والتعبير ، والجهاد من اجل سيادة احكام الدستور .. وبصدد هذا الامر وقفوا الى جوار الكتاب وصاحبه ، ودعوا الى قيام تحالف وتعاون على هذا الاساس وفي ذلك الاطار .

وثانيهما : التصدع الذي حدث في الائتلاف الوزاري ، وادى الى اخراج الاحرار الدستوريين من الوزارة ، وهنا فرح الوفديون و«شمتوا» شماتة كبرى فسي الدستوريين ..

وهكذا لم تطغ المناورات الحزبية والصراعات السياسية على المواقف والعوامل الموضوعية الخاصة بحق المفكر في التفكير والتعبير ، وانما حدث تمييز واع بين هذين الميدانين .

وتمبيراً عن هذا التمييز الواعي نشرت (كوكب الشرق) مقالاً لرئيس تحريرها «أحمد حافظ عوض بك» جاء فيه : «كنا نستطيع ان نستفسل ذلك الحادث ، كسعديين (١) ، مخالفين لهم - هذا عدا ما في ذلك الاستغلال من الضرب على وتر الدس الحساس ، وتنفير الارهر من الاحرار الدستوريين - كنا نستطيع ذلك حزبياً ، ولكن ضمائراً ابت هذا الاستغلال ، ونفوساً استكرته . ووطنيتنا تسامت عن مثل هذه الاعتبار الحزبية . ومن اجل هذا رجونا في العدد الماضي من (الكوكب) الادباء والفكرين ان يتخذوا من هذا الحادث موعظة يتعلمون منها ان الاحرار من كل الاحزاب في حاجة الى التأزر امام الافكار الرجعية مما يمس الدستور وما كفل من الحريات العامة . ويسرنا ان يكون لهذه الكلمة صدى في نفوس الذين عنيانهم . . . ليس انفس من ان تعيش الامم عيش نفاق وتضليل ، وليس انفس من ان تشر على الناس راية الحرية - لا ليكونوا احراراً ، ولكن لتحجب هذه الراية عن ابصارهم ما وراءها من هوة سحيقة هي هوة الاستبداد البشع الذي يعمل ليفتل كل قلب يعقل وكل نفس تحس وكل روح تؤمن بالله وبما وهب الله الناس من حرية وحياة .

نريد ان نعرف ، ونريد ان يعرف العالم : هل مصر نظام هو الدستور ؟ تحكم على موجه ؟ ام لها غير الدستور نظاماً خفياً تمتد خلال ظلماته ايد تفتك بما قرر الدستور من حقوق ، ثم يكون لهذا الفتك مقامه واحترامه ؟!! نريد ان نعرف ، فقد سئمنا المواربة ، ونريد ان نخرج من عيش النفاق ، فكل منافق شيطان ، وكل شيطان في النار .

فاهلاً وسهلاً بهذه الصراحة ، واهلاً وسهلاً بالظروف - مهما ساءت - تخرج الرجال الاحرار من دائرة الفناء في الحزبية ، فقد وجدنا الارض المشتركة التي نلتقي فيها كرماء شرفاء ، سعديين وغير سعديين ، وشعرنا بالخطر الذي تلتئم الصفوف عند ظهوره ، فهل من سميع او مجيب ؟!! (٢) .

بل لقد كتب بعض الوفديين في جريدة (السياسة) اليومية ، لسان حال حرب الاحرار الدستوريين ، كتب كلمة بتوقيع «سعدى» ، اثنى فيها على موقف (السياسة) من القضية ، ورفعها لواء الدفاع عن الكتاب وصاحبه ، واصرارها على ان القضية سياسية دستورية ، لا قضية دين وروحانيات . . ثم قال : «ان ذلك موقف يجب ان تتكاتف الاحزاب المختلفة على الظهور فيه ، رغم ما يكون بين تلك الاحزاب من

(١) اي اصاراً لسعد زغلول ، وكان لفظ «سعديين» يطلق على الوفديين ، اذ لم يكن قد حدث بعد الانشقاق الذي فاده احمد حامر ومحمود فهمي القراشي وابراهيم عبد الهادي ، والذي اطلقوا على جماعتهم بعده «حزب الهيئة السعدية» ، الذي عرف بحزب السعديين .

(٢) «كوكب الشرق» في ١٧ اغسطس سنة ١٩٢٥ م (والص في جويليات مصر السياسية) .

اختلاف جوهري او عرضي ، ولقد تقدم فريق من السعديين ينصرون الحرية والدستور لمناسبة تلك القضية ، وكان شعار هذا الفريق تلك الكلمة الحكيمة : (عند الخطر تلتئم الصفوف) (١٠٠٠) (١) .

وهكذا انخرط التيار الاساسي في الوفد ، وبالذات في صفوف مفكريه ومثقفيه ، الى جانب المناضلين دفاعا عن حق المثقف في الاجتهاد والتفكير والتعبير ، ومن ثم الى جانب المدافعين عن صاحب هذا الكتاب ضد الملك فؤاد والجهة المناصرة للسراي .

ولعل مما يزيد في اهمية موقف هذا التيار من مفكري الوفد ومثقفيه ان نعلم ان سعد زغلول ، زعيم الحزب ، كان شديد العصب ضد كتاب (الاسلام واصول الحكم) ناقما على مؤلفه ما ضمنه اياه من آراء (٢) .

الاحرار الدستوريون

على ان التيار الاساسي الذي حمل اغلب العبء في هذه المعركة ، دعرة ونأييدا ومحاماة عن الكتاب وصاحبه ، كان هو تيار الاحرار الدستوريين الفكري ، وحزبهم السياسي ، وجريدتهم (السياسة) اليومية المعبرة رسميا عن هذا التيار .

وهناك نقطتان في حاجة الى جلاء حول موقف هذا الحزب الذي كان يشارك في حكم الاقلية ضد الاغلبية ، والذي كان يمثل ابناء العائلات الريفية الفنية من الاقطاعيين وكبار الملاك . . موقفه من هذه المعركة ، ولماذا خرج فيها على الدوائر العليا التي كانت تحتضن احزاب الاقلية ؟ ولماذا وقف ضد الذين يمثلون في مصر مصالح الاقطاع والاقطاعيين ، مثل السراي والاتحاديين ؟ ولماذا وقف في الجبهة المقابلة للجبهة التي وقف فيها الانجليز ، رغم صلاته الوثيقة وغير المنكورة بالانجليز ؟ ثم ، لماذا انتصر هذا الانتصار الكبير لحرية التفكير والتعبير في الوقت الذي كان يشارك فيه حزب الاتحاد في وزارة زيور باشا التي جعلت من اولى مهامها محاربة الحرية والاعتداء عليها ومطاردة الاحرار !!!

ان مواقف هذا الحزب وذلك التيار الفكري من هذه المعركة ، نموذج لمواقف

(١) «السياسة» اليومية . في ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٥ م.

(٢) لاهمية رأي زعيم الوفد في هذا الموضوع اوردها كاملا في بقب الوثائق التي ائتمناها في هذا الكتاب ، انظر ص

عديده انجدها في ارمات فكرية مماثلة ، والحديث عنه هنا فرصه لجلاء بعض اسرار تلك الازدواجية التي تطالعنا في مواقفه في مثل هذه الامور .

ففي شهر ابريل سنة ١٩٢٥ م صدرت الطبعة الاولى من كتاب علي عبد الرارق ، وفيه ضمن ما فيه ، دعوة لحريد الراي والتفكير والتعبير ، ومنذ اللحطات الاولى انتصر الاحرار الدستوريون لهذا الكتاب ، واستعانوا بكسل نظريات تراث الحرية الليبرالية العالمي في تأكيد حق المؤلف في ان يجتهد ، وحق المفكرين في ان يروا وينشروا ثمار ما يصون اليه من آراء .. بينما نجد هذا الحزب في ذات الوقت ، بن في ذات الشهر يشارك حزب الاتحاد ، عن طريق الوراره الائتلافية . في الاعتداء على حريات الشعب والانتفاص من القدر الذي كان متاحا لابنائهم في التفكير والحركة والتعبير ، فتصدر الوزارة في ٢ ابريل قانونا يحرم قطاعا اساسيا من قطاعات المتعلمين والمتفهمين ، هم الموظفون ، من الاشتغال بالامور السياسية ، وتحول بينهم وبين العمل السياسي ، وتمنعهم «من كل قول او عمل يشع» عن نشاط غير النشاط الوظيفي الاداري في المصالح والدواوين .. وتشر ذلك جريدة (السياسة) التي كانت معبلة على حمل لواء الدفاع عن حرية الشيخ علي عبد الرارق في التفكير والتعبير ؟! (١) .

وفي الوقت الذي احتدمت فيه المعركة بين الخصوم والابصار حول الكتاب ، وجدنا الاحرار الدستوريين ، وجريدتهم (السياسة) تكيل بكيلين لا بكيل واحد ، وتستحدم بصدد قضية احريه ميزانين لا ميزانا واحدا ، فتنتصر لحرية علي عبد الرارق كما لم تنتصر لها جريدة اخرى من جرائد مصر في ذلك الحين ، وتعادي كل الاجراءات والافكار التي حاولت الانتفاص من هذه الحرية ، وفي ذات الوقت نجد هذا التيار الفكري والسياسي ، وتلك الجريدة يقفون موقف العداء من حريات الشعب ، ويشاركون الاتحاديين والسراي والانجليز في صنع المزيد من القيود على هذه الحريات .. وبعد اربعة ايام من الافتتاحية التي نشرتها (السياسة) لمصور مهمي في ٥ يوليو سنة ١٩٢٥ ، مدافعا عن الحرية التي تعتدي عليها «هيئة كبار العلماء» ، نجد نفس الجريدة تجتهد في ٩ يوليو لتخفيف السخط والعداء الذي استعبل بهما مرسوم تقييد حرية الصحافة ، وخروجا عن ذلك الموقف شبه الاجماعي الذي وقفته صحافة مصر العربية والافرنجية ضد هذا المرسوم ، وقفت (السياسة) - وان يكن على استحياء - الى جانب (الاتحاد) في صف هذا المرسوم الذي اصدرته الوزارة باسم الملك فؤاد ١٩

وبينما قال سعد زغلول : «ان هذا التشريع مخالف للدستور» (٢) ، وكتبت عنه

(١) جريدة «السياسة» في ٢ ابريل سنة ١٩٢٥ م .

(٢) «البلاغ» في ١٥ يوليو سنة ١٩٢٥ م .

(كوكب الشرق) ساخره وقاله : «لئن عدت جميع قوانين العالم كن مجرم - سواء اكان سفاكا للدماء ام سارقا ام محتالا .. الخ - بريئا حتى تثبت ادانته ، فقد حق لقانون الصحافة الذي اهدته الوزارة للامة ان يعتبر كل صحافي مجرما حتى تثبت براءته» (١) (٣) .. في نفس الوقت تكتب (السياسة) عن هذا التشريع كتابة من يحاول امتصاص بعض المصائب ، وتهوين الكثير من جواب الامر ، وبيان ان ما حدث خير مما كان سيحدث ، وانه لو اطلع الساخظون واثاثرون على هذا التشريع على الفيب لاخثاروا الواقع .. اذ «مد يكون من الحق ان نصح ان هذا التعديل ... اخف بكثير مما كان مقترحا من التعديلات» (١) .

وبنم يعتمد ان سر هذه الازدواجية التي صاحبت الكثير من مواقف هذا التيار الفكري الذي تمثل في الاحرار الدستوريين ، كمن في شاة هذا التيار وذلك الحزب ، وفي تكوينه ، والمصالح التي كان يمثلها ، مسد ان نبلور في (حزب الامه) على يد المرحوم لطفى السيد باش في مطلع هذا القرن ، كمدرسه في التفكير واسلوب في العمل ، حملت الكثير من الصفات الفكرية والاساسية الاصلاحية التي يدره الشيخ محمد عبده في هذا الميدان ، مع مزجها براث الليبرالية الاوروبية ..

فلاحرار الدستوريون كانوا يمثلون اناء البيوتات الكبيرة ، وعددا من كبار الملاك والافطاعيين المصريين ، ولكهم كانوا يمثلون ذلك القطاع المسير من هذه القوى الاجتماعية ، او اذا شئنا الدقة : كانوا هم التيار المستنير الذي ينصر المصالح البعيدة لهذه القوى الاجتماعية ، تلك المصالح التي من الممكن ان تستفيد كثيرا من الاستشارة والاصلاح والافتتاح صى الفكر المصري الاوروبي ، والتي كان يامكن هذا الاصلاح وتلك الاستشارة ان يؤهلاها كي ترث مفدرات هذا الوطن ، بدلا من الوعد الذي يمثل الجماهير والعامه ، وان تكون لها المشاركة نصيب الاسد مع السراي التي لم يكن لامرائها في بطن الثرية المصرية الاصاله والمراقبة التي لهذه العائلات التي تكون هذا الحزب وذلك التيار .

فرغم التكوين الاجتماعي الاقطاعي لهذا الحزب ، الا ان قيام جهازه السياسي والفكري على كاهل مجموعة من خيرة العناصر المثقفة التي بعثت بها العائلات الغنية للتزود من الفكر الاوروبي ، فعادت لتكون فئة المثقفين المستيرين في اطار مصالح هذه العائلات .. ان هذا الوضع قد اثير تلك الازدواجية التي تبدت في مواقف كثيرة ، منها هذا الموقف الذي نتحدث عنه الان .. فهم كانوا يرون انفسهم «اصحاب المصالح الحقيقية» لانهم «سراة البلاد واعيانها» ، وان الاستشارة والثقافة والتعيم ،

(١) «كوكب الشرق» في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٥ م ، من مقال شونبع «مرازي» ١٥.

(٢) «السياسة» في ٩ يوليو سنة ١٩٢٥ م.

وتكون قطاع كبير من «الصفوة والحجة» المفكرة والمتقفة هو السبيل لاحتلال هذه العناصر محل الاجبي ، اي ان التعليم والامسارة للصعوة هما طريق الاستقلال — وهذه هي نظرية محمد عبده التي حالف فيها جمال الدين الافغاني — ومن ثم فان موافق هذا الحزب وذلك التيار كانت دائما الى جانب حرية التفكير والتعبير اذا كان الامر خاصا «بالمفكرين» و «الصفوة» و «المنخبه» ، وعلى العكس من ذلك تماما اذا كان الامر خاصا بالشعب والعامسة والجماهير .. ولذلك وقعوا بصلابة وبطوئه تستحق الاعجاب والمقدر الى جانب علي عبد الرازق ، وحمه في الاجتهاد، في نفس الوقت الذي شاركوا فيه السراي والانحاديين في العدوان على حرية المواطنين في الاشتغال بالسياسة وحرية الصحافة الصحفيين — والمقصود هنا انتصار سعد رطلول اساسا — في التفكير والتعبير .

وهذه الصلات التي تربط هذا الحزب وذلك التيار الفكري ، وتشهد هذا المنهج في التفكير الى مدرسة محمد عبده ، موضوع خصيب ومتعدد الجوانب ، يستحق الدرس بالتفصيل . والذي يهمنا منه هنا هو جانب العلاقة بين علي عبد الرازق ومحمد عبده ، فكريا ، وتلك الخيوط التي قامت بين افكار (الاسلام واصول الحكم) وفكر الاستاذ الإمام في نفس الموضوع ، وهي خيوط نراها واضحة ، بل على جانب كبير من الوضوح والجلاء ..

فلم يكر علي عبد الرازق سوى امتداد متطور للشيخ محمد عبده في الاصلاح الديني . بل ان آراءه في موضوع الخلافة قد كانت في عدد من نقاطها الجوهرية تفصيلا وبلورة وتطويرا لآراء الاستاذ الإمام في ذات الموضوع .. وجريده «التيتمز» البريطانية تشير الى هذه الحقيقة فتقول : «... اما الشيخ علي عبد الرازق فهو حلف الشيخ محمد عبده وقاسم بك امين في آرائهما الفكرية ...» (١) ، وهي بذلك تحدد مكان كتاب (الاسلام واصول الحكم) من حركة الاصلاح الديني التي بداها الاستاذ الإمام .

وعندما يشد الجدل في الصحافة المصرية حول افكار الشيخ علي عبد الرازق ، ومدى توافقها او اختلافها مع الاسلام كدين ، تقدم جريدة (السياسة) بمقال على جانب كبير من الاهمية والخطورة والدلالة والمقزى ، تحت عنوان (الخلافة والسلطة الدينية في رأي الشيخ محمد عبده) (٢) تفتتحه بكلمات تقول فيها : «بمناسبة ما يجري في الصحف من حديث الخلافة واصول الحكومة الاسلامية ، بدا لنا انه قد يكون من المفيد للبحث ان نضع بين يدي القراء صورة من مذهب

(١) نقلا من «الاهرام» في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م .

(٢) «السياسة» في ٦ يوليو سنة ١٩٢٥ م .

المرحوم الاستاذ الشيخ محمد عبده في الموضوع ، وجدير باقوال الاستاذ الإمام ان تكون تنبيها للفاصلين وذكرى للذاكرين» .

ثم نفتح (السياسة، المكان لنصوص مقتبسة من كتابات الاستاذ الإمام تصانح اهم النقاط التي عالجهها كتاب (الاسلام واصول الحكم) ، فاذا بما قاله علي عبد الرازق مفصلا في عديد من هذه النقاط قد سبقه الى ايجازه - بنفس المنطق ومن نفس الموقع - الاستاذ الإمام ..

والنصوص المقتبسة من الشيخ محمد عبده في هذا المقام تدور اساسا حول خمسة نقاط (١) :

١ - ففيما يتعلق بمدنية السلطة في الاسلام ، اقتبست الجريدة من كلمات الاستاذ الإمام قوله : «فالامة او نائب الامة هو الذي ينصبه (اي الخليفة) ، والامة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه ، وهي التي تحلعه متى رأت ذلك من مصلحتها، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه» (٢) .

«ولا يجوز لصحيح النظر ان يحلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الاورنج «تيوكراتيك» اي سلطان الهي ، فان ذلك عندهم هو الذي ينفرد بنلقي الشريعة عن الله ، وله حق الاثرة والتشريع ، وله في رقاب الناس حق الطاعة ، لا بالبيعة وما تقتضيه من العدل وحماية الحوزة ، بل بمقتضى حق الايمان» (٣) .

٢ - وفيما يتعلق بانكار الاسلام للسلطة الدينية ، اقتبست (السياسة) من كلمات الاستاذ الإمام قوله :

«علمت ان ليس في الاسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة الى الخير والتنفير عن الشر ، وهي سلطة حولها الله لادنى المسلمين يفرع بها انب اعلاهم ، كما حولها لاعلاهم يتناول بها من ادناهم» (٤) .

«وليس يجب على المسلم ان يأخذ عقيده او يتلقى اصول ما يعمل به من احد . الا عن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . لكل مسلم ان يفهم عن الله

(١). وترييب هذه النقاط ، وتريب هذه النصوص من عملنا نحن ، وذلك في حدود النصوص التي اقتبستها الجريدة .

(٢) الاسلام والنصرانية مع العلم والمدينة . الطبعة الثانية ، ص ٧٠-٧١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٧٢-٧٣ .

من كتاب الله . وعن رسوله من كلام رسوله ، بدون توسط أحد من سلف ولا خلف .
 وإنما يجب عليه قبل ذلك أن يحصل من وسائله ما يؤهله للعهد . كمواعيد الله
 أعزبه وآدائها وأساليبها ، وأحوال العرب ، خاصة في زمان البعثة . وما كان الناس
 عليه زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما وقع من الحوادث وقت بروز الوحي .
 وشيء من الناسخ والمنسوخ من الآثار . فإن لم يسمح حاله بالوصول إلى ما يعده
 بعهد أنصواب من السنة والكتاب فليس عليه إلا أن يسأل المعارف بهما ، وله . بل
 عليه أن يطالب المجيب بالدليل على ما يجيب به . سواء كان السؤال في أمر الاعتقاد
 أو في حكم عمل من الأعمال . فليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية
 بوجه من الوجوه» (١) .

٣ - وفيما يتعلق بترك الإسلام الحرية للناس في اختيار أشكال الحكومات
 ومؤسسات السلطة . كي تتفق مع مصالحهم ، وتطور منطور هذه المصالح . اقتبست
 (الساسة، من كلمات الاستاذ الإمام قوله :

«... فوضح من كل هذا أن تصرف الواحد في الكل ممنوع شرعا ، وأن الرعية
 يجب عليها أن تجعل الحاكم والمحكوم بحيث لا يخرجان عن حد التريفة الحقة . وأن
 الولاة يحب عليهم استشارة ذوي الرأي في مصالح البلاد ومنافع العباد . وأن
 الشورى من الأمور الشرعية واجبة ، فمن رامها فقد رام أمرا شرعيا قضت به
 الشريعة وحمته على الحاكم والمحكوم جميعا ، بحيث لو منعناه لاكتسبنا بذلك إثما
 سينا . ومعلوم أن الشرع لم يجرى ببيان كيفية مخصوصة لمناصفة الحكام ولا طريقة
 معروفة للشورى عليهم ، كما لم يمنع كيفية من كيفياتها الموجبة لبلوغ المراد منها ،
 فالشورى واجب شرعي ، وكيفية اجرائها غير محصورة في طريق معين ، واختيار
 الطريق المعين باق على الأصل من الإباحة والجواز كما هو القاعدة في كل ما لم يرد
 نص بنفيه أو إثباته .

غير أنا إذا نظرنا إلى الحديث الشريف الذي رواه البخاري عن ابن عباس رضي
 الله عنهما ، وهو : «كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه الصلاة والسلام - يحب موافقه أهل الكتاب
 في ما لم يؤمر فيه ، وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم وكان المشركون يفرقون .
 فسدل النبي ناصيته ثم فرق بعد» ، ندب لنا أن نوافق في كيفية الشورى ومناصفة
 أولياء الأمر الأمر التي أخذت هذا الواجب عنا وأنشأت له نظاما مخصوصا ، متى
 رأينا في الموافقة نفعا ووجدنا منها فائدة تعود على الأمة والدين ، والا اخترنا من
 الكيفيات والهيئات ما يلائم مصالحنا ويثبت بيننا قواعد العدل وأركانه ، بل وجب
 علينا إذا رأينا شكلا من الأشكال مجلبة للعدل أن نتخذة ولا نعدل عنه إلى غيره .

(١) المرجع السابق ، ص ٦٨-٦٩ .

كيف وقد قال ابن قيم الجوزية ما معناه : ان امارات العدل اذا ظهرت بأي طريق كان فذلك شرع الله ودينه ، والله تعالى احكم من ان يحصى طرق العدل بشيء ثم يبقى ما هو اظهر منه وأبين» (١) .

٤ - وفيما يتعلق بطبيعته الجهاد واهدافه . وكيف انها سياسية وليست بدينية ، اقتبست (السياسة) من كلمات الاستاذ الإمام قوله :

«نعم ... سمع بحروب تعرف بحروب الحوارج ، كما وقع من القرامطة وغيرهم . وهذه الحروب لم يكن مشيرها الخلاف في العقائد ، وانما اشعلتها الآراء السياسية في طريقه حكم الأمة . ولم يقتتل هؤلاء مع الخلفاء لاجل ان ينصروا عقيدته ، ولكن لاجل ان يغيروا شكل حكومة . وما كان من حرب الامويين والهاشميين فهو حرب على الخلافة ، وهي بالسياسة اشبه ، بل هي اصل السياسة» (٢) .

٥ - وفيما يتعلق بتمييز الاسلام بالتسامح . وسعته صدر عقيدته للاجتهاد والمجاهدين ، اقتبست (السياسة) من كتابات الاستاذ الإمام قوله :

«... فهلا ذهب من هذين الاصلين الى ما اشهر بين المسلمين وعرف من فواعد احكام دينهم ، وهو : اذا صدر قول من قائل يحمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الايمان من وجه واحد حمل على الايمان ولا يجوز حمله على الكفر . فهل رأيت سامحا مع اقوال الفلاسفة والحكماء اوسع من هذا ؟ وهل يليق بالحكيم ان يكون من الحمق بحيث يقول قولاً لا يحتمل الايمان من وجه واحد من مائة وجه ؟» (٣) وجميع هذه النصوص التي اقتبسها (السياسة) قاطعه الدلالة على ان فكر علي عبد الرزاق ، وبالذات فيما يتعلق بهذه النقاط ، امتداد متطور لفكر الاستاذ الإمام .



وعندما يصدر حكم «هيئة كبار العلماء» ضد علي عبد الرزاق في ١٢ أغسطس ، يلمي الاحرار الدستوريون القفاز كلبية في وجه اعداء الكتاب وصاحبه . وتكتب (السياسة) كما لم تكتب من قبل حول هذا الموضوع ، وتخصص اغلب افتتاحياتها لهذه المعركة ، ونطالع فيها صفحات من اجمل ما كتب في الدفاع عن حرية الفكر والمفكر وحقه في التفكير والتعبير ... وتشعر منذ ذلك الحين في «غمز» العرش وذات الجالس عليه ، و «غمز» الانجليز الذين تخلوا عن اصدقائهم في هذه المعركة ، وفي مقال عنوانه (بعد قرار العلماء) ، نشر بدون توقيع ، ولكن يبدو فسه اسلوب

(١) تاريخ الاستاذ الإمام ، جزء المنشآت ، ص ٢٠٨ .

(٢) الاسلام والصراية ، ص ١٢٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٢ ، ٧٤ .

الدكتور محمد حسين هيكل ، عندما يسحر ، نقرأ صفحة من الادب السياسي
الحمل . يقول فيها مخاطباً علي عبد الرازق :

«...» قال بصحك ... فقد كان كتابك مصدر التعير الارثودوكسيه في
الاسلام (١) . ولست انت الذي غيرها . ايها الطريد المسكين . وانما غيرها الذين
طرّدوك وخرجوك من الارهر . نعم .. كان اهل السه وما زالوا يرون ان اخلاسه
ليست ركبا من اركان الدين . وان الشيعة فسّموا حين عدوها كذلك . فما قلت
للناس في كتابك ما اجمع عليه اهل السه . عصب عليك اهل الارهر . ورموك
بالابتداع والاحاد . واحدوا يقولون . ان الخلافة اصل من اصول الدين . وقد كنا
نعلم ان العاهرة مركز اهل السه . وموطن الاشاعره . ومنعزل الارثودوكسيه
الاسلاميه . فسبحان من يميز ولا يميز ! اصبح القاهره «كطهران» مركز الشيعة .
وانهار بناء صلاح الدين ؟! ولم لا ؟! .. الشيعة هم الذين بنوا العاهرة . وهم الذين
بنوا الارهر وشيدوه . انيس الفاطميون هم الذين انشأوا المدينة ومسجدها الجامع ؟!
فأي عجب في ان تعود مدينه القاهره شيعيه كما كانت يوم اسسها الفاطميون ؟! واي
عجب في ان يعود الارهر شيعيا كما كان يوم بناه الفاطميون ؟! (٢) .

ثم يتعدى الامر نطاق الصراع الفكري والمساجلات الصحفية . فيعنف رئيس
الحزب عبد العزيز فهمي باشا . وكان وريثا للحقانية . موقف المقرئ لتنفيذ حكم
«هيئة كبار العلماء» . ويفتنمها الاتحاديون فرصة . فيرفع رئيسهم يحيى باشا ابراهيم
— وكان نائبا لرئيس الوزراء المتغيّب في أوروبا — الامر الى الملك فؤاد ، فيعزل وزير
الحقانية ، فينفيل احتجاجا على ذلك الوزراء الدستوريون . ويلحق بهم اسماعيل
صدي باشا ، ونهار الائتلاف الوزاري الذي كان قائما في مواجعة سعد زغلول
باشا والوفدين .

ابن وقف الانجليز ؟؟

واذا كنا قد قدمنا اشارات حددت معالم موقف كل من «العرش وذات الجالس
عليه» . والقوى الاقطاعية غير المستنيرة التي تجمعت في حزب لساندته ، تحت اسم
«حزب الاتحاد» . وتحدثنا عن القطاع الذي دفع الى مناصرة العرش من بين رجالات
الازهر وعلمائه ، وكذلك عن موقف الكتاب والمفكرين الليبراليين . والوفد . والاحرار
الدستوريين ... اذ كنا قد قدمنا اشارات حددت معالم موقف كل من هذه القوى
والتيارات من هذا الكتاب والصراع الذي دار بسببه ومن حوله ، فلا بد في هذه

(١) المقصود «المدّهب الي» المحافظ ، وهو المقابل للارثودوكسيه الشيعية .

(٢) «السياسة» في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٥ م . ولقد سبقت اشارتنا لقائل هكل الذي «عمر» فيه
المصر والانجليز ، والذي نشرته «السياسة» في ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٥ م .

الدراسة القيمية من اشارة تحدد مكان الانجليز - الدين كانوا يسكنون يومئذ
بحيوط السياسة المصرية - من هذا الموضوع .

ذلك ان علاقات سلطات الاحتلال الانجليزي بهذا التيار الفكري الاصلاحى الذي
كان مثله الاحرار الدستوريون هي علاقة وثيقة ، وغير خافية ، منذ نشأة هذا
التيار - سواء امحلت شكل الصلات مع حزب الامه - او شكل العلاقة ما بين «كرومر»
والامام محمد عبده - الذي رأى الانجليز في دعونه لتحرير عن طريق التسليم
والاستسلام نهجا يمد في أجل احتلالهم . ويصف من نفوذ « النوريين المهيمنين »
الذين يعتمدون على العامة وقيمون ورننا كبيرا للجماهير .

وفي تاريخ هذا التيار الاصلاحى مواقف كثيرة اصفه فيها الانجليز وانصفوا
له من العرش والسراي والقوى الاخرى التي تعرضت له بالمهاضنة او القداء ...
سلك الانجليز ذلك منذ المواقف الشهيرة لكرومر الى جانب الشيخ محمد عبده ضد
الخدوي عباس حلمي الثاني .

ولكن الذي حدث في معركة كتاب (الاسلام واصول احكم) هو العكس من ذلك
الموقف تماما . اد ترك الانجليز اصدقاءهم السليديين مربيه يهشها القصر الملكي
والقوى التي ناصرته ، ولم تتحرك « دار المدوب السامي البريطاني » لمصاره الشيخ
علي عبد الرازق والاحرار الدستوريين ، وذلك وعم المضاعفات الخطيرة الصارفة بهم ،
والتي مرتبت على هذه المعركة الفكرية والسياسية . عندما أدت الى سدع الائتلاف
الوراري الذي كان الانجليز قد اقاموه بين الاحرار الدستوريين والائتلافيين ليحاربوا
به الوفد وسعد زغلول . . وجريده « التيمر » البريطانيه تشير الى محاطر انهيار
هذا الائتلاف على المصالح الانجليزية . عندما يقول : « فمي الحكم على الشيخ علي
بعد الرازق تجد جميع المواد التي تشمل الآن نار الصراع الحزبي المملوء بالكوارث .
ويلوح لنا من أول وهلة أن زغلول باشا وانصاره هم الذين سيبربحون على الأرجح في
هذا النزاع » (١) ، ثم تحدث عن مكان علي عبد الرازق وكتابه من حركة الاصلاح التي
حطت ناريجها بعطف الانجليز وناصرتهم . يقول : انه « قد تملك من مصر احيرا
الحركة الحديثة في الاسلام ، مع ما جاءت به من ريادة الحرية الاجتماعية للنساء ،
ورفي الحضارة ، واصلاح التعليم ، ورفي الحكم الديني الاسلامي . أما الشيخ علي
عبد الرازق فهو خلف الشيخ محمد عبده وفاسم بك أمين في آرائهما الفكرية
السامية . وقد استطاع الشيخ محمد عبده ، بفضل نفوذ اللورد كرومر ، أن ينجس
من المطاعن الكثيرة ومن عدااء السراي ، ولم نزل المصلحون الآخرون انصارا . . . » (٢) .

١١ بعد عن مرقبات الاهرام في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م .

٢٠ المرجع السابق ، نفس التاريخ .

فلماذا بخلى الانجليز عن الاحرار الدسوريس في هذا الموقف ؟ ولماذا لم ينفذ
دار السدوب السامي البريطاني « الى جوار علي عبد الرارق سد الملك فؤاد وقعه
ثرومر الى جوار محمد عبده سد الخديوي عباس ! » .

اسا نعتقد ان هناك اسبابا مدد لهذا الموقف الانجليزي « المؤف واعرش » . في
مقدمتها :

١ - ان انجلترا كانت تريد ان تلعب بلعبة « الخلافة الاسلامية » ونسفيد من
شعارها الى ابعاد الحدود . وهي في مصر كانت مدد حبال الامال لدى العرش المصري
والملك فؤاد في نبوىء هذا المنصب الشريف . لسجى من وراء ذلك المريد من احكام
المقبضه على العرش . ولتجمع من حوله كل القوى المحافظة التي يغرب بريق هذا
الشعار . وهي بذلك اما تدعم يعود القوى المناهضة لوفد وقيادة سعد زغلول . هذه
المناهضة التي كانت بمثابة الضميمة النهائية والمحمومة لبقايا ثوره سنة ١٩١٩ م . .
ومن هنا غضب الطرف عن تحرك مصر ضد علي عبد الرارق . حتى عندما وصل
هذا التحرك الى حد قص الائتلاف الوراري . رغم ما في ذلك من محاطر اسدرت
باسنفاذه الزغلوليين .

وعن موقف انجلترا هذا يتحدث الدكتور محمد حسين هيكل . في مزيج من
المرارة والسخرية . محاطا علي عبد الرارق ، فيقول : « . . . ثم ماذا فقول في
عالم مسلم مصري يقول بوجود ارتباط مصر وانجلترا بربط الصداقة . وبذهب في
ذلك مذهب المتطرفين ، ثم ينف في وجه اقامه خليفة ، بينما تريد انكلترا ان يكون
خليفة ، وان يكون هذا الخليفة واحدا من الملوك او الامراء الواقفين تحت نفوذها ؟!
او لم يكن الاولى والاجدر به ان يترك الخلق للخالق ، حتى يقام الخليفة فيرضى امير
وان غضب امراء ؟! وترضى انكلترا ؟! وقد يكون في رضاها ما يقرب حل المسائل
المعلقة بيننا وبينها ؟! » (١) .

٢ - ان انجلترا كانت تريد ان تكسب نفوذا اديبا لدى المواطنين المسلمين في
مستعمراتها الاخرى . وبخاصة في شبه القارة الهندية ، حيث كانت لعكرة الخلافة
الاسلاميه لدى ملايس المسلمين هناك سمعة طيبة جدا . . فوقومها ضد الحركات
الفكرية المناهضة لحياء الخلافة ، او على الاقل عدم مناصرتها وحمايتها لهذه الحركات
يفتح لها قلوب الجماهير المسلمة هناك ، ومن ثم يباعد بين هذه الجماهير وبين
الانخراط مع « الهندوس » في الحركة الوطنية الهندية التي كانت آخذة في التبلور
برعامة غاندي وحزب المؤتمر في ذلك الحين .

(١) « السياسة » في ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٥ م .

٣ - ان الانجليز قد احدثهم مضاعفات المعركة عندما انحرطت الى جوار الدفاع عن الكتاب وصاحبه قوى عديدة اطلتها جميعا شعارات الدفاع عن حرية الفكر والتعبير . فابصروا في تلك الحركة التي ما جد بها يومئذ احشاء المجتمع المصري ندير نمود شعبي على العرش وذات الجالس عليه . ومن ثم اصعافا بشأن المؤسسات الوهمية التي ارادت عن طريقها بكريس وجودها ومواجهه « بوريه » حرب الوفسد والقوى الاجتماعية الجديدة . فاعبر الانجليز ان مسألة الشيخ علي عبد السراوق برمتها هي « مسألة عارضه » لا يجب ان تؤدي التوقف عندها وعند احداثها الى اعمال الافاق الخطره المرعبة بسببها . ودعت اصوات انجليزيه كثيره للاستياء التي « ان الازمة الحالية رمز لشاارة الاولى التي تشير الى انقلاب الشعور ضد نفوذ عال . . . » (١) . ومن ثم فان الموقف الانجليزي الاساسي والاصيل يجب ان يكون الى جانب هذا « النفوذ العالي » (العرش) . ولا باس من موقف « عارض » و « مؤقت » سد الاصديقاء التقليديين من الاحرار الدستوريين .

٤ - وسبب ثانوي ومساعد حرم الاحرار الدستوريين من مناصرة « دار المندوب السامي البريطاني » في هذه المعركة . تحدثت عند اللجنة الوعديّة (كوكب الشرق) عندما شمنت في تصدع الائتلاف الوراري . وذكرت ان حدوث هذه الازمة في عياب اللورد « اللبي » - الذي كان قد استقال من منصب « المندوب السامي » في مصر . وقبل مجيء حلفه السير « جورج لوبد » ، وفي الوقت الذي كانت سلطات الانجليز فيه مخولة الى « عميد انكلترا بالنيابة » « مستر بيقل هندرسون » - قد حرم الاحرار الدستوريين من صيرهم العظيم « اللورد اللبي » ، فوجدتهم الاتحاديون لعمّة سائمة بلا حارس ، تغري بالالتهام ، وفي ذلك يقول (كوكب الشرق) : « . . . وما زال الاتحاديون في حاجة الى حلفائهم الاحرار الدستوريين ما دام اللورد اللبي في مركز المندوب السامي في مصر يسند صنائعه ويمدهم بالمعون والمعون ، حتى اذا استقال اللورد ، وصار الاحرار الدستوريون بلا عون من الانكليز ولا عون من الامه ، احس الاتحاديون ان حلفاءهم هم عبء ثقل عليهم ، يفسدون ولا يفسدون ، فحرموه كل نفوذ في الوزارة وجعلوهم تابعين لهم لا زملاء » . (٢)

ولعد كان لا بد للانجليز كي يبرروا موقفهم هذا الذي تحلوا فيه عن اصديائهم التقليديين . من اسباب يعلنونها . تظهرهم بمظهر الصديق الذي لم يتخل بهائيا عن هذه الصداقة ، وانما هو بازاء موقف عارض واسباب نشل يده عن حرية الحركة في صالح هؤلاء الاصديقاء ، فنبوا النظرية التي اطلقها انصار القصر ، والتي تقول : ان هذه القضية قضية دينية ، وليست دستورية او سياسية ، ومن ثم فان الاختصاص فيها هو من حق « هيئة كبار العلماء » في الازهر وحدها ، ولا يجوز التدخل فيها من اي طرف من الاطراف بأي حال من الاحوال .

(١) « المودج بوست » المدينية في ١٧ سبتمبر ١٩٢٥ م . (والمل من الامرام في ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ م) .
(٢) « كوكب الشرق » في ٨ سبتمبر ١٩٢٥ م . واستقل عن حوليات مصر السياسية سنة ١٩٢٥ م .

وجدير بالذكر ان هذا الشخص للفضية لم يكن مقما حتى للذين قانونا به وروجوا له . وذلك . بدليل لا يعبل المعص او الجدال . وهو ان الامهر نفسه قد عاد بعد سواب فاعلى موقفه السابق من علي عبد الرارق . واعاده الى زمرة العلماء . وذلك عندما رالت الظروف السياسية التي دفعت الى اتخاذ الموقف الاول . ولو كانت المسالة دينية لما حدث ذلك . اد ان الاسلام هو الاسلام . والدين هو الدين . ولا فرق بينه في عهد الملك فؤاد وبينه في عهد الملك فاروق . . .

وتكن الانجليز - على كل حال - قد وجدوا في هذه الحجة محرجا لهم من الجرح الذي اصابهم امام اسدوائهم من الاحرار الدستوريين . وعندما بلغ الامر حد تصدع الائلاف الوراري . صرح المسر « نيفل هندرسون » « عميد انكلترا بالنيابة » الى « مندوب شركه روبر » اللعرافيه في شأن الارمه الوراريه المصريه . فقال له : انه عم بالامر . اد حصر ابيه امس دولة يحي باشا . واخبره الخبر الذي اسف له . واضاف : ان دار المعتمد البريطاني ، نظرا لوصف المسألة بأنها دينية ، لم تتدخل ، عملا بالتقاليد التي جرت عليها من قبل في مثل هذه الاحوال . . . (١)

ثم انطلقت لسرويح وجهة النظر هذه كل المنابر الاعلامية التي كانت قائمه في خدمه الانجليز ، فكتبت (المقطم) في ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م مهاجمة موقف عبد العزيز فهمي باشا ، الذي اراد استفتاء « قلم قضايا الحكومة » في تنفيذ حكم « هيئة كبار العلماء » ، وذلك بحجة ان في « قلم قضايا الحكومة » أعضاء مسيحيين . . . كتبت (المقطم) تقول : « . . . ان عمل وزير الحمايه اذا لاق ان ياتيه غير القانوني فلا يليق ان ياتيه رجل صرف بشدة بمقه في القانون . ولا سيما ان ارسال قرار « هيئة كبار العلماء » في مسألة اسلامية بحثة الى قلم قضايا الحكومة ، وعيه كثيرون من غير المسلمين ، لا يمد مقبولا . وهو يشبه ارسال قرار من هيئة مسيحية او اسرائيلية في مسائل تتعلق بالمسيحية او الاسرائيلية (اليهودية) الى لجنة ليست مسيحية او اسرائيلية . فلا يكون افتاؤها مقبولا . وخصوصا بعد ان اثبتت حيثيات الحكم الصادر من الجامع الازهر ان المسألة دينية بحثة . . . انه لا يصح ان يهتم قاضي شرعي ديني - احكامه على قواعد الدين الاسلامي - بخروجه على هذا الدين ، ثم يستمر في منصبه » (٢) .

وهكذا التفت (المقطم) و (المنار) ١٤ والتقى المندوب السامي الانجليزي بالنيابة « مستر نيفل هندرسون » مع « هيئة كبار العلماء » على اعتبار الموقف ضد علي عبد الرازق وكتابه «مسألة دينية بحثة» . كل ذلك كي تبرر انجلترا امام اصداقائها التقليديين من الاحرار الدستوريين وقوفها الى جانب «العرش ودات الجالس عليه» ،

(١) جريدة «الاجبار» في ٧ سبتمبر ١٩٢٥ م (والنقل عن حوليات مصر السياسية سنة ١٩٢٥ م) .

(٢) «المقطم» في ٨ سبتمبر ١٩٢٥ م (والنقل عن حوليات مصر السياسية سنة ١٩٢٥ م) .

وبغاضبها عن الاجراءات التي اتخذت ضد هؤلاء الاصدقاء .

ويحتلّ الدبر يظنون ان الانجليز . بموقعهم هذا ، انما كانوا يهربون الى الراي العام المصري . او يراعون مشاعره . لان الصحافة الانجليزية نفسها كانت بعض في الحديث عن ان الناس في مصر لا تتعاطفون مع الاجراءات التي اتخذت ضد علي عبد الرارق . وان « الراي العام المصري لا يؤيد نحر الانثوذكسيه الاسلاميه لشجار » على حد تعبير جريده « ليبرول بوس » البريطانية (١) ومن ثم فان هذا الموقف الانجليزي كان الى جانب فريق من الاصدقاء ضد فريق آخر من الاصدقاء ، ولم يكن بحال من الاحوال احراما للمشاعر الدينيه والروحيه لجمهور المصريين المسلمين .

نتائج هذه المعركة

واذا كانت هذه هي ابرز المعالم للحركة الفكرية والسياسية التي اثارها كتاب الاسلام واصول الحكم ، في صفوف القوى الاجتماعية والسياسية بمصر غداة صدوره في ابريل سنة ١٩٢٥ م ، واهم الخيوط التي حكمت الصراعات التي فجرها علي عبد الرارق باصداره لهذا الكتاب ، فان الآثار التي تداعت على مسرح الاحداث السياسية والاجتماعية والفكرية بمصر فيما بعد ذلك ، بسبب هذا الكتاب ، لا تقل اهمية وخطورة عن الاحداث التي سبقت اشارنا اليها فيما تقدم من صفحات ويكفي ان نعمل الإشارة الى بعض عناوين هذه الآثار والنتائج في هذه النقاط :

١ - ان تصدع الائتلاف الوراري الذي كان يجمع الاحرار الدستوريين السى الاتحاديين ، قد جعل الدستوريين وجريدتهم (السياسية) يعودون الى صفوف المعارضة . ولقد استعاد الوفد من ذلك ، واقام « الموقف الموضوعي » و « المبدئي » الذي اتخذه متفقوا الوفد الى جانب علي عبد الرارق وكتابه - دفاعا عن حرية التفكير والتعبير - اقام هذا الموقف جسورا لعودة الدستوريين الى الوقوف مع الوفد في ساحة المعارضة ، والعمل من اجل حماية مبادئ دستور سنة ١٩٢٣ م . ولقد وصلت مضاعفات هذا الموقف الى الحد الذي جعل بالامكان عقد « مصالححة » حزبية جمعت العديد من الاحزاب والتيارات في مواجهة السراي والاتحاديين ، ولقد تجسدت هذه « المصالحة » في ذلك الاجتماع « الثوري » لمجلس النواب الذي كان الدستوريون قد اشتركوا في استصدار مرسوم حله في مارس سنة ١٩٢٥ م ، اجتمع هذا المجلس ، رغم مرسوم حله ، ورغم الفصم والانجليز « بالكوتسنتال » في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ، وهو الاجتماع الذي نوج بحضور سمد زعلول له ، حيث ظهر من جديد ومن خلفه قوى عديدة منها الاحرار الدستوريون (٢) .

١. برقيات جريدة « السياسة » في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ م .

(٢) حوليات مصر السياسية سنة ١٩٢٥ م .

٢ - ان صدور هذا الكتاب ، والمعركة الفكرية الكبرى التي دارت من حوله ، وبرغم الاجراءات التي اتخذت ضد صاحبه - قد قير الى الابد حلم الملك فؤاد في تولي منصب الخلافة على المسلمين ، ولقد نداعت بعد ذلك الاحداث التي ذهبت بمؤتمر الخلافة في مصر ، وجريدته ، وخفتت الاصوات التي علت بمصر لعدة سنوات مصاديه باحياء هذا المنصب في مصر بواسطة الملك فؤاد . . وحتى عندما راودت هذه الفكرة الملك فاروق فيما بعد . فانها لم تتعد حدود النزوة . ولم تصل ابدا الى بعض ما كاب عليه في السنوات التي سمت او صاحبت صدور هذا الكتاب . ومن هنا نستطيع ان نقول : ان هذا الكتاب ، فيما يتعلق بهذه القضية السياسية ، قد كان شديد الفعالية ، وادى دوره كاملا ، كما كان صاحبه حاد البصيرة في رؤية اتجاه حركة التطور والتاريخ ، تلك الحركة التي جاءت مصداقا لما اراد ، رغم ما وجه اليه ووجه به من اتهامات وعقبات .

٣ - ان الدين وقفوا الى جانب العصر ضد هذا الكتاب ، قد جعلتهم حركة التاريخ هذه يسلكون أحد طريقتين : اما الاعتصام بالصمت ، وسحب اديال النسيان على مواقفهم الماصرة لتنصيب الملك فؤاد خليفه على المسلمين ، واما القيام بتصحيح موقفهم ذلك من هذا الكتاب ، او من صاحبه على الاقل ، وهو موقف شجاع يحمد لهم على اي حال . . ومن المؤسسات التي قامت بتصحيح موقفها من هذه القضية « الازهر » ، عندما اعاد الى الشيخ علي عبد الرارق مؤهله العلمي ، ورد اليه شرف الانتساب الى زمرة العلماء .

٤ - واذا كانت الحركة الفكرية والسياسية قد جنت الكثير من الثمار الايجابية من وراء صدور هذا الكتاب ، وبسبب المعركة الفكرية الضخمة التي دارت حول افكاره وقضاياها ، فان هذه المعركة وما صاحبتها من اتهامات ضد المؤلف ، واجراءات اتخذت ازاءه ، قد اثمرت اثرا سلبيا مؤسسا ومحربا اصاب الشبح علي عبد الرارق كمعكر مجتهد . وكاتب دخل ميدان الحركة الفكرية بهذا الكتاب الصغير ذي الاثر الكبير والخطير . . . ذلك ان نظرة فاحصة ومثالية في صفحات هذا الكتاب تنبئ بان لدى صاحبه امكانيات غنية واشياء كثيرة يستطيع ان يقدمها للمثقفين العرب والمفكرين المسلمين ، بصرف النظر عن مدى الاتفاق او الاختلاف معه في الآراء . . ونحن عندما نعقد مقارنة بين ما كان ينبىء عنه هذا الكتاب من امكانيات صاحبه وقدراته ، وبين سنوات حياته التي امتدت بعد صدوره قرابة النصف قرن خاليه من اي اثر فكري يمكن ان يداني من قريب او بعيد هذا الكتاب . . . ان هذه المقارنة تضع يدنا على ذلك الاثر السلبي الذي خلفته هذه المعركة على وجدان الشيخ علي عبد الرارق ، وفعل المرارة التي احس بها الرجل ، واتي جملته عزوفا حتى مماته

عن كل ما له صلة بموضوع هذا الكتاب (١) .

بل انه باستثناء بعض المحاضرات التي ألقاها بعد ذلك في الجامعة عن قضية « الإجماع » عند المسلمين ، لا نجد له اثرا فكريا يستحق هذه التسمية بعد صدور هذا الكتاب ، ومن ثم فان باستطاعتنا ان نقول : ان الارهاب الفكري والسياسي والاداري الذي قاده القصر ضد الشيخ علي عبد الرازق وكتابه هذا، قد حرم الحركة الفكرية المصرية والعربية من امكانيات كبيرة وغنية . كان من الممكن ان تقدم لعكرتنا وثقافتنا العديد من الأعمال الهامة لو لم يصيبها بالانتكاس ويدفع بها الى راوية اليأس والعنوط ذلك الارهاب وتلك المحاربات .

(١) عندما صدر حكم هيئة كبار العلماء بأن ما في كتاب «الاسلام واسول الحكم» لا يتناسب «وصف العالمية» لم يعبا الشيخ علي عبد الرازق كثيرا باحراجة من «مرمره السلام» .. وكتبه ان الامر الذي كان يخشاه هو ان فقرر الهيئة ، ما كانت تريده في البدايه من ان عدا الفكر «لا يصدر عن مسلم» .. وأعلى ارتياحه لهذا التراجع عن مس عقيدته الدينيه (انظر مقاله الذي اوردناه في باب «الوثائق» بعنوان «راي الشيخ علي عبد الرازق في حكم هيئة كبار العلماء») . ولكن ذلك لم يسع البعض من ان يرى في هذا الحكم قرارا بارتدادة عن الاسلام (انظر مقال الشيخ رشيد رضا بعنوان «تضمن الحكم على الشيخ علي عبد الرازق الافتاء بارتدادة عن الاسلام» «التار» المجلد السادس والعشرون ، العدد الخامس ٢٠ شهر سنة ١٣٤٤ هـ ١٨ شتمبر سنة ١٩٢٥ م ص ٣٩٢) .. ومثل هذه الآراء . الى جانب تنفيذ الحكم بتجريدته من حقوق المواطن فيما يتعمق بعمله كقاضي .. كل ذلك هو الذي صنع الانتكاسة التي أصيب بها هذا الفكر ..

ملاحظات انتقادية على الكتاب

لقد قلنا في احدى فترات التقييم الذي قدمناه لهذا الكتاب في الصفحات السابعة . انه قد كتبت للرد عليه بعض الدراسات الجيدة التي بلغت حد التفصيل لكثير من افكاره وآراء مؤلفه . وانه لا عيب في هذه الدراسات الا انها قد جاءت في اطار « الموكب » الذي حركه العرش المصري والملك نؤاد . . ومعنى اشارتنا تلك اننا نرى في الكتاب عديدا من نقاط الضعف والماخذ الفكرية والسببيات ، واننا لا نرى رأي المؤلف في عدد غير قليل من القضايا والنقاط . . ومن ثم فان بالامكان تتبع هذه المواطن وتفصي هذه المناحي كي تقدم صفحة هذا الجواب النقدي لهذا الكتاب كما قدمنا صفحة التقييم التي عرضناها له ولائاره في حياتنا الفكرية والاجتماعية والسياسية حينما قدمه مؤلفه الى الناس .

ولكننا نؤثر الا تتبع هذه النقاط بالتقصي والاحصاء حتى لا تطول بنا هذه الصفحات التي تقدم بها ، وفي ذات الوقت فنحن حريصون كل الحرص على توفية هذا الجواب النقدي من هذه الدراسة حقه ، كما صنعنا في جانب التقييم ، ولذلك سسلك سبيلا يجمع بين الهدفين ويحقق الفرضين جميعا ، وذلك بواسطة تقديم نماذج نحدد نوعية نقاط الضعف وتمثل للسببيات والاختفاء المنهجية والفكرية التي رايناها في هذا الكتاب ، مع ايجارها في مجموعة من النقاط ، هي :

اولا : التناقض في تقييم التجربة الاسلامية على عهد الرسول :

ان المؤلف كثيرا ما يقع في التناقض عندما يعرض بالتقييم لطبيعة بعض الفترات الزمنية في تاريخنا الاسلامي ، وحينما يصدر الاحكام على طبيعة التجربة الاسلامية والنظم الاسلامية التي سادت هذه الفترات .

والاسلوب الشديد الایجاز الذي اختاره المؤلف في الكتابة قد ساعد كثيرا على اخفاء هذا التناقض ، وان تكن دقة المؤلف في اختيار الفاظه المعبرة جيدا عن مراده ، قد ساعدت وتساعد القاريء المتفحص في اكتشاف العديد من مواطن التناقض الذي وقع فيه .

فهو ، مثلا ، عندما يريد تقييم طبيعة النظام الذي أقامه الاسلام على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، والتجربة التي قاد الرسول صنعها وإقامتها في شبه الجزيرة العربية .. يكرر ، في مواطن كثيرة ، ان يكون سجيته سياسيه او نظاما سياسيا . او شيئا يمت للحكم والحكومة والدولة بآيه صله من الصلاب . ويقطع بان هذه التجربة لا تعدو ان تكون دينا خالصا وروحانيه بحه لا تشوبها شائبه حكم او دولة او سلطان ... وهو يكرر كثيرا امثال تلك العبارة التي يقول فيها : ان « ملك الوحدة العربية التي وجدت رهن السبي عليه السلام لم يكن وحده سياسيه بي وجه من الوجود ، ولا كان فيها معنى من معاني الدولة والحكومة . بل لم يعد ان تكون وحده دينيه حاصلة من شوائب السياسة ، وحده الايمان والمذهب الديني ، لا وحده الدولة ومذاهب الملك » (١) .

ولكنه يعود الى تقديم تقييم آخر ، لهذه التجربة ، يتفص سما هذا التقييم . وذلك عندما يكرر في كثير من المواطن وعديد من العبارات الحفيظة العائله: ان سلطان الرسول كان اقوى من سلطان الملوك والسلاطين والحكومات . وكان يشمل جواب حياة الانسان الروحية - التي هي اختصاص الرسالة - كما يشمل جواب حياة الانسان الحسية - انني هي اختصاص الحكومات - وذلك يعني ان السياسة والدولة والحكومة بمعناها المادي كانت امورا منضمة وداخلة في طبيعة النظام الذي أقامه الرسول عليه السلام ، وكمثال على الصياغات التي ضمنها المؤلف هذا المعنى يقدم قوله - مثلا : « ان مقام الرسالة يقتضي لسلطانها اوسع مما يكون بين الحاكم والمحكومين . بل وارسع مما يكون بين الاب وابائه . قد يتناول الرسول من سياسة الامة مثل ما يتناول الملوك ، ولكن للرسول وحده وطبقة لا شريك له فيها . مس وظيفته ايضا : ان يصل بالارواح الي في الاجساد ... له عمل طاهري في سياسة العامة . وله ايضا عمل حفي في تدبير الصلة التي تجمع بين الشريك والشريك ... له رعاية الظاهر والباطن . وعلاقانا الارضية والسمائية . له سياسة الدنيوية والآخرة ... من أجل ذلك كان سلطان النبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى رسالته سلطانا عاما ، وأمره في المسلمين مطاعا ، وحكمه شاملا ، فلا شيء مما نمند اليه يد الحكم الا وقد شمله سلطان النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا نوع مما يتصور مسن الرئاسة والسلطان الا وهو داخل تحت ولايه النبي صلى الله عليه وسلم وعلى المؤمنين ... » (٢) .

وهكذا يكرر حيا ان يكون لتجربة التي أقامها الرسول عليه السلام آية ملامح سياسية . ثم يعود فيقرر انها أكثر من سياسية ؟! ، وفي نصوص كثره يتصور انه عندما ينهي عن الرسول صفات « الملك » انه قد نفى عن نظامه طابع السياسة

١١. انظر في هذا الكتاب : الكتاب الثالث « الباب الاول » ، الفقرة الثالثة .

٢٠. نفس المصدر ، الكتاب الثاني ، الباب الثالث ، الفقرة الخامسة .

والحكومة والدولة ، وذلك دون ان يعرف بين السياسة والحكومة وبين النظام الملكي وطبيعته سلطان الملوك وسلطانهم ، فليعد عرف العرب وعبر العرب انما هو من الحكم والسياسة دون ان يكون هذه الانماط مندرجة بالضرورة تحت ما يعارفها عليه بالنظم الملكية وطبيعته حكم الملوك الجبارين . . . ١٢ .

ويحس بعد ان نقيم المؤلف هذا للتجربة التي صنعها الرسول عليه السلام ، هو من اكثر نقاط هذا الكتاب ضعفا ، لان اتحاد السلطة السياسية بالسلطة الدينية ، على عهد الرسول ، امر يكاد ان يصل في البحث والبحوث الى درجة البديهيات ، وذلك لاسباب كثيرة في مقدمتها اتحاد ذات الانسان الذي قاد هذه الوحدة وتلك التجربة بذات الانسان الذي كان يتلقى الوحي عن السماء .

ولعل الذي دفع المؤلف الى الوقوع في هذا التناقض هو حرصه على ان يعني عن الاسلام اقراره « للحكومة الدينية » . ونحن نعتقد انه كان مستطعا ان يعني ذلك عن الاسلام ، فيما بعد عهد الرسول عليه السلام ، لان اتحاد ذات المتلقى عن السماء بذات الحاكم وقائد التحرية قد انتهت منذ وفاة الرسول ، وخاصة في ظل ديسن كالا سلام بنفي وجود السلطات الدينية والوساطات الكهنوتية بين اهل الارض وبين السماء . . . فهدنية السلطة والحكومة في الاسلام منذ انتقال الرسول عليه السلام الى الرفيق الاعلى امر منطقي تماما مع طبيعة هذا الدين ، وان تكن هذه « المدنية » غير منقطعة الصلة ولا منبثة الوشائج بينها وبين ما في « الدين » مسن « كليات وعموميات » . . . فالعلاقة هنا بين « الدين » وبين « السياسة » هي علاقة « التمايز » وليست علاقة « الانفصال والانفصام » ، كما وانها ليست علاقة « الاتحاد والتطابق والامتزاج » . . . وعدم ادراك المؤلف لهذه الحقيقة ، وعدم تبني الكتاب لتأنيدها دليل على تنكره للمنهج العلمي في البحث ، والبحث التاريخي على وجه الخصوص ، ذلك المنهج الذي يحرص على ادراك علاقات الظواهر ببعضها ، والصلات التي تربط لاسية الفكرية والروحية والمعنوية في المجتمع بعضها ببعض ، وتجعل منها جميعا ، مع قاعدته المادية ، كلا واحدا لا يمكن النظر الى جزئية منه في انفصال وانفصام تام عن غيرها من الجريئات .

ثانيا : التناقض في تقييم تجربة ما بعد الرسول :

ان عدم تبني المؤلف لذلك المنهج في التفكير الذي يرى العلاقة بين « الدين » و « السياسة » ، بين « القرآن » و « الحكومة » ، وذلك دون ان يكون في الدين جميع السياسة والحكومة والدولة ، قد اوقعه في تناقض آخر عندما اخذ في تقييم التجربة التي اقامها العرب المسلمون بعد وفاة الرسول عليه السلام ، فهو احيانا يتحدث عن حكومة ابي بكر ، فلا ينكر صلتها بالدين ، فيقول مثلا : « . . . وقد كان الصديق مع هذا يحدو حدو الرسول ، ويمشي على قدمه ، في خاصة نفسه وفي

عامه اموره ، ولا شك في ان ذلك كان شأنه ايضا في سياسة امر الدولة . فقد سار بها مبلغ جهده في طريق ديني ، ونهج بها على القدر الممكن منهج رسول الله . قلا غرو ان افاس ابو بكر على مركزه في الدولة الجديدة ، والتي كان هو اول ملك عليها ، كل ما يمكن من مظاهر الدين . . « (١) ثم نراه يعود لينعش هذه الرؤية وذلك التقييم عندما يقطع بانتفاء اية صلة بين رعامه ابي بكر وحكمه وبين الدين . فيصفها بأنها كانت « رعامه لا ديبه » وأنها كانت من « نوع لا ديني » (٢) .

ومرجع الخطأ هنا ، والسبب الدافع الى الوقوع في هذا النفاص هو عدم نسي المنهج الذي يرى الصلات بين الدين والدولة دون ان تكون هذه الصلات هي الطابق . ويبصر العلامة بين الحكم المدي الذي قرره الاسلام ، ودعا الناس لاقامته وتطويره مع مصالحهم ولكن بشرط الاساق والانسجام مع الكليات والقيم والقوانين العامة التي جاء بها الاسلام وبشر بها الرسول وقررها القرآن الكريم . ذلك ان الفصل المتعسف بين مختلف الابنية الفكرية والمعنوية التي تعيش في المجتمع هو من سمات الفكر « التالي » المناقص للفكر والمهج العلمي .

ثالثا : استشهاد المؤلف بما لا يشهد له :

من بين نقاط الضعف الهامة في هذا الكتاب ، ان صاحبه يستشهد في احيان كثيرة بشواهد لا تشهد له . ويسوق الادلة ، فاذا هي - عند الفحص والتأمل - لا تصح للاستدلال (١) . والامثلة على موطن الضعف هذا في الكتاب كثيرة . في مقدمتها :

١ - تلك المحاولات الكثيرة التي بذلها المؤلف كي ينفي عن طبيعته تحريه الرسول عليه السلام صفات السياسة والدولة والحكم . بايا ذلك على ان مهمته انما كانت الدعوة الى الدين ، وابلاغ وحي السماء ، لا الحكم والسلطان والتنفيذ . وذلك بدليل ان القرآن قد نفى ان يكون الرسول « جبارا » او « حفيظا » او « وكيلا » او « مسيطرا » . . . وفي ذلك يقول المؤلف : ان « ظواهر القرآن المحيد تؤيد القول بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له شأن في الملك السياسي ، وابانه مصاهرة على ان عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان » (٣) . ثم يأخذ في ايراد الآيات التي تنفي ان يكون الرسول « جبارا » او « حفيظا » او « وكيلا » او « مسيطرا » . باعتبارها ادلة تشهد بالصحة لحكمه هذا . .

غير ان هذه الآيات لا تشهد على ان النظام الذي اقامه الاسلام على عهد الرسول

(١) نمر المصدر - الكتاب الثالث - الباب الثالث ، الفقرة التاسعة .

(٢) نفس المصدر ، الكتاب الثالث ، الباب الثاني ، الفقرة الاولى .

(٣) نفس المصدر ، الكتاب الثاني ، الباب الثالث ، الفقرة السادسة .

لم يكن نظاما سياسيا فيه ما فيه من طابع الدولة والحكومة ، بمفاهيم ذلك العصر
ولك أسبغته السيطر . . ذلك ان الآية التي يقول فيها الله سبحانه : (نحن أعلم بما
يقولون . وما أنت عليهم بجبار . فذكر بالقرآن من يخاف وعيد) (١) ، إنما تعني : أنك
لست عليهم « بسلط يفسرهم على الإيمان » ، أو تعمل بهم ما تريد . وإنما أنت
داع « (٢) . فهي تتناول جانب الدعوة إلى العقيدة ، ولا تتحدث عن الجانب السياسي
والمدي من نظام حياة الناس يومئذ في المجتمع الإسلامي . كما أن هي صفة « الجبار »
عن الرسول لا تعني بحال من الأحوال أنه لم يكن حاكما ولم يعم دولته . لأن معنى
« الجبار » عند العرب هو « الملك المجبر » ، ولا يعني هي هذه الصفة عن الرسول .
ولا عن غيره . هي القيام بمهام السياسة والحكم ، والإكثار كل سياسة تجسرا .
وكل حاكم جبار ! (٣) .

كما أن الآيات التي تنفي أن يكون الرسول « حفيظا » على الناس لا تشهد لمؤلف
في نفس صفة الحكم والسياسة عن الرسول عليه السلام ، فإن الله سبحانه وتعالى
عندما يقول على لسان الرسول مخاطبا الناس : (بقيت الله خير لكم من كنتم مؤمنين
وما أنا عليكم بحفيظ . (٤) فإن معنى قوله هذا . ما أنا عليكم بحفيظ « أحفظكم عن
القبائح . أو أحفظ عليكم أعمالكم فأجازيكم عيها . . . أولست بحافظ عليكم نعم
الله » (٥) ، وقوله سبحانه : (من يطع الرسول فقد اطاع الله ومن تولى فما
أرسلناك عليهم حفيظا . (٦) معناه : ما أرسلناك عليهم حفيظا « تحفظ عليهم أعمالهم
وتحاسبهم عليها » (٧) ، فالنفي عن الرسول هنا هو الانصاف بصفات الله ، لا
الانصاف بصفات الحاكم أو السياسي أو رجل الدولة .

ومثل ذلك الآيات الثلاث التي تنفي عن الرسول أن يكون « وكبلا » على الناس ،
فقوله تعالى : (وكذب به قومك وهو الحق ، قل لست عليكم بوكيل) (٨) معناه :
لست عيكم « بحفيظ وكل إلى امركم فأمنعكم من الكذب . أو أجازيكم بما أنا منذر ،
والله الحفيظ » (٩) ، وقوله : (ربكم أعلم بكم ، أن يشأ يرحمكم وأن يشأ يعذبكم ،
وما أرسلناك عليهم وكيل) (١٠) معناه : « موكولا اليك أمرهم » ، تفسرهم على

(١) سورة ق : ٤٥ .

(٢) تفسير البضاوي . ص ٧١٨ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦ م .

(٣) راجع مادة «حر» في أساس البلاغة للرمحشري .

(٤) سورة هود : ٨٦ .

(٥) تفسير البضاوي ، ص ٣٣٠ .

(٦) سورة النساء : ٨٠ .

(٧) تفسير البضاوي ، ص ١٤٦ .

(٨) سورة الانعام : ٦٦ .

(٩) تفسير البضاوي ، ص ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢١٧ .

(١٠) سورة الاسراء : ٥٤ .

الايمان» (١) . وقوله : (أرايت من اتخذ إلهه هواه ، أغاب تكون عليه وكيلًا) (٢) معناه : «حقيقًا تمنعه عن الشرك والمعاصي» (٣) : وقوله : (إنا أنزلنا عليك الكتاب بالحق . فمن اهتدى فلنفسه ومن ضلّ فإما يضلّ عليها وما أنت عليهم بوكيل) (٤) معناه : «وما وكلت عليهم لجبرهم على الهدى» (٥) . . . فاللهي هنا عن الرسول عليه السلام هو الانصاف بصفات الله ، وليس الانصاف بصفات رجل الدولة والحكم والسياسة بأي حال من الأحوال .

والآية التي تعني أن يكون الرسول «مسيطرًا» على الناس . فمقول . (مذكر إنما أنت مذكر . لست عليهم بمسيطر) (٦) معناها : لست عليهم «بمسلط» . (٧) . وليس بالضرورة أن يكون الحاكم ورجل الدولة «مسلطًا» . وخاصة عندما يكون رسول الله ، صلى الله عليه وسلم !

وهكذا يستشهد المؤلف كثيرًا بما لا يشهد له من آيات القرآن الكريم .
بـ وكثيرًا ما يستشهد المؤلف بما لا يشهد له من أحداث التاريخ ، ومن الصياعات الفكرية ، والأقوال المأثورة التي وردت في كتب الكتاب والمؤرخين المسلمين . . فهو يتحدث عن أن الفكر الإسلامي . بصدد المصدر الذي يسند منه الخليفة سلطته . قد ذهب إلى مذهبيين : أحدهما ذلك الذي يرى مصدر هذه السلطة إنما من الله سبحانه ، وأن السلطان . لذلك . هو «حمى الله في بلاده» . وظله المحدود على عبادته» . . وينسب هذا الاتجاه الفكري إلى العرون الإسلامية الأولى . فإذا جاء أوان الاستشهاد وجدناه يستشهد بشعر للفرزدق (١١٤ هـ ٧٢٢ م) في هتاف بن عبد الملك (١٢٥ هـ ٧٤٢ م) . وشعر لابن هاشم الأندلسي (٢٦٣ هـ ٩٧٣ م) في المعر لدين الله الفاطمي (٣٦٥ هـ ٩٧٥ م) . وشعر لطريح بن اسماعيل الثعفي في الوليد بن يزيد (١٢٦ هـ ٧٤٣ م) . وخطبه للمصور العباس (١٥٩ هـ ٧٧٥ م) . . . إلخ . . إلخ (٨) .
وجميعها شواهد ، فضلًا عن ضعفها وهامشيتها . فهي تاريخيًا لا تمت إلى العصر الذي قامت فيه للمسلمين خلافة بصلة من الصلات ، وإنما هي أحداث عاصرت الفترة التي تحولت فيها «الخلافة» من نظام شورى . كان يراعي قواعد السورى الإسلامية . إلى نظام ملكي ، أو شبه ملكي عريب كل الغربة عن تعاليم الإسلام .
وكذلك نجده نخذ من الحدث عن البع ليزيد بن معاوية (٦١ هـ ٦٨٣ م) .

(١) تفسير البصاري ، ص ٥٤ .

(٢) سورة الفرقان : ٤٣ .

(٣) تفسير البصاري ، ص ٥١٠ .

(٤) سورة الرمر : ٤١ .

(٥) تفسير البصاري ، ص ٦٤١ .

(٦) سورة الغاسية : ٢١-٢٢ .

(٧) تفسير البصاري ، ص ٨٢٥ .

(٨) انظر : الإسلام وأصل الحكم : الكتاب الاول . الباب الاول ، الفقرة الحامه والثامه والتاسعه .

وقيل يزيد للحسين بن علي ، بل وتنصيب الانجليز لعفصل بن الحسين ملكا على العراق بعد الحرب العالمية الاولى . معادج لأحد البيعة للحليفة والامام في الاسلام ١٤٠٠ .
وجمعها أحداث تاريخية لا علاقه بينها وبين «الحلافة» أو «الامامة» أو الاسلام ١٤٠٠ .

ج - وعبر الآيات امرآية - والاحداث التاريخية التي يشهد بها المؤلف -
على حسن انها لا تشهد له - بجده يصنع ذلك أحيانا مع المطلق العقلي والعياني . .
فهو يعبر ان قيام الحكومة «انما هو عرض من الاغراض الدينيّة التي حلّى الله سبحانه وتعالى بينها وبين عقوبتها . وترك الناس احرارا في تدبيرها على ما يهديهم الله عقولهم - وعلومهم - ومصالحهم . واهواؤهم . وقرعائهم» (١) . . وهذا حق في
جمعيته . . . ولكنه يرتب على ذلك نتائج لا تؤدي اليها هذه المقدمة ، وذلك عندما يرى
ان ما هو منزوك للعقل لا علاقه بينه وبين الدين . . . وسي . مثلا . ان المعسرلة .
والريدي . . . ومعص من الشيعة الامامية يرون ان معرفه الله سبحانه وتعالى هي واجب
سبيلها وطريقها العقل . وليس ارسالات ولا انكسب السماوية . لان الرسالات
والنكسب السماوية لا يمكن التصديق بها الا بعد معرفه الله . . . ومع ذلك لم يقل احد ،
ولن يقول : ان معرفه الله - بسبب من ان طريقها العقل وحده - لا صلة لها
بالدين .

وهكذا سنأمر في الكتاب مواضع جدل كثيره ينخذ لها المؤلف أدله من المراس -
او الترسع - او العمل - لا تسعيم ولا نهض ما عليها اذا ما وضعت موضع التأمل
والاخبار .

رابعاً : اهمال الجانب المشرق في الفكر الاسلامي :

ان انطباعه الفارسي لهذا الكتاب عن صورة الحليفة والامام في الفكر الاسلامي
هي انطباعه سلبية وليست ايجابية ، لان الصورة التي قدمها المؤلف سوداوية متفردة
لكل فاريء محرر ومستشير . . . ونحن نعتقد ان السبب في ذلك هو خلط المؤلف
بين «الفكر» الاسلامي و«التاريخ» الاسلامي . بين «النظرية» وبين «التطبيق» . .

ذلك ان في الفكر الاسلامي حواش شديدة الاشراف للحاكم وشروطه والامام
وصفاته . ولقد ظل المفكرون المسلمون - في جملتهم - اوفياء لهذا السبع وذلك
التراث . رغم وفوق السطة في يد الحكام «المتغيبين» المستبدين عبر تاريخنا
الطويل . . . فحتى الذين كتبوا عن الامامة والاحكام السلطانية في عصور «التغلب»
واعتصاب السلطة دون شوري واختيار ، طوا على بسكهم مبدأ الشوري والاختيار

(١) نفس المصدر ، الكتاب الثاني ، الباب الثالث ، فقره السابع .

والبيعة والعهد للإمام ، وهؤلاء الذين تحدثوا منهم في بربر سلطة الحكام «المتغلبين» نظروا إليها كفترات عارضة استثنائية . بل ان اغلب الذين عضوا الطرف عن وجوب الثورء على هذه السلطة قد وقفوا هذا الموقف محامه «الفنسة» وسفك الدماء ، وخشيء وفوع اصرار نفوق المكاسب المرجوء من وراء الثورء والحروج على هؤلاء الحكام .

والصورة التي سائرء في أغلب صفحات الكتاب عن «الخليعة» و«الإمام» في الإسلام . والتي تحدثت عن سطرانه المظلمة المسندة من الله ، وصلاحياته التي لا تحد ولا ترد ، هي صورء غريبة عن روح الإسلام . جاءت الى الحياة السياسية الإسلامية انطبيقيه أما عن طريق الفكر الشيعة عن الإمامه . وهو فكر يعد امتدادا لنظرناء العرس الاقطاعية في هذا المجال . . . أو عن طريق الحكم الأموي الذي طبع منذ عهد معاوية بن أبي سفيان بطابع العرش الفيصري البيروطي الذي كائ تعاليدء سائءء في دمشق الشام منذ ما قبل الإسلام .

أما التيار العقري الذي عبر بصدق عن روح الإسلام وتعاليمه الكلية وقوانينه العامة في هذا المجال ، فهو تيار المعتزلة العقري . ومن وافقهم من الحوارء . وهم الذين حددوا ان الطريق الى نصب الإمام هو طريق «الاختيار والبيعة والعقد» من الامء للإمام . . وأن اساء الإمام إنما هو الى الامء لا الى سلطء عيبه . وأن عزل الإمام إنما هو من احنصاص الامء وصلاحياتها . ومن ثم فإن هذا المنصب سياسي وأن بكر غير مقطوع الصلة بكنيات تعاليم الدين (١) .

والمؤلف لا يهمل معط عرض هذا الجانب المشرق في الفكر الإسلامي ، عندما يتحدث عن هذا الموضوع ، وإنما يجءءه يشع اصحاب هذا الاتحاد الفكري بين «اهل الأهواء» ؛! وذلك عندما يعرض بالإشارة الخاطفة لبعض آرائهم في ثنايا صفحات الكتاب (٢) .

ومما أحر يدل على ان المؤلف قد أهمل إبراء الوجه المشرق في تاريخ الفكر الإسلامي بكنائه في كثير من الأحيان . ذلك الحديث الذي ساقه عن مكان الفكر السياسي وورثء في برائنا ، عندما يقول : أنه «من الملاحظ اليس في تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين أن حظ العلوم السياسية فيهم كان بالسبء لغيرها من العلوم الأخرى اسوا حظ ؛ وأن وجودها بينهم كان أضعف وجود . فليسنا نعرف لهم مؤلفا في السياسة ولا مرجما ، ولا نعرف لهم بحثا في شيء من انظمة الحكم ولا أصول

١٠ راجع في ذلك دراساء عن (مشكلة الحرية الانسابية عند المعتزلة ، الفصل العاشر بالسند السياسي والاجتماعي الحرية .

(٢) الكتاب الأول ، الباب الثالث . الفءء الثانية «الهامش» .

اسياسه ، اللهم الا قليلا لا يعام له ورن ازاء حركتهم العننه في غير السياسه من
الهنون ١١٥ .

وفي رد الشيخ محمد الحضر حسين عسى المؤلف فند هذا الزعم تفنيدا
جيذا ، وساق العديد من اسماء الكتب الي الفها العرب والمسلمون هي السياسه
رسوبها - والحكم واصوله - وعدد منها سا وعشرين كتابا ٢١ .

والناظر في عوائم المخطوطات العربيه والاسلاميه ، وايضا المطبوعات ، يجد اصعاف
اسماء هذا الرقم - كبا ومؤلفات حصصها اسحابها لهذا الفن من هنون الديف . .
فادا اسمها الي ذلك حقيقه ان ترائنا العربي الاسلامي مد ضاعت مه كنوز لا نعد
اهميه ولا حصي عددا عندما دمر السار بغداد ، وعندما اغرقت محاكم النفثيش
كور الاسلس الحصاريه والعلميه في بحر من الدماء - وعندما بهب المسمميرون
الكثير منها في عصور صمعا واهمنا لهذه الكنوز . . . علمنا مدى العظم وامنى
والثراء الذي كان عليه هذا الجانب من جواب الفكر والتاليف في مراث العرب
المسميين . ومن ثم علمنا ان هذا الاتهام الذي وجهه المؤلف الي المفكرين العرب
والمسلمين في هذا المجال اتهام غير صادق ، وقول غير دقيق .



واخيرا فاسا نعتقد ، بعد تقديم هذه الملاحظات الاسماديه الاربعه ، التي
تمثل نماذج لاهم نقاط الضعف التي رايناها في هذا الكتاب . . . والتي نعتقد انها
لا تعدح في قيمته واهميته كعمل فكري اثار من الجدل والصراع والمعارك ما لم شره
عمل فكري اخر في بلادنا مد ان عرت اكتاب المطبوع حتى الان . .
انا نعتقد ، بعد ان اكتمت الفاريء معالم الصوره التقييميه ، والنظره الانتقديه .
ان ابوقت قد حن كي يمسح المكان لصفحات كتاب المرحوم الشيخ علي عبد الرازق
والاسلام واصول الحكم) ، وذلك بعد تقديم مجموعه الوثائق التي تجسد اهم احداث
نك المعركه التي دارت من حول هذا الكتاب ، والتي يفي بعضها المرید من الاضواء
الكاشفه عن مصمون الكتاب وافكاره . وتحديد بعض عوامضه ، ونفسر بعض
عباراته ، وتأكيد بعض المعاني التي اشبهت على القراء بسبب الإيجار الشديد الذي
كتب به هذا الكتاب .

وإذا استطاعت هذه الصفحات التي قدمناها ان تجعل قارئنا المعاصر يعيش

(١) من المصدر ، الكتاب الاول ، الباب الثالث ، الفقرة التاسعة والثالثة واربعة والخامسة
والسادسة والثانية عشرة .

(٢) من كتاب الاسلام واصول الحكم ، ص ٢٢-٢١ .

أحداث معركة فكرية خصبه عاشها جينا السابق حول هذا العمل الفكري ، وأن نتعلم منها خير ما فيها من إيجابيات . وإذا استطاع هذا النص الصغير والهام الذي كتبه المرحوم الشيخ علي عبد الرازق أن يقبجر في عقولنا وقلوبنا اليوم الكثير من القضايا والأفكار حول موضوعه الحصب والهام . . . إذا استطاعت هذه الدراسة أن تحقق ذلك أو شيئا منه فإنا نكون قد بلغنا ما نريد من وراء هذا الجهد الذي بذلناه في هذا العام .

وثائق المحاكمة .. والحكم .. والتنفيذ

لقد كانت لهذه المعركة الفكرية والسياسية والحزبية التي انارها في مصر صدور كتاب الاسلام واصور الحكم معالم وآثار طبعت حياتنا الفكرية والسياسية بطابعها جب غير قصير من الزمان .. بل وتوكت في الفكر المصري والمصري والاسلامي آثارا أثر بها - بدرجات مختلفة ومتفاوتة - كل المثقفين الذين عاشوها والذين جاءوا بعد ذلك السابح ..

ولقد سجلت احداث تلك المعركة في عديد من الوثائق الهامة ، وكثير من الآراء التي تلغ مبلغ الوثائق الفكرية .. وهي صفحات بديعة الاهمية في تسجيل هذه المعركة واحداثها ويطورانها وآثارها ، ومن ثم كان المفيد ، بل والضروري ان نثبت هنا ، بين يدي كتاب (الاسلام واصول الحكم) - وبعد الدراسة التي قدمنا له بها - اهم تلك الوثائق .. وهي .

١ - وصف طريف ومعبر للجلسة التي حاكمت فيها هيئة كبار العلماء الشيخ علي عبد الرارق ..

٢ - مذكرة الشيخ علي عبد الرارق التي تقدم بها الى هيئة كبار العلماء ، دافعا بها الاتهامات الموجهة اليه ..

٣ - مقال الشيخ علي عبد الرارق يؤكد فيه افكاره ، وينفي اي تناقض بين كتابه ومذكرة دفاعه ..

٤ - ايضاح لراي الشيخ علي عبد الرارق في الحكومة والخلافة - نشر في شكل سؤال من «جماعة من العلماء» وجواب منه عليه ..

٥ - حكم هيئة كبار العلماء بادانته الشيخ علي عبد الرارق ، مع تفصيلات الاسباب والحجيات ..

٦ - برقيده من شيخ الجامع الازهر الى الفخر الملكي بعد صدور الحكم ضد الشيخ على عبد الرازق ..

٧ - رأي الشيخ علي عبد الرازق في حكم هيئة كبار العلماء ... وهو معروض من حلال :

أ - حديث اجراه معه مدوب جريدة «البورص أجيسين» ..

ب - مقالان بجريدة (الساسه) كتبهما الشيخ علي عبد الرازق ..

٨ - خطاب من الشيخ علي عبد الرازق الى وزير الحفانيه براهه في بطلان حكم هيئة كبار العلماء ضده .

٩ - نص الاسئلة التي وجهها وزير الحفانيه عبد العزيز فهمي باشا الى (لجنة قضايا احكومه) حول صلاحية هيئة كبار العلماء لهذا الحكم ..

١٠ - المرسوم الملكي الذي اصدره الملك فؤاد باقالة وزير الحفانيه لمعارضته تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء .

١١ - حكم المجلس لمخصوص بوزارة الحفانيه بتنفيذ حكم هيئة كبار العلماء ضد الشيخ علي عبد الرازق ..

١٢ - رأي عبد العزيز فهمي باشا في اقاله من وزاره بسبب «مساله الشيخ علي عبد الرازق» ..

١٣ - رأي سعد رطلول باشا في كتاب (الاسلام واصول الحكم) ..

جلسة المحاكمة^(١)

في دار المعاهد : كان امس موعد نظر هيئة كبار العلماء في امر الكتاب الذي وضعه الاستاذ المحقق المعروف الشيخ علي عبد الرارق في (الاسلام واصول الحكم) ، وهو الكتاب الذي قامت حوله صحة الازهريين ، وقابلها احتجاج جماعة من المعكرين .

وفي الساعة العاشرة والدقيقة العشرين من صباح امس اقبل الاستاذ الشيخ علي عبد الرارق على دار مجلس ادارة الازهر والمعاهد الدينية الاسلامية ، ففي شارع عابدين ، وهي الدار التي كان يحتها الى وقت غير بعيد «مستشفى عباس» ، الذي سمي الان «مسنشعى الملك» . ونزل الان ادارة المعاهد الدينية الطابق الاول فوق الارض من الدار ، وهو طابق يستقبلك على بابه جماعة من الحجاب ، يسألونك عما ترغب . فاذا اذنوا لك بالمرور دخلت الى ردهة صغيرة تجد الى يسارها غرفة خصصت لهيئة كبار العلماء ، وضعت في وسطها منصة مستطيلة غطيت بالجوخ الاخضر .

وصول الشيخ علي : وقد وصل الاستاذ الشيخ علي عبد الرارق الى باب الطابق الاول ، واذن له الحجاب بالدخول ، فاقبل عليه خادم يعرفه وقال له : «تفضل عند الشيخ الكبير» . ففطن شيخنا الى ان الخادم خالي الدهن مما يتمخض به الجو ، وقال له : «بل استأذن اولاً !» ، فذهب وعاد وأشار بالانتظار في احدى الغرف . فذهب الشيخ علي الى حيث اريد ان يجلس منتظراً ، وحيث قدم له فنجان من القهوة الى جانبه كوب من الماء المثلج .

(١) هذا الوصف الذي يصور جو محاكمة هيئة كبار العلماء للشيخ علي عبد الرارق ، بدار المعاهد الدينية ، في ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ م نقله عن جريدة «السياسة» اليومية ، العدد ٨٦٥ في ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ م .

تحية لا ترد . وبحر الساعة العاشرة والنصف جاءه نذيره يدعوهُ الى الذهاب الى حيث كانت هيئته كبار العلماء منعقدة ، فذهب ، وعندما وصل الى باب الفرفه حيا الجالسين بيما يقوله : «السلام عليكم» . فم يسمع لتحينه ردا أحسن منها او مماثلا لها .

هيئته كبار العلماء : وكان حصرات اعضاء هيئته كبار العلماء جالسين حول المنضده ، بتوسطهم جميعا صاحب الفضيله الاساد الاكر الشيخ ابو الفضل . شيخ الجامع الادهر . والى يمينه حصره صاحب الفضيله الاساد الشيخ محمد بحيث . والى يساره حصره صاحب الفضيله الاساد الشيخ قراعه . ووراءه الى يمين حصره صاحب الفضيله الشيخ الظواهري . واستاد اخر . وهما ليا من هيئته كبار العلماء . لكنهما جاءا مستشارين :

مناقشة مهيدته : ومن ثم دار الحوار الآتي :

شيخ الجامع - افي شيء من العصبية - : افعد عندك !

الشيخ علي : بحلى في المعد المواجه لمعد حصره صاحب الفضيله الشيخ الاكر .

شيخ الجامع : -امسكا الكتاب بيمينه - الكتاب ده كتابك ؟

الشيخ علي : اوه كتابي .

شيخ الجامع : واث مصمم على كل اللي فيه ؟

الشيخ علي : ابوه مصمم على كل اللي فيه .

شيخ الجامع - يلقي الكتاب على المنضده ، ويقول - : هذا الكتاب كله ضلال وخطا . ولكن احنا كتبنا لك عن نعت سبعة فيه ، ولو ان فيه غيرها كثير ، كلها ضلال ايضا . وسأفرا لك هذه النعت السبع - وامسك بيده ورقة ، . التهمته الاولى وقرا صاحب الفضيلة المهمه ، ثم عقب التهمه بذكر الاسباب .

حدث : الشيخ قراعه - يميل الى فضيلة الشيخ الاكر ويلعب نظر فصلته الى ان كنهى بقراءه التيمه دون ما بعدها من الاسباب .

شيخ الجامع : التيمه ويستمر فضيلته في تلاوة التهم كلها . ولما اتم التلاوة قال : هه ، عندك حاجة تقولها ؟

اختصاص الهيئة : الشيخ علي - (في هدوء ، تعلو وجهه ابتسامة) - نعم ، انا كاتب
بذكره . ادا كنتم تحبون ان اقرأها . واذا اردتم المناقشة شعها فانا مستعد
للمناقشة . ولكن هناك نقطة سابعة لكل هذا ارجو ان تسمحوا لي بذكرها .
ولا تفهموا ان غرضي منها ان امس كرامة هذه الهيئة ، بل غرضي الوحيد هو
ان احفظ نفسي حقا قانونيا اعمده لي . وقد يكون من مصلحتي ان احتفظ
به . وهو في الوقت نفسه لا يضركم ولا يصيب عليكم شيئا .

شيخ الجامع : ايه هو ؟

الشيخ علي : انا لاحظت ان هناك محاضر تكتب في الجلسة . فانا اريد ان ادون في
المحضر احتجاجي على الهيئة ، وبعدها تناقش اذا اردتم .

شيخ الجامع : فل ما تريد . اكتب يا كاتب .

الشيخ علي : - (ممليا م مؤداء) - : اني اعتقد ان هذه الهيئة المؤجرة ليس لها صفة
قانونية تخولها محاكمتي بمقتضى المادة ١٠١ من قانون الازهر . واني لم احضر
اليوم اعترافا لها بصفة قانونية ، وانما حضرت امامها باعتبار انها هيئة فيها
اساندي وشايخي وكثير من علماء الازهر الممتازين الذين اعتقد ان لهم علي
ادبا ان اجيب دعاءهم وناقشهم فيما يريدون . بس مش عاوز اكثر من كده .

الفصل في الدفع :

شيخ الجامع : طيب . اقرأ . .

الشيخ بخيت : لا . استنا !

شيخ ثالث : لا . اقرأ !

شيخ رابع : لا . استنا !

الشيخ بخيت : هذا دفع يجب الفصل فيه .

الشيخ شاکر : يجب ضم الفصل في هذا الدفع الى الموضوع .

الشيخ محمد حسنين العدوي ، وآخرون : يؤيدون الشيخ شاکر .

الشيخ علي : الواقع ان هذا احسن عندي ، لاني اريد ان اتهي .
شيخ الجامع : طيب قوم اطلع انت .
الشيخ علي : - (يخرج) -

استئناف الجلسة :

وبعد أربعين دقيقة استدعي الشيخ علي عبد الرار من جديد . .
شيخ الجامع : ان الهيئه قررت انها محتصه بظر المساله بتاعتك ، ورفض الكلام
اللي انت قلته .
الشيخ علي : انا احترم هذا القرار ، ومع احترامي له فاني مصمم على ما قلته .
شيخ الجامع : طيب . اقرا .
الشيخ علي : - (يعرا مذكرته) -
شيخ الجامع : طيب . خدها منه يا كاتب - (وكاست المذكرة في اوراق منشوره) -

التوقيع على المذكرة :

الشيخ شاكرا : اب ماضي على المذكرة والا لا ؟
الشيخ علي : انا ماضي على الخطاب الاول .
الشيخ شاكرا : يحسن ان تمضي على كل ورقة لان هذا من مصلحتك يمكن .
الشيخ محمد حسنين : هي مش مكتوبه بحطك المذكرة ؟
الشيخ علي : لا .

الشيخ محمد حسنين : طب احسن تمضي برده .

الشيخ علي : - بمضي على كل ورقة) -

شيخ الجامع : طيب قوم انت .

الشيخ علي : أروح ؟

شيخ الجامع : أبوه روح .

التحية لا ترد أيضا :

الشيخ علي : السلام عليكم .

..... لا يسمع رد السلام .

الحكم :

وفي منتصف الساعة الأولى بعد الظهر أصدرت هيئة كبار العلماء الحكم الاتي،
محتفظة بأبداء اسبابه فيما بعد ، وهو :

« حكمنا نحن شيخ الجامع الأزهر ، باجماع أربعة وعشرين معنًا من هيئة كبار
العلماء ، باخراج الشيخ علي عبد الرازق ، أحد علماء الجامع الأزهر والقاضي الشرعي
بمحكمة المصورة الشرعية ، ومؤلف كتاب (الاسلام وأصول الحكم) من رمة العلماء» .

مذكورة الشيخ علي عبدالرازق ، رداً على الملاحظات السبع التي وجهتها إليه - كتهم - هيئة « كبار العلماء » بالازهر^(١)



« أشرف برفع هذه الكلمات رداً على الملاحظات السبع التي لوحطت على كتاب (الاسلام واصول الحكم) ، راجيا ان اصل بها الى التفاهم مع علماء المسلمين ومع المسلمين كافة على ما يجلو حقيقة مسألة بحثها ، ولم اكن في ذلك الا قائما ببعض ما يجب على كل عالم من البحث والتماس الحقائق .

وما العاليه الا صعه توجب على صاحبها البحث واتماس الحقائق . وهو على كل حال ماجور ان اخطأ او اصاب . وإنا لنعتقد ان الوسيلة الوحيدة التي يمكن الاعتراض بها على اي بحث علمي انما هي المناقشة فيه والجدالة بالحنى ، ولا تبيح سماحة الدين ولا عدالة القوانين اكثر من هذا الحق .

٢٢ محرم ١٣٤٤ هـ ١٢ اغسطس ١٩٢٥ م علي عبد الرزق» (٢)



١ - (جعل الشريعة الاسلاميه شريعته روحية محضه ، لا علاقته لها بالحكم والتنفيد في امور الدنيا) .

« نحن لا نعتقد ان الشريعة الاسلاميه شريعته روحية محضه ، ولم نزل ذلك مطلقا ، لا في الكتاب ولا في غير الكتاب ، ولا فلما شينا يشبه ذلك الرأي او بدانيه .

١- حريدة «السياسة» ليومية في ٣، اغسطس سنة ١٩٢٥ م .
٢- بعد هذه المقدمة اخذ الشيخ علي سد الرزق في ايراد الملاحظات ، كل واحد يتلوها الر عليه .

ولقد أرجعنا البصر في الكتاب فما استطعنا ان نجد فيه مشارا لذلك القول ولا ان نعرف له مأخذا . ولم نجد في الكتاب من اوله الى آخره كلمة «روحيه» الا في اثناء الكلام عن ولاية الرسول صلى الله عليه وسلم على قومه ورغامته فيهم . لا في سياق الكلام عن الشريعة الاسلاميه ولا عن شيء يتصل بذلك الموضوع . كما سيتضح عند الكلام على الملحوظه الرابعه .

في الجزء الثاني من السؤال . وهو ان الشريعة الاسلاميه لا علاقه لها بالحكم والتنفيذ في امور الدنيا .

والذي قررناه : ان النبي عليه السلام قد جاء بعوائد وآداب وشرائع عامه «وكان فيها ما يمس الى حد كبير اكثر مظاهر الحياه في الاسم ، فكان فيها بعض انظمته لعقوبات وللجيش والجهاد والبيع والمداينة والرهن والآداب الجلوس والمشسي والحديث» الخ . ص ٨٤ (١) .

وقررنا بعد ذلك ص ٨٥ (٢) «ان كل ما جاء به الاسلام من عوائد ومعاملات وآداب وعقوبات فانما هو شرع ديني خالص لله تعالى ولمصلحة البشر الدينيه لا غير . وسيان بعد ذلك ان ننضح لنا تلك المصالح الدينيه ام تخفى علينا ، وسيان ان يكون منها للبشر مصلحه مدنيه ام لا . فذلك مما لا ينظر الشرع السماوي اليه» .

بذلك نكون قد قررنا صراحة ان الشريعة الاسلاميه لم تطف عند حد معين ، غير اننا نعتقد ان تلك الشريعة انما انزلها الله تعالى رعايه لمصلحة البشر الدينيه وحدها ، وانه جل شأنه لم يرد شيء من تلك الاحكام ان يحمي للبشر اغراضهم ومصالحهم الدنيويه ، لذلك قلنا في ص ٧٨ (٣) : ان الاغراض الدنيويه قد جعل الله الناس احرارا في تدبيرها ، وان النبي صلى الله عليه وسلم قد اكر ان يكون له فيها حكم او تدبير فقال عليه السلام : «انتم اعلم بشؤون دنياكم» . . . والدنيا من اولهسا لآخرها وجميع ما فيها من اغراض وغايات اهون عند الله تعالى من ان يقيم على تدبيرها غير ما ركب فيها من عقول وحيانا من عواطف وشهوات ، وعلما من اسماء ومسميات ، هي اهون عند الله تعالى من ان يبعث لها رسولا ، واهون عند رسل الله تعالى من ان يسفلوا بها وينصبوا لتدبيرها . . . الخ . .

وليس في ذلك شيء اكثر من ترديد الحديث الشريف : «لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضه لما متع الكافر منها بشربه ماء» ، وما يجري ذلك المجري من

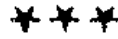
(١) ويقابلها في هذه الطبعة ص ١٧٠ .

(٢) ويقابلها في هذه الطبعة ص ١٧٠ .

(٣) ويقابلها في هذه الطبعة ص ١٦٥ .

الاحاديث الكثيرة الواردة في هذا الباب .

والقول بأن الله سبحانه وتعالى قد خلق بين عقولنا وبين الاغراض الدنيوية وتركنا احرارا في تدبيرها هو نص الحديث الشريف : «اتم اعلم بأمور دياركم» فهما جملتان ان اختلف لفظهما فقد اتحد معناهما وكل ما تحمل عليه احدهما تحصل عليه الاخرى . وما هو المذهب والجواب في احدهما فهو المذهب والجواب في الثانية ، وينبغي ان يحمل على ذلك كل ما ورد في الكتاب من امثال هذه العبارات .



٢ - (وان الدين لا يمنع من ان جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك ، لا في سبيل الدين ، ولا لايلاغ الدعوة الى العالمين) .

«اننا قد استقصينا الكتاب ايضا فلم نجد ذلك القول فيه ، وربما كان اسساجا لم تهتد الى مقدماته . وقد ورد في بعض صحائف الكتاب - صفحة ٥٢ (١) - شيء يقرب من هذا القول ، في تقرير رأي من الآراء لم نرض به ، ومذهب رفضنا آخر الامر ان نذهب اليه ، وليس ثمة من خرج في حكاية قول قد رددناه ، ورفضنا ان يكون لنا قولا .

بل نحن قررنا ضد ذلك على خط مستقيم - ص ٧٠ (٢) - : نحن لا نشك في ان الاسلام وحدة دينية ، والمسلمين من حيث هم جماعة واحدة ، والنبي صلى الله عليه وسلم دعا الى الوحدة واسمها بالفعل قبل وفاته . وانه صلى الله عليه وسلم كان على رأس الوحدة الدينية ، امامها الاوحد ومديرها القد وسيدها الذي لا يراجع له امر ولا يخالف له قول . وفي سبيل هذه الوحدة الاسلامية ناضل عليه السلام بلسانه وسنانه وجاءه نصر الله والفتح وايدته ملائكته الله وقوته حتى بلغ رسالته وادى امانته .

وقلنا في ص ٧٩ (٣) : لا يربك هذا الذي ترى احيانا في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم فيبدو لك كانه عمل حكومي ومظهر للملك والدولة ، فانك اذا تأملت لن تجده كذلك . بل هو لم يكن الا وسيلة من الوسائل التي كان عليه صلى الله عليه وسلم ان يلجأ اليها تثبيتا للدين وتأييدا للدعوة . وليس عجيبا ان يكون الجهاد وسيلة من تلك الوسائل ، هو وسيلة عنيفة وفاسية ، ولكن ما يدريك فلعل اشرف

(١) ويقابلها في عدد الطبعة ص ١٤٨ .

(٢) ويقابلها في هذه الطبعة ص ١٥٨ .

(٣) ويقابلها في هذه الطبعة ص ١٦٦ .

صروري للحير في بعض الاحيان . وربما وجب التخريب ليم العمران . . الح . .
وقلنا مثل ذلك ص ٨٤ .

اما بعد فتلك جملة لا لمرنا . ولا يحتملها كتابنا ، ولا هي رأينا . ونحن منها
نحمد الله ابرياء .

٣ - (وان نظام الحكم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان موضوع غموض
او ابهام او اضطراب او نقص ، وموجبا للحيرة) .

«نحن لم نعل قطما : ان نظام الحكم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان
موضوع غموض او ابهام . . الح . . ونحن نرا ايضا من ذلك الاعتقاد . والذي
يرجع الى كتابنا يجد اننا قلنا - صفحة ٥٧ (١) - ان نمة شيئا يبدو للناظر
كانه ابهام او اضطراب او نقص . او ما شئت فسمه . في بناء الحكومة ايام النبي
صلى الله عليه وسلم . وانما قلنا ذلك على سبيل الاعتراض والمطالبة بالجواب
عنه .

ذلك اعراض وجهناه الى من يريد ان يذهب الى القول بان انبي صلى الله عليه
وسلم كان صاحب حكومة سياسية ومؤسس دولة ، والاعتراض لا يكون اعتراضا
الا اذا تضمن محظورا ينبغي ان يدفع . فنحن نقول لصاحب هذا الرأي : ان امامك
محظورا يجب ان تتخلص منه . فعلبك ان تبين لنا كيف وجد ذلك الذي يشبه ان
يكون نقصا او ابهام . . الخ ؟ وما هو السر فيه ؟ وكيف لك بالخلاص منه ؟

ونحن بعد ان وجهنا ذلك الاعتراض ، لم نسكت عنه ، بل اخذنا في رده عقب
وجيهه مباشرة فقلنا - ص ٥٧ (٢) - : «لعل اولئك اذا سئلوا عن سر هذا الذي
يبدو بعضا في انظمة الحكم وإبهاما في قواعده قد يلتمسون لجواب احدي تلك
الخطط التي سناخذ الان في بيانها» . ا هـ

ثم ذهبنا بعد ذلك نستعرض تلك الخطط واحدة بعد واحدة ، وناقشنا خطة
بعد خطة ، واستغرق البحث في ذلك اكبر أجزاء الكتاب ، ولم يترك ذلك البحث
الا بعد ان انتهينا الى مذهب في الجواب ارتضيناه لانفسنا ، واعتقدنا انه يدفع ذلك
الاعتراض . وعندئذ ختمنا بحثنا بهذه الكلمات - ص ٨٠ (٣) - : «لعلك الان قد

(١) ويقابلها في هذه الطبعة ص ١٥٠ .
(٢) ويقابلها في هذه الطبعة ص ١٥٠ .
١٣ ويقابلها في هذه الطبعة ص ١٦٧ .

اهتديت الى ما كنت تسأل عنه قبلا من خلو العصر النبوي من مظاهر الحكم واغراض الدولة ، وكيف لم يكن هنالك ترتيب حكومي ولم يكن ثمة ولاء ولا قضاة ولا ديوان الخ ولعل ظلام تلك الحيرة التي صادفتك قد استحال نورا وصارت النار عليك بردا وسلاما » .

ذلك صريح في اننا لا نقول بان نظام الحكم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان موضع غموض او ابهام او اضطراب او نقص وموجبا للحيرة .

ومما تحسن ملاحظته في هذا المقام اننا كما ذكرنا ذلك القول للاعتراض به . فقد ذكرنا ايضا في سياق الجواب عنه طريقتين لبيان ان «الحكومة كانت تشمل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم على كل ما يلزم للدولة من عمال وأعمال . وأنظمة مضبوطة ، وقواعد محدودة ، وسنن مفصلة تفصيلا لا مجال بعده لجديد . ولا زيادة مستزيد . . . » وأنه لا شيء يمنعنا من ان نعتقد ان نظام الدولة زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان متينا ومحكما ، وكان مشتملا على جميع اوجه الكمال التي تلزم لدولة يديرها رسول من الله ، يؤيده الوحي ، وتؤازره ملائكة الله . الخ . . . »

يتبين من ذلك اننا لا نقول بان نظام الحكم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان موضع غموض او ابهام او اضطراب او نقص . وموجبا للحيرة » .



٤ - (وان مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بلافا للشريعة مجردا عن الحكم والتنفيذ) .

« نحن قررنا بصراحة لا موارد فيها - ص ٦٨ (١) - : «ان سلطان النبي صلى الله عليه وسلم ، بمعننى رسالته ، كان سلطانا عاما ، وامره في المسلمين مطاعا . وحكمه شاملا ، فلا شيء مما نمتد اليه يد الحكم الا وقد شمله سلطان النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا نوع مما يتصور من الرئاسة والسلطان الا وهو داخل تحت ولاية النبي صلى الله عليه وسلم » .

وقررنا بصراحة لا موارد فيها - صفحة ٦٦ (٢) - : «ان مقام الرساله يقتضي لصاحبه سلطانا اوسع مما يكون بين الحاكم والمحكومين ، بل اوسع مما يكون بين الامم وابنائهم . قد يسأل الرسول من سياسة الامه مثل ما يتناول الملوك . ولكن

(١) ويقابلها في هذه الطبعة ص ١٥٧ .

(٢) ويقابلها في هذه الطبعة ص ١٥٥ .

لِلرَّسُولِ وَحْدَهُ وَظِيفَةٌ لَا شَرِيكَ لَهُ فِيهَا له رعاية الظاهر والباطن وتدبير أمور
الجسم والروح ، وعلاقتنا الأرضية والسمائية ، له سياسة الدنيا والآخرة» اهـ .

وقررنا بصراحة لا مواربه فيها ما سبق له ص ١٧٠ (١) من ان النبي صلى الله عليه
وسلم دعا الى الوحدة الدينية ، واتمها بالفعل قبل وفاته ، وواصل في سيلها
لسانه وسنائه . . الخ . .

وقلنا ص ٢١٧ (٢) «من كان يريد ان يسمى تلك الوحدة الدينية دولة ، ويدعو سلطان
النبي صلى الله عليه وسلم ، ذلك السلطان النبوي المطلق ، ملكا وحلافه ، والنبي
صلى الله عليه وسلم ملكا او حليفه او سلطانا . . الخ ، فهو في حل من ان يفعل ،
فان هي الا اسماء لا ينبغي الوقوف عندها» اهـ .

وقد بينا ان الرسول يستولي على كل ذلك السلطان لا عن طريق القوة المادية
واحضاع الجسم ، كما هو شأن الملوك والحكام ولكن عن طريق الايمان به ايمانا قلبيا
والخضوع له خضوعا روحيا صادقا ، والتسليم له في كل شأن من شؤون الحياة ،
وامور الدنيا والآخرة .

فذلك معنى قولنا - ص ٦٩ (٣) - : «ولاية الرسول على قومه وولاية روحية ،
مشؤها ايمان القلب وخضوعه خضوعا صادقا تاما يتبعه خضوع الجسم ، وولاية
الحاكم وولايه مادية تعتمد على احصاع الجسم من غير ان يكون لها بالعلوب اتصال» اهـ .

لعله لا يوجد في الدنيا ، قديمها وحديثها ، وماضيها ومستقبلها ، نوع من
الحكم والتنفيذ اقوى من ذلك الذي اعترفنا به للنبي صلى الله عليه وسلم ، وقلنا
انه ثبت له بمقتضى انه رسول الله ، وذلك صريح في ان مهمة الرسالة ، وان شئت
فقل : ان مهمة البلاغ عن الله للباس ، تستلزم لصاحبها - كما قلنا صفحة ٦٦ (٤) - :
«سلطانا اوسع مما يكون بين الحاكمين والمحكومين ، بل اوسع مما يكون بين الاب
وابنائهم . قد يتناول الرسول من سياسته الامة مثل ما يتناول الملوك ، ولكن للرسول
وحده وظيفة لا شريك له فيها ، من وظيفته ايضا ان يتصل بالارواح التي فسي
الاجساد ، له عمل ظاهر في سياسة العامة ، وله ايضا عمل خفي في تدبير الصلة
التي تجمع بين الشريك والشريك ، والحليف والحليف ، والولي وعبد ، والوالد
وولده ، وفي تدبير تلك الروابط التي لا يطلع عليها الا الحليل وحليلته ، له رعاية
الظاهر والباطن ، وتدبير أمور الجسم والروح ، وعلاقتنا الأرضية والسمائية ، له
سياسة الدنيا والآخرة» الخ .

من يكون هذا قوله الصريح ، ورايه الواضح ، لا يكون من المعقول ان ينهم بأنه

(١) ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٥٨ .

(٢) ، (٣) ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٥٧ .

(٤) ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٥٥ .

يعوم . ان مهمته النبي صلى الله عليه وسلم كانت بلاعا لشريعته مجردا عن الحكم والتنفيد .

فما اذا اريد بالحكم والتنفيد معنى اخر غير ذلك ، اذا اريد بهما تلك السلطة السياسية المدنية ، التي هي في رأينا من حصائص الملك ومظاهر الحكومات السياسية ، فلا شك عندما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ملكا بذلك المعنى . وان مهمته كانت مجردة عن الحكم والتنفيد على ذلك الوجه ، كما بيناه في صفحة ٥٥ وما بعدها (١) .



٥ - (وإنكار اجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام ، وعلى انه لا بد للأمة ممن يقوم بأمرها في الدين والدنيا) .

« نحن نرى ما قررناه في الكتاب ، من انه لم يحدد بين المسلمين ، صحابه او غيرهم . إجماع على وجوب نصب الإمام ، بالمعنى الذي اصطلح الفقهاء على سميته بالحليفة ، ونحن نعتقد اننا في ذلك نقف في صف جماعة غير قليلة من اهل القبلة ، ومن سلف هذه الأمة وعلمائها الصالحين ، الذين لا يمكن الطعن في دينهم ولا في علمهم .

وليس صحيحا اننا ننكر إجماع الصحابة على انه لا بد للأمة ممن يعوم بأمره في الدين والدنيا . بل الذي قررناه في الكتاب - صفحة ٣٣ (٢) - وما بعدها : « انه لا بد لأمة مظلمة ، مهما كان معتقدها ، ومهما كان جسدها ولونها ولسانها ، ممن حكمه مباشر شؤونها . وتقوم بضبط الأمر فيها . . . وأن الناس لا يصلحون فوضى لا سراة لهم . ولعل أبا بكر رضي الله عنه اما كان يشير الى ذلك الرأي ، حين قال في خطبته التي سبقت الإشارة اليها : « لا بد لهذا الدين ممن يقوم به » ، ولعل الكتاب الكريم سحر ذلك المنحى أحيانا .

وقلنا - صفحة ٣٥ (٣) - : « يمكن حينئذ ان يقال بحسب ان المسلمين اذا عبرواهم جماعة منفصلين وحدهم كانوا كغيرهم من أمم العالم كله ، محتاجين الى حكومة تضبط أمورهم ، وترعى شؤونهم . ان يكن الفقهاء ارادوا بالإمامة او الخلافة ذلك المعنى الذي يريده علماء السياسة بالحكومة كان صحيحا ما يقولون من ان اقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية يتوقفان على الخلافة بمعنى الحكومة في اي صورة

١١ . وبها في هذه الطبعة من - ١٤٨ .

١٢ . وبها في هذه الطبعة من - ١٢٤ .

١٣ . وبها في هذه الطبعة من - ١٣٥ .

كانت الحكومه . اما اذا ارادوا بالخلافه ذلك النوع الخاص من الحكم الذي يعرفون .
فدليلهم افسر من دعواهم وحججهم غير باهضه» هـ .

٦ - (وإنكار ان القضاء وظيفه شرعيه) .

«نحن قررنا - صفحه ٣٩ (١) - : انه لا شك في ان المنازعات وقضاها ، كان
موجودا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم . كما كان موجودا عند العرب وغيرهم
قبل ان يجيء الاسلام . وقد رجع الى النبي صلى الله عليه وسلم حصومات فعضى
فيها . وقال صلى الله عليه وسلم : «انكم تحتصمون الي . ولعل بعضكم الحق بحججه
من بعض . فمن قضيت اليه بحق اخيه شيئا بقوله فأنا افطع له قطعة من النار فلا
أحدها » .

وفي التاريخ الصحيح شيء من قضائه عليه السلام فيما كان يرفع اليه . . الخ . .
فما جعل القضاء وظيفه معينه من وظائف الحكم ومراكز الدولة ، وانخذه معاما دا
الظمة معينه وأساليب خاصة فذلك هو الذي نعتقد ، كما قررنا صفحه ١٠٣ (٢) .
انه من الخطط السياسيه الصرفه «لا شأن للدين بها ، فهو لم يعرفها ، ولم ينكرها»
ولا امر بها ، ولا نهى عنها ، وانما تركها لنا لنترجع فيها الى احكام العقل وبجارب
الامم وقواعد السياسه» .

والذين ذهبوا الى ان القضاء وظيفه شرعية قالوا (٣) : «ان القضاء حطة محتصة
بالخلافة ومفرعه عنها وداحلة فيها» . وقالوا (٤) : «ان نصب القاضي من ضرورات
نصب الإمام فكان فرضا» .

فالقضاء عندهم يستمد حكمه من حكم الخلافة او الإمامة العظمى ، فمن انكر
الخلافة انكر القضاء ، وقد عرفت ما توارد على الخلافة من انكار ، فذلك الانكار
كه يصيب حتما على القضاء ايضا . ويريد القضاء عن الخلافة ، لما نفل به بعضهم (٥)
من أن «الإمام احمد في اظهر رواياته يرى انه ليس من قروض الكفايات ، ولا يجب
على من تعين له الدخول فيه وأن لم يوجد غيره» اهـ .

(١) ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٣٩ .

(٢) ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٨٢ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ، ص ٢٠٧ .

(٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ج ٧ ص ٢ .

(٥) سيدي عبد الوهاب الشعراني في الميزان الكبير ، ج ٢ ، ص ١٨٢-١٨٤ .

٧ - (وان حكومة ابي بكر والخلفاء الراشدين من بعده كانت لا دينية) .

«الذي قررياه - في اول صفحة ٩٠ (١) - : «ان زعامة النبي صلى الله عليه وسلم كانت كما قلنا زعامه دينية»، وارادنا بكوبها دينية انها جاءت عن طريق الرسالة . لذلك قلنا عقب كلمة «دينية» ما نصه : «جاءت عن طريق الرسالة لا غير» ، فذلك صريح في ان الزعامة الدينية معناها الزعامه التي تستند الى الرسالة والوحي ، وتقابل الزعامة الدينية . بهذا المعنى ، الزعامة اللادينية . فهي التي لا تستند الى وحي ولا الى رسالة .

كذلك قلنا في ص ٩٠ (٢) : «طبيعي ومعقول الى درجه البدهة الا توجد بعد النبي زعامة دينية ، واما الذي يمكن ان يتصور وجوده بعد ذلك فاتما هو نوع من الزعامة جديد ليس منصلا بالرسالة ولا قائما على الدين ، هو اذن نوع لاديني ، واذا كانت الزعامة لا دينية فهي ليست شيئا اقل ولا اكثر من الزعامة المدنية او السياسي ، زعامة الحكومة والسلطان ، لا زعامه الدين . فاما ان اريد بكلمة لا دينية معنى اخر غير ما هو واضح في الكتاب فذلك ما لا شان لنا به .



ان كان قد بقي شيء آخر غير ما ذكر يمكن ان يشبهه في شأنه من امر هذا الكتاب ونصوصه فاننا لنترجو اذا نحن سئلنا عنه ان نستطيع بيانه ، حتى لا يبقى وجه للظن بان في ذلك الكتاب شيئا يخالف الدين او بصوص القرآن الكريم او ما صح من سنة النبي عليه السلام او ثبت انعقاد الاجماع عليه .

وعوذ بالله تعالى من كل قول او اعتقاد او عمل يكون مخالفا للدين او لاجماع المسلمين ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه اجمعين .

الاسلام واصول الحكم (٣)

يحسب بعض الكاتبين ان شيئا مما ذهبنا اليه في كتاب (الاسلام واصول الحكم) ينافي مع بعض ما قورنا في مذكرتنا التي رفعناها الى حضرات العلماء ، وفسي احادشا التي جرت بعد ذلك :

(١٠١١) ويغاليا في هذه الطبعة ص - ١٧٤ .

(٣) كتب الشيخ علي عبد الرارق هذا المقال ، موصفا وحده فكره في كل من كتابه «الاسلام واصول الحكم» و«المذكرة» التي دافع بها عن فكره امام هيئة كبار العلماء ، ونافيا وجود اي تناقص او اختلاف بينهما . . ونشرت «السياسة» اليومية هذا المقال في العدد ٨٨٢ في ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٥ .

يقولون : اننا في الكتاب ذهبنا «الى ان الاسلام دين روحي لا شرع فيه للشؤون الدنيوية» ثم رجعنا بعد ذلك بمرور «ان الاسلام دين شرعي» .

لا يزال كثير من الناس يفهمون اسا نجعل الدين روحانيا ، لا دخل له بالماديات ، ولا بشؤون الحياة ، ويحسبون ان ذلك هو العرض الاول من الكتاب . والواقع ان ذلك مذهب لا اثر له في الكتاب ، ولا هو رأينا مطلقا . وانما الذي نعتده ان الاسلام دين شرعي «وفد مسب شرائعه الى حد كبير اكثر مظاهر الحياة في الامم» (ص ٨٤ من الكتاب (١) .

فادا نحن قررنا ان الاسلام دين شرعي ، لم يكن بذلك قد خالفنا رأينا لنا ، ولا رجعنا عن موقف وقفناه .

ويقولون : اننا كنا نرى «ان الخلافة ليست نظاما شرعيا ، ولم نعتقد بالمعنى الشرعي في عصر من العصور» . ثم رجعنا بعد ذلك فقررنا في حديثنا الاخير «انه اذا رأت جماعة المسلمين ان مصلحة المسلمين في ان تكون الحكومة خلافة بالخلافة نكون حينئذ حكومة شرعية واجبه اطاعتها فيما لا يخالف الدين» .

رأينا الذي قررناه في الكتاب ، وما زلنا نعتده ، ان «اقامة الشعائر الدينية ، وصلاح الرعية بوقفان على الخلافة ، بمعنى الحكومة ، في اي صورة كانت ، ومن اي نوع ، مطلقة او مفيدة ، فردية او جمهورية ، استبدادية او دستورية ، او شورية ديمقراطية ، او اشتراكية او بلشفية» (ص ٣٥ من الكتاب) (٢) .

وان الدين لم يفيد المسلمين بسوع من تلك الانواع ، وانما ترك لنا ان نختار منها «احدث ما انتجت العقول البشرية ، وامتن ما دلت عليه تجاوب الامم على انه خير اصول الحكم» (ص ١٠٣) (٣) .

ذلك لا ينافي ما قلنا في حديثنا الاخير من ان المسلمين هم وحدهم اصحاب الراي في اختيار نوع الحكم الذي يسرون عليه ، وصورة الحكومة التي يعيشون تحت ادارتها ، لا يكلفهم الله ان يكون لهم خليفة ، ولا ان تكون حكومتهم جمهورية . وانما هم الذين يختارون ذلك بمحض رغبتهم ، وعلى مفتضى مصلحتهم ، فاذا اتفقوا على نوع من الحكم ، وراوه حسنا فهو عند الله حسن .

على اننا ما زلنا نعتقد ما قررناه في الكتاب من «ان الواقع المحسوس ، الذي

(١) ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٧٠ .

(٢) ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٣٥ .

(٣) ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٨٢ .

يؤيده العقل ، ويشهد به التاريخ قديما وحديثا ، ان شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تنوقف على ذلك النوع من الحكومة ، يسميه الفقهاء خلافة ، ولا على اولئك الذين يقبهم الناس حلفاء . والواقع ايضا ان صلاح المسلمين في ديارهم لا يوقف على شيء من ذلك . فليس بنا من حاجة الى تلك الخلافة لأمور ديارنا . ولو شئنا قلنا أكثر من ذلك . فانما كانت الخلافة ولم نزل نكبه على الاسلام والمسلمين ويسوع شر وفساد» (ص ١٢٦) (١) .

ولقد يسرنا ان نجد انصارا لنا في ذلك الرأي . حتى بين الداعين الى الخلافة . والعاملين لها غير المصريين . وذلك الدكتور «انصاري» من كبراء لجنة (الخلافه الهدية) . يعون في حديث نشرته (الاهرام) : يجب ان يوضع دستور «لخلافة» ، ويجب ان تعرف احوال البلاد الاسلاميه من الوجيهات الاقتصادية والعلميه والاحصائية الخ . . واكرر ما قلناه قبلا . وهو اننا لا نريد ان نعيد مسأله الخلافة الماضيه ، والا فخير الا تكون لنا خليعة (٢) .



اما بعد . . فاننا نرجو ان يعلم حضرات الناقدین اننا ما حططنا في كتابنا كلمة الا من بعد ان عرفنا وجوهها ، وكنا على بينه من مصادرها ومواردها . ذلك تفكير بصع سنين ، ورغم افك المكابرين . وما كنا لنخشى ان نتحمل تبعه شيء مما جئنا به في كتابنا بعد ذلك البحث . ولا لنرجع عن رأي اعتدنااه وقررنااه فيه لمجرد صيحات وحركات لبس فيها انر لسلطان الحق ولا قوة النزاهه والاخلاص لله تعالى .

لسنا نخشى على كتاب الاسلام واصول الحكم من مناقشه يكون رائدها النماس الحق ، ولا من جدل فيه نزاهه واخلاص . وانما نخشى تلك الآراء الفجة العجلى ، يسرع بها الناقدون قبل ان يقرأوا الكتاب وقبل ان يفهموه ، يلعنوا لهم اولئك الذين يعمدون الى تشويه الكتاب والافتراء عليه عن نية مريضة وعن رعبه منكرا في الكيد والمشاغسة .



عندما لمحننا في الأفق بوادر ذلك الاعصار الذي ارادوا ان يهيجوه حولنا بادرنا بتقديم رجائنا الى الناس ان يقرأوا الكتاب ويتفهموه ، فان وجدوا بعد قراءة الكتاب

١٠٠ ويقالها في هذه الطبعة من - ١٢٦ .

١٢١ ولقد نشرت «السياسة» اليومية حديثا للدكتور انصاري تضمن نفس المعنى في العدد ٨٧٦ في

٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٥ م .

وفهمه ان يؤاخذونا برأي فرسه ، او مذهب ذهبنا اليه ، نحملنا مؤاخذتهم - وقبلنا
مقدم راضين شاكرين .

والآن ، وقد حمدت روبيهم وسكت ريجهم بعد هربها - ار كادب ، لا نجد
بعد الذي بلونا من تلك العاصفة شيب جديدا يعول له حضرات الناقدissen وحضرات
القراء الا ان نكرر عليهم للمرء انثائه ما كررناه عليهم من قبل : اقرأوا كتابنا - ثم
افهموه ، وانعدوه بعد ذلك ان شئتم .

ايضاح (1)

جاءنا ما يأتي .

فصلنا الى فصله الشيخ علي عبد الرارق ، وانميا عليه السؤال الامي :

«اطلعا على حديث في الجرائد لفضيلتكم ، مع وفد من العلماء ، ذكرتم فيه :
ان الاسلام دين تشريعي ، وأنه يجب على المسلمين اقامه شرائعه وحدوده ، وان الله
حاطبهم جميعا بذلك ، وصرحتم بأنه يجب على المسلمين اقامة حكومة منهم تقوم
بذلك ، ولكن الله لم يعيدهم بشكل مخصوص من اشكال الحكومات ، بل ترك لهم
الاختيار في ذلك وفق مفتتصيات الزمن ، وحيث تكون المصلحة .

وبريد ان سنجلي رأي فضيلتكم في نقطة بعيت في الموضوع ، وهي : لو ان
المسلمين اشتوروا فيما بينهم ، ورات جماعتهم ان يبايعوا واحدا على ان يكون ولي
امر المسلمين ، يقيم فيهم احكام الدين وحدوده وشرائعه .. هل تكون هذه البيعة
صحيحة ؟ وهل تجب طاعة هذا الخليفة شرعا بحيث يجب على المسلمين ان يدينوا
الله بها سرا وعلنا ؟

وينصل بهذا السؤال ان نعرف رايتكم في حكومات الخلفاء الراشدين وبيعتهم ،
هل وقعت صحيحة ؟ وهل كانت طاعتها واجبة شرعا ؟؟» .

فجواب فضيلته بما يأتي :

«اذا رأت جماعة المسلمين ان مصلحة المسلمين في ان تكون الحكومة خلافة
فبالخلافة تكون حينئذ حكومة شرعية ، واجبة طاعتها فيما لا يخالف الدين ، واذا
راوا ان مصلحة المسلمين في ان تكون حكومتهم على شكل اخر غير شكل الخلافة

(1) نشر «السياسة» اليومية في العدد ٨٨١ في ١ ستمبر سنة ١٩٢٥ م هذه الكلمة بتوقيـع
«جماعة من العلماء» وتحت عنوان حديث جديد مع الشيخ علي عبد الرارق) .

المعروف . فذلك الشئ الذي يختارونه يكون حيسد حكومة شرعية واجبة طاعتها
ايضا فيما لا يخالف الدين . وكل ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن .

واما حكومات الخلفاء الراشدين ، وبيعتهم . فالذي عرفت من التاريخ انها قامت
وتمت برأي عامه المسلمين ، رعاية منهم لمصلحتهم الدينية والدنيوية . فكانت بذلك
صحيحة واجبة الطاعة .



هذا وقد استادا فضيلته في شر هذا الحديث فادن بنشره .
جماعة من العلماء .

حكم هيئة كبار العلماء في كتاب « الاسلام وأصول الحكم » (١)

هيئة كبار العلماء المجتمعة بصعه نأديية ، بمغنى المادة الاولى بعد المائة من
قانون (الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية) رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م
في دار الإدارة العامة للمعاهد الدينية ، يوم الأربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ هـ (١٢)
أعطى به ١٩٢٥ م) ، برئاسة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ
محمد أبي الفضل ، شيخ الجامع الأزهر ، وحضور أربعة وعشرين عالما من هيئة
كبار العلماء ، وهم حضرات أصحاب الفضيلة الأساتذة :

الشيخ محمد حسنين ، والشيخ دسوقي العربي ، والشيخ أحمد بصرى ، والشيخ
محمد بخيت . والشيخ محمد شاكر ، والشيخ محمد أحمد الطوحي ، والشيخ
إبراهيم الحديدي ، والشيخ محمد النجدي ، والشيخ عبد المعطي الشرشيمي ،
والشيخ يونس موسى العطاني ، والشيخ عبد الرحمن قراعة ، والشيخ عبد الفتى
محمود . والشيخ محمد إبراهيم السمالوطي ، والشيخ يوسف نصر الدجوى .
والشيخ إبراهيم بصيلة ، والشيخ محمد الأحمدى الطواهرى ، والشيخ مصطفى
الهيأوى . والشيخ يوسف شنبى الشبرانجوى ، والشيخ محمد سبيع الذهبى .
والشيخ محمد حمودة ، والشيخ أحمد الدلبشاني ، والشيخ حسين وائى . والشيخ
محمد الحلبي ، والشيخ سيد علي المرصفي .

نظروا في التهم الموجهة الى الشيخ علي عبد الرازق ، احد علماء الجامع الأزهر ،

١ «التار» المجلد السادس والعشرون ، الجزء الخامس ، ٢٠ صفر سنة ١٣٤٤ هـ سمر سنة
١٩٢٥ م ص ٢٦٣-٢٨٢ . و«السياسة» اليومية ، العدد ٨٨٤ في ١٦ صفر سنة ١٣٤٤ هـ (سبتمبر
سنة ١٩٢٥ م .

والقاضي الشرعي بمحكمه المنصورة الابتدائية الشرعية . التي تضمنها كتابه (الاسلام
واصول الحكم) . واعلنت له في يوم الاربعاء ٨ المحرم سنة ١٣٤٤ هـ (٢٩ يولييه
سنة ١٩٢٥ م) .

وقد قام بعمل السكرتارية لهذه الهيئه محمد قدري افندي . رئيس اقسام
السكرتارية العامة لمجلس الازهر الاعلى والمعاهد الدينيه . وعلي احمد عرت افندي .
الكاتب الاول للجامع الازهر والمندوب بالاداره العامة للمعاهد الدينيه .

الوقائع

شر باسم الشيخ علي عبد الرارق . احد علماء الجامع الازهر . والقاضي الشرعي
بمحكمه المنصورة الابتدائية الشرعية . الكتاب المسمى (الاسلام واصول الحكم) .
فقدمت الى مشيحه الجامع الازهر عرائض وقع عليها جمع غفير من العلماء في تواريخ
٢٣ دي القعدة . واول ٨ دي الحجة سنة ١٣٤٣ هـ (١٥ . ٢٣ . ٢٠ يولييه سنة
١٩٢٥ م) . وقد تضمنت ان اكتاب المذكور يحوي امورا مخالفة للدين . ولصوص
القرآن الكريم . والسنة النبوية . واجماع الامة . ومنها :

١ - جعل الشريعة الاسلامية شريعته روحية محضه لا علاقه لها بالحكم والتفقيه في
امور الدنيا .

٢ - وان الدين لا يمنع من ان جهاد النبي . صلى الله عليه وسلم . كان في سبيل
الملك لا في سبيل الدين ولا لابلغ الدعوة الى العالمين .

٣ - وان نظام الملك في عهد النبي . صلى الله عليه وسلم . كان موضوع غموص او
ابهام او اضطراب او نقص . وموجبا للحيرة .

٤ - وان مهمة النبي . صلى الله عليه وسلم . كانت بلافا لشريعة مجردا عن الحكم
والتنفيذ .

٥ - وإنكار اجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام ، وعلى انه لا بد للأمة ممن
يعوم بأمرها في الدين والدنيا .

٦ - وإنكار ان القضاء وظيفة شرعية .

٧ - وان حكومة ابي بكر والخلفاء الراشدين من بعده ، رضي الله عنهم ، كانت
لا دينية .

وقرر حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد ابي الفضل ، شيخ

الجامع الأزهر ، بناء على ذلك ، اجتماع هيئة كبار العلماء بصفته تاديبية ، في يوم الأربعاء ١٥ المحرم سنة ١٣٤٤ هـ (أغسطس سنة ١٩٢٥ م) الساعة العاشرة صباحاً في دار الإدارة العامة للمعاهد الدينية . وأعلن ذلك للشيخ علي عبد الرازق في يوم الأربعاء ٨ المحرم سنة ١٣٤٤ هـ (٢٩ يولييه سنة ١٩٢٥ م) . وكلف الحضور أمام الهيئة المذكورة في التاريخ والمكان المذكورين .

وفي التاريخ المذكور اجتمعت الهيئة برئاسة حصره صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد أبي الفضل . شيخ الجامع الأزهر . وحضور ثلاثة وعشرين عالماً من هيئة كبار العلماء . وهم المذكورون أسماؤهم أولاً . عدا فضيلة الأستاذ الشيخ دسوقي العربي . ولم يحضر الشيخ علي عبد الرازق . وإنما أرسل خطاباً مؤرخاً في ١٤ المحرم سنة ١٣٤٤ هـ يطلب فيه إعطاءه فرصة طويلة تكفي لإعداد ما يلزم للمناقشة . وقد عرض الكتاب على الهيئة في هذه الجلسة فقرر تأجيل النظر في الموضوع إلى يوم الأربعاء ٢٢ المحرم ١٣٤٤ هـ (١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ م) .

وفي التاريخ المذكور اجتمعت الهيئة برئاسة حصره صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد أبي الفضل . شيخ الجامع الأزهر . وحضور ثلاثة وعشرين عالماً من هيئة كبار العلماء . وهم المذكورون أسماؤهم أولاً .

وقد حضر الشيخ علي عبد الرازق أمام الهيئة . وسئل عن كتابه (الاسلام وأصول الحكم) المشار إليه ؟ فاعترف بصدوره منه، ثم بليت عليه التهم الموجهة إليه وما أخذها من كتابه . وقبل أجابته عنها وجه دفعاً فرعياً ، وهو أنه لا يعتبر نفسه أمام هيئة تاديبية . وطلب ألا تعتبر حضوره أمامها اعترافاً منه بأن لها حقاً قانونياً . وبعد المداولة القانونية في هذا الدفع قررر الهيئة رفضه . اعتمداً على أنها إنما تنفذ حقاً حوله إياها القانون ، وهي المادة الأولى بعد المائة من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م .

ثم دعي الشيخ علي عبد الرازق أمام هذه الهيئة . فأعلن فسي حصره صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الرئيس رفض دفعه طعناً للمادة المذكورة . فطلب الشيخ علي عبد الرازق أن نسمع له الهيئة مذكرة أعدها للدفاع عن التهم الموجهة إليه . فادن له حصره صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الرئيس أن يتلوها . فتلاها . وبعد الفراغ من تلاوتها وتوقيعه على كل ورقة منها أخذت منه وحفظت في أعضائه الجلسة ، ثم انصرف .

هيئة كبار العلماء

بعد الاطلاع على كتاب (الاسلام وأصول الحكم) المطبوع في «مطبعة مصر» ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٤ هـ الموافق سنة ١٩٢٥ م ، السابق الذكر ، والعلم

بما تضمنته من الأمور المخالفة للدين ولنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية واجتماع
الامة . وسماح ما جاء في مذكرد دفاع الشيخ علي عبد الرازق عن اتهم الموجهه اليه .

وبعد الاطلاع على المادة الاولى بعد المائة من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية
العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م . وعلى المادة الرابعة من هذا القانون .

وبعد المداولة العنوية .

من حيث ان الشيخ عليا جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقته
لها بالحكم والتنفيد في أمور الدنيا . فقد قال في ص ٧٨ . ٧٩ « والدنيا من اولها
لآخرها وجميع ما فيها من أغراض وعنايات أهون عند الله من ان يقيم على تدبيرها
غير ما ركب فيها من عقول وحبانا من عواطف وشهوات ، وعلمنا من أسماء ومسميات ،
هي أهون عند الله من ان يبعث لها رسولا ، وأهون عند رسل الله من ان يشفوا بها
وينصبوا لتدبيرها » (١) .

وفال في ص ٨٥ « ان كل ما جاء به الاسلام من عقائد ومعاملات وآداب وعقوبات
فانما هو شرع ديني خالص لله تعالى ولمصلحة البشر الدينية لا غير . وسيان بعد
ذلك ان نتضح لنا تلك المصالح الدينية ام تحصى علينا ؟ وسيان ان يكون منها للبشر
مصلحة مدنية ام لا ؟ فذلك ما لا ينظر الشرع السماوي اليه ولا ينظر اليه
الرسول » (٢) .

الدين الإسلامي ، باجماع المسلمين ، ما جاء به النبي ، صلى الله عليه وسلم ،
من عقائد وعبادات ومعاملات لاصلاح امور الدنيا والآخرة .

وان كتاب الله تعالى وسنة رسوله ، صلى الله عليه وسلم ، كلاهما مشتمل
على احكام كثيرة في امور الدنيا واحكام كثيرة في امور الآخرة .

والشيخ علي في ص ٧٨ ، ٧٩ يزعم ان امور الدنيا قد تركها الله ورسوله ،
صلى الله عليه وسلم ، تتحكم فيها عواطف الناس وشهواتهم . وفي ص ٨٥ زعم ان
ما جاء به الاسلام انما هو للمصلحة الآخورية لا غير ، وأما المصلحة المدنية او المصلحة
الدنيوية ، فذلك مما لا ينظر الشرع السماوي اليه ، ولا ينظر اليه الرسول .

وواضح من كلامه ان الشريعة الإسلامية عنده شريعة روحية محضة ، جاءت

١١. ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٦٦ .

٢١. ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٧٠ .

لتنظيم العلاقة بين الأساس وربه فقط . اما ما بين الانسان من المعاملات الدنيوية وتدير الشؤون العامة فلا شأن للشرعية به . وليس من مقاصدها .

وهل في استطاعة الشيخ علي ان يشطر الدين الاسلامي شطرين . ويلقي منه شطر الاحكام المتعلقة بأمور الدنيا ، ويضرب بآيات الكتاب العزيز وسنة رسوله ، صلى الله عليه وسلم ، عرض الحائط ؟

وقد قال الشيخ علي في دفاعه انه لم يقل ذلك مطلقا لا في الكتاب ولا في غير الكتاب . ولا قال قولا يشبهه او يدانيه .

وقد علمت ان ذلك واضح من كلامه الذي نقلناه لك . وقد ذكر مثله في مذكرة دفاعه . وقال في دفاعه ايضا : «ان النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قد جاء بقواعد وآداب وشرائع عامة ، وكان فيها ما يمس الى حد كبير اكثر مظاهر الحياة والامم . فكان فيها بعض أنظمة للعقوبات وللجيش والجهاد ، ولبيع والمداينة والرهن ، ولآداب الجلوس والمشي والحديث الخ» ص ٨٤ .

غير انه قال عقب ذلك ، ص ٨٤ ايضا : «ولكنك اذا تأملت وجدت ان كل ما شرعه الاسلام واحد به النبي المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل من اساليب الحكم .» الى آخره . فأخر كلامه في الصفحة المذكورة يهدم كلامه . ولا يتفقه ركونه الى حديث : «لو كانت الدنيا ترون عند الله جناح بعوضة لما متع الكافر منها بشربه ماء.» ، وحديث : «أنتم أعلم بأمور دينكم.» . لان الحديث الاول ضعيف لا يصلح حجة ، وهو على فرض صحته وارد في معرض الزهيد في الدنيا وعدم الافراط في طلبها ، وليس معناه ، كما يزعم الشيخ علي . ان نترك الناس فوضى تسحكم فيهم العواطف والشهوات ، ليس لهم حدود يعفون عندها ، ولا معالم يسهون اليها .

ولو لم يكن معناه كما ذكرنا لهدم آيات الاحكام المتعلقة بأمور الدنيا ، وصادم آيات كثيرة . كعوله تعالى : (وابغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا) (١) ، وقوله تعالى : (قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الررف ، قل هي للدين آمنوا في الحياة الدنيا حالصة يوم القيامة) (٢) . وقوله تعالى : (يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا) (٣) .

ولأن الحديث الثاني وارد في تأبير التخل وتلغيحه . ويحري فيما يشبه ذلك

(١) القصص : ٧٧ .

(٢) الاعراف : ٣٢ .

(٣) المائدة : ٨٧ .

من شؤون الزرائع وغيرها من الأمور التي تجيء الشريعة بتعليمها ، وإنما تجيء لبيان أحكامها من حل وحرمة ، وصحة وفساد ، وسحر ذلك . يعلم ذلك من له صلة بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وهل يجزىء الشيخ علي أن يسلم الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا من الدين ، وسرك الناس لأهوائهم ، ويقول : «إن ذلك من الأغراض الدنيوية التي أنكر النبي صلى الله عليه وسلم . أن يكون له فيها حكم وتدبير» ، ويدعي على النبي ، صلى الله عليه وسلم . هذه الدعوى ؟

وهل يرى الشيخ علي أن تدبير أمور الدنيا ، وسياسة الناس أهون عند الله من مشية يقول الله في شأنها : (ولا تمش في الأرض مرحاً) (١) ، وأهون عند الله من شيء من المال يقول الله في شأنه : (ولا تؤنثوا السفهاء أموالكم) (٢) ، ويقول أيضاً : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) (٣) ، وأهون عند الله من صاع شعير أو رطل ملح يقول الله في شأنهما : (أو فوا الكيل ولا تكونوا من الخسرين . وروا بالمسطاس المستقيم) (٤) .

ومادا يعمل الشيخ في مثل قوله تعالى : (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) (٥) . وقوله تعالى : (وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) (٦) ، وقوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) (٧) ، وقوله تعالى : (لا تأكلوا أموالكم بيسكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) (٨) ، وقوله تعالى في شأن الزوجين : (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريداً إصلاحاً يوفق الله بينهما) (٩) . وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تسألوا وتسلموا على أهلها) (١٠) .

ومادا يعمل الشيخ علي في مثل ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما : أن

-
- (١) الإسراء : ٣٧ .
 - (٢) النساء : ٥ .
 - (٣) الإسراء : ٣٤ .
 - (٤) الشعراء : ١٨١ .
 - (٥) النساء : ١٠٥ .
 - (٦) المائدة : ٤٩ .
 - (٧) النساء : ٥٨ .
 - (٨) النساء : ٢٩ .
 - (٩) النساء : ٣٥ .
 - (١٠) المور : ٢٧ .

ابنة النضر ، اخت الربيع ، لظمت جارية فكسرت سننها ، فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر بالقصاص ، فقالت أم الربيع : يا رسول الله ، اتقتص من فلانة ؟ لا والله ؟ فقال : « سبحان الله يا أم الربيع !! كتاب الله القصاص » . ومثل ما رواه البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله . رضي الله عنهما ، انه قال : قضى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، بالشفعة في كل ما لم يقسم . فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . وما رواه ايضا عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، انه قال : قضى النبي ، صلى الله عليه وسلم ، اذا تشاجروا في الطريق بسبعة اذرع . وما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، ان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قضى بيمين وشاهد .

٣

ومن حيث انه رغم ان الدين لا يمنع من ان جهاد النبي ، صلى الله عليه وسلم ، كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ، ولا لابلاغ الدعوة الى العالمين .

فقد قال في ص ٥٢ : « وظاهر اول وهلة ان الجهاد لا يكون لمجرد الدعوة الى الدين ، ولا لحمل الناس على الايمان بالله ورسوله » (١) .

ثم قال في ص ٥٣ : « واذا كان صلى الله عليه وسلم قد لجأ الى القوة والرهبة ، فذلك لا يكون في سبيل الدعوة الى الدين ، وابلاغ رسالته الى العالمين ، وما يكون لنا ان نفهم الا انه كان في سبيل الملك » (٢) .

فالشيخ علي في كلامه هذا يقطع عن جهاد النبي . صلى الله عليه وسلم ، كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ، ولا لابلاغ الدعوة الى العالمين .

وفي كلامه الذي سنذكره رغم ان الدين لا يمنع من ان جهاده صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك .

فقد قال في ص ٥٤ : « قلنا ان الجهاد كان آية من آيات الدولة الاسلاميه . ومثالا من امثلة الشؤون الملكية ، وإليك مثالا آخر : كان في زمن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، عمل كبير متعلق بالشؤون المالية من حيث الايراد والمصروفات ، ومن

(١) ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٤٧ .

(٢) ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٤٨ .

• حيث جمع المال من جهاته العديدة (الزكاة والجزية والغنائم الخ. . ومن حيث يورع ذلك كله بين مصروفه ، وكان له ، صلى الله عليه وسلم ، سعاة وجباة يتولون ذلك له . ولا شك أن تدبير المال عمل ملكي ، بل هو من أهم معومات الحكومة» (١) .

ثم قال في ص ٥٥ : «إذا برجع عند بعض الناظرين اعتبار تلك الامثلة ، واطمان الى الحكم بأنه صلى الله عليه وسلم كان رسولا وملك ، فسوف يعترضه حينئذ بحث آخر جدير بالتفكير ، فهل كان دُسيسه صلى الله عليه وسلم للمملكة الإسلامية ونصرفه في ذلك الجانب شيئا خارجا عن حدود رسالته صلى الله عليه وسلم ، أم كان جزءا مما بعثه الله له وأوحى به اليه ؟ فأما أن المملكة النبوية عمل منفصل عن دعوة الاسلام وخارج عن حدود الرسالة ، فذلك رأي لا يعرف في مذاهب المسلمين ما يشاكله ولا نذكر في كلامهم ما يدل عليه ، وهو على ذلك رأي صالح لا يذهب اليه . ولا يرى القول به يكون كفرا ولا الحادا ، وربما كان محمولا على هذا المذهب ما يراه بعض الفرق الإسلامية من انكار الخلافة في الاسلام مره واحده . ولا يهولك أن تسمع أن للنبي ، صلى الله عليه وسلم ، عملا كهذا خارجا عن وطيفة الرسالة ، وأن ملكه الذي شيده هو من قبيل ذلك العمل الديبوي الذي لا علاقة له بالرسالة . فذلك قول أن انكره الأذن ، لأن التشديد به غير مألوف في لغة المسلمين . فعواعد الاسلام ومعنى الرسالة وروح الشريعة وتاريخ النبي ، صلى الله عليه وسلم ، كل ذلك لا يصادم رأيا كهذا ولا يستعظمه ، بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسندا . ولكنه على كل حال رأي براه بعيدا» (٢) .

نعلم من كلامه هذا أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي ، صلى الله عليه وسلم ، كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ، ولا لإبلاغ الدعوة الى العالمين ، وهذا أقل ما يؤخذ عليه في مجموعة نصوصه .

على أنه لم ينف عند هذا الحد ، بل كما جوز أن يكون الجهاد في سبيل الملك ، ومن الشؤون الملكية جوز أن تكون الزكاة والجزية والغنائم ونحو ذلك في سبيل الملك أيضا . وجعل كل ذلك على هذا خارجا عن حدود رسالة النبي ، صلى الله عليه وسلم ، لم ينزل به وحى ، ولم يأمر به الله تعالى .

ومن حيث أن دفاع الشيخ علي بموله : «أنا قد استقصينا الكتاب أيضا فلم نجد ذلك القول فيه ، وربما كان استنتاجا لم نهتد الى مقدماته» غير صحيح ، لأن ما ألهم به بجده صريحا في صحيفة ٥٢ و ٥٣ وفي ص ٥٥ (٣) حيث يقول : «وهو على

(١) ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٤٨ .

(٢) ويقابلها في هذه الطبعة ص - ١٤٨ .

(٣) ويقابلها في هذه الطبعة الصفحات : ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٨ .

ذلك راي صالح لان يذهب اليه ، ولا نرى الفول به يكون كفرا ولا الحادا» ، حيث يقول بعد ذلك : «فقواعد الاسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي ، صلى الله عليه وسلم ، كل ذلك لا يصادم رايًا كهذا ولا يستعظمه ، بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسندا» .

ومن حيث ان دفاع الشيخ علي بقوله : «انه راي من الآراء لم يرص به» ومذهب رفضنا آخر الامر ان نذهب اليه» غير مطابق للواقع ، لانه قال : «وهو على ذلك راي صالح لان يذهب اليه» الى آخره . وقوله بعد ذلك : «ولكنه على كل حال راي نراه بعيدا» . لا ينفعه ، فانه مع قوله : وهو على ذلك راي صالح لان يذهب اليه ، الى آخره ، اسلوب تجويز لا اسلوب رفض . يعرف ذلك من له الملم بالمنطق واساليب الكلام .

وقال الشيخ علي في دفاعه بعد ذلك : «بل نحن قررنا ضد ذلك على حسط مستقيم ص ٧٠ حيث قلنا : ...» وفي سبيل هذه الوحدة الاسلامية ناصل عليه السلام بلسانه وسنانه» (١) .

وقلنا في ص ٧٩ : «لا يرينك هذا الذي ترى احيانا في سيرة النبي . صلى الله عليه وسلم ، ويبدو لك كأنه عمل حكومي ، ومظهر للملك والدولة ، فانك اذا تأملت لم تجدده كذلك ، بل هو لم يكن الا وسيلة من الوسائل التي كان عليه ، صلى الله عليه وسلم ، ان يلجأ اليها تثبيتا للدين وتأييدا للدعوة ، وليس عجيبا ان يكون الجهاد وسيلة من تلك الوسائل» (٢) .

ودفاعه هذا لا يجدي ، فانه زعم ان ما قاله هنا لما اتهم به . والواقع انه ليس ضدا ، لانه ساقه محتملا ان يكون نضاله وجهاده عليه الصلاة والسلام مما خرج عن حدود رسالته صلى الله عليه وسلم ، وان يكون جزءا مما بعثه الله له واوحى به اليه على الرايين للدين فورهما الشيخ علي ، فالتهمة الموجهة اليه باقية .

والشيخ علي بذلك لا يمنع ان يصادم صريح آيات الكتاب العزيز . فضلا عن صريح الاحاديث الصحيحة المعروفة ، ولا يمنع ان ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة .

قال الله تعالى : (فقاتل في سبيل الله) (٣) وقال تعالى : (فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة) (٤) ، وقال تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون

(١) ويقابلها في هذه الطبعة ص ١٥٧ .

(٢) ويقابلها في هذه الطبعة ص ١٦٦ .

(٣) النساء : ٨٤ .

(٤) النساء : ٧٤ .

فتنة يكون الدين لله (١) . وقال تعالى : (واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (٢) . وقال تعالى : (حد من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) (٣) . وقال تعالى في بيان مصارف الزكاة : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها وأولائه قلوبهم وفي أبرقاف والفارمين وفي سبل الله وابن السبيل فريضه من الله) (٤) . وقال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الدين أو سوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاعرون) (٥) . وقال تعالى : (واعلموا أن ما غنم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى والمساكين وابن السبيل) (٦) .

٣

ومن حيث إنه رغم أن نعام الحكم في عهد النبي . صلى الله عليه وسلم . كان موضع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجب الحيرة . فقد قال في ص ٤٠ : «لاحظنا أن حال القضاء زمن النبي . صلى الله عليه وسلم . غامض ومبهمة من كل جانب» (٧) .

وقال في ص ٤٦ : «كلما معنا في حال القضاء زمن النبي . صلى الله عليه وسلم . وفي حان غير القضاء أيضا من أعمال الحكم وأنواع أولايه وجدنا إبهاما في البحث شراند . وخفاء في الأمر بشند » ثم لا تزال حيرة الفكر تنقلنا من سس الى لبس وتردنا من بحث الى بحث الى أن ينتهي اضطرابنا الى غايه ذلك المجال المشئيه الحائر» (٨) .

وقال في ص ٥٧ : «إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد أسس دولته سياسية أو شرع في تأسيسها فلماذا خلت دولته اذا من كثير من أركان الدولة ودعائم الحكم ؟ ولماذا لم يعرف نظامه في تعيين القضاة والولاة ؟ ولماذا لم يحدث الى رعيته في نظم الملك وفي قواعد الشورى ؟ ولماذا ترك العلماء في حيرة واضطراب من امر النظام الحكومي في زمنه ؟ ولماذا ، ولماذا ؟ يريد أن يعرف منشأ ذلك الذي يبدو للناظر كأنه إبهام أو اضطراب أو نقص أو ما شئت فسمه في بناء الحكومه أيام النبي .

(١) البقرة : ١٩٣ .

(٢) البقرة : ٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠ ، النساء : ٧٧ ، النور : ٥٦ ، الممل : ٢٠ .

(٣) التوبة : ١٠٣ .

(٤) التوبة : ٦٠ .

(٥) التوبة : ٢٩ .

(٦) الاسمان : ٤١ .

(٧) انظر هذا النص في ص ١٤٣ من صيغة هذه .

(٨) انظر هذا النص في ص ١٥٠ من طبعته هذه .

صلى الله عليه وسلم ؟ وكيف كان ذلك وما سره ؟» (١) .

وهذا تصريح من الشيخ علي بما شئت التهمة .

وإذا كان قد اعترف ببعض انظمته للحكم في الشريعة الإسلامية فانه بعض الاعتراف وقرر ان هذه الانظمة ملحقه بالعدم .

قال في ص ٨٤ : «ربما امكن ان يقال ان تلك العوائد والآداب والشرائع التي جاء بها النبي ، صلى الله عليه وسلم . للامم العربية ولغير الامم العربية ايضا كانت كثيرة . وكان فيها ما يمس الى حد كبير اكثر مظاهر الحياة في الامم . فكان فيها بعض انظمة للعقوبات والجيش والجهاد والبيع والمداينة والرهن . ولآداب الجلوس والمشي والحديث . وكثير غير ذلك» ثم قال : «ولكنك اذا تأملت وجدت ان كل ما شرعه الاسلام واخذ به النبي المسلمين من انظمته وقواعد وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل من اساليب الحكم السياسي . ولا من انظمة الدولة المدنية . وهو بعد اذا جمعته لم يبلغ ان يكون جزءا يسيرا مما يلزم لدولة مدنية من اصول سياسية وقوانين» (٢) .

ومن حيث انه قال في دفاعه : انه ساق ذلك مساق الاعتراض على من يقول ان النبي . صلى الله عليه وسلم ، كان صاحب حكومة ، وانه اخذ في رد الاعتراض عقيب وجهه . ولكن رد الاعتراض بجوابين لم يرفض واحدا منهما ص ٥٩ (٣) و ٦٣ (٤) فالتهمة باقية .

وقد رضي لنفسه بعد ذلك من هنا هو قوله : «انما كانت ولايته محمد ، صلى الله عليه وسلم ، على المؤمنين ولايه الرسالة غير مشوبة بشيء من الحكم» ص ٨٠ (٤) . وهذه هي الطريقة الخطيرة التي خرج اليها ، وهي انه جرد النبي ، صلى الله عليه وسلم . من الحكم . وقال : «رسالة لا حكم ، ودين لا دولة» .

وما زعمه الشيخ علي مصادم لصريح القرآن الكريم . فقد قال الله تعالى : (إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) ٥١ . وقال تعالى : (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء) ١٦١ . وقال تعالى : (وانزلنا اليك الذكر لبيان للناس

(١) انظر هذا النص في ص ١٥٠ من طبعنا هذه .

(٢) انظر هذا النص في ص ١٦٩ من طبعنا هذه .

(٣) انظر هذا النص في ص ١٥١ من طبعنا هذه .

(٤) انظر هذا النص في ص ١٥٣ من طبعنا هذه .

(٥) الباء : ١٠٥ .

(٦) النحل : ٨٩ .

ما أنزل إليهم) (١١) ، وقال تعالى : (فإن سارعت في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) (١٢) ، ومعلوم أن الرد إلى الله بالرجوع إلى كتابه العزيز ، وأرد إلى الرسول بالرجوع إلى سنة صلى الله عليه وسلم ، وقال تعالى : (الوم اكنت لكم ديكماً واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) (١٣) ، وأدين عند المسلمين ما جاء به محمد ، صلى الله عليه وسلم ، من عند الله في معاملته أحوالاً والمخوف .



٤

ومن حيث أنه زعم أن مهمة النبي ، صلى الله عليه وسلم ، كانت بلاعاً للشريعة مجرداً عن الحكم والتنفيذ فقد قال الشيخ علي في ص ٧١ : «ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، لم يكن له شأن في الملك السياسي ، وآياته متضافرة على أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاع المجرد من كل معاني السلطان» (١٤) .

ثم عاد فأكد ذلك فقال في ص ٧٢ : «القرآن كما رأيت صريح في أن محمداً ، صلى الله عليه وسلم ، لم يكن من عمله شيء غير إبلاغ رسالة الله تعالى إلى الناس ، وأنه لم يكلف شيئاً غير ذلك الإبلاغ ، وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه» (١٥) .

ولو كان الأمر كما زعم هو لكان ذلك رفضاً لجميع آيات الأحكام الكثيرة في القرآن الكريم ، ودون ذلك خرط القتاد .

وقد قال الشيخ علي في دفاعه : أنه قرر في مكان آخر من الكتاب بصراحة لا موارنه فيها أن للنبي صلى الله عليه وسلم سلطاناً عاماً ، وأنه نازل في سبيل الدعوة بلسانه وسنانه .

وهذا دفاع لا يجدي ، إذ لو كان معنى ذلك الذي قرره في ص ٦٦ (٦) و ٧٠ (٧)

(١) النحل : ٤٤ .

(٢) النساء : ٥٩ .

(٣) المائدة : ٣ .

(٤) انظر هذا النص في ص ١٥٥ من طبعتنا هذه .

(٥) انظر هذا النص في ص ١٦١ من طبعتنا هذه .

(٦) انظر هذا النص في ص ١٥٥ من طبعتنا هذه .

(٧) انظر هذا النص في ص ١٥٨ من طبعتنا هذه .

كما أشار الله أن عمل رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، السماوي يتجاوز حدود البلاغ المجرد عن كل معاني السلطان . لما كان سائفاً أن يقول بعد ذلك في ص ٧١ أن آيات الكتاب مضافرة على أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد عن كل معاني السلطان ، وأن يقول بعد ذلك في ص ٧٣ : أن القرآن صريح في أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن من عمله شيء غير إبلاغ رسالة الله تعالى إلى الناس ولم يكلف شيئاً غير ذلك الإبلاغ وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه .

والواقع أن السلطان الذي أنبته إنما هو السلطان الروحي ، كما صرح به في مذكرة دفاعه ، حيث قال فيها : « أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، يتولي على كل ذلك السلطان . لا من طريق القوة المادية واختصاص الجسم ، كما هو شأن الملوك والحكام ، ولكن من طريق الإيمان به إيماناً قلبياً والخضوع له خصوصاً روحياً . فكان دفاعه اثباتاً للتهمة لا نفيها لها .

على أنه قد نسب في ص ٦٥ (١) و ٦٦ (٢) اسلطان إلى عوامل أخرى من نحو الكمال الخلقي والتميز الاجتماعي . لا إلى وحي الله وآيات كتابه الكريم ، كما أنه جعل الجهاد في موضع آخر من كتابه وسيله كان على النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أن يلجأ إليها لتأييد الدعوة ، ولم ينسبها إلى وحي الله وأمره .

وكلام الشيخ علي مخالف لصريح كتاب الله تعالى الذي يرد عليه زعمه ويثبت أن مهمته صلى الله عليه وسلم ، تجاوزت إبلاغ أي غيره من الحكم والنعيد ، فقد قال الله تعالى : (إنا أنزلنا إليك الكتاب باحوق لتحكم بين الناس بما أراك الله) (٣) . وقال تعالى : (وأن احكم بينهم مما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل إليك) (٤) ، وقال تعالى : (وقل آمب بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بسكم) (٥) . وقال تعالى : (وقالواهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) (٦) . وقال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاعرون) (٧) ، وقال تعالى : (فما لى سبيل الله) (٨) . وقال تعالى :

(١) انظر هذا النص المشار اليه في ص ١٥٥ من نفسا عدد .

(٢) انظر النص المشار اليه في ص ١٥٥ من نفسا عدد .

(٣) النساء : ١٠٥ .

(٤) المائدة : ٤٦ .

(٥) النور : ١٥ .

(٦) الانعام : ٣٩ .

(٧) النور : ٢٩ .

(٨) النساء : ٨٤ .

(يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال (١) . وقال تعالى : (وان حنحوا للسلم فاحس لها ونوكن على الله) (٢) . وقال تعالى : (وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلحوا بينهما . فان بغت احدهما على الاخرى ففانتوا السي ببعي حتى نفيء الى امر الله) (٣) .

وكلام الشيخ علي مخالف ايضا لصريح السسه الصحيحه . فقد روى البخاري في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم قال : «امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله . وان محمدا رسول الله . ويعيموا الصلاه ، ويؤنوا الركاه . فادا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام» . وروى عن ابي م لمه . عن ابي هريره . رضي الله عنه ، انه انى النبي . صلى الله عليه وسلم . برجل قد شرب فقال : اصربوه . وروى عن عروه . رضي الله عنها . ان فريشا اهنهم المرأة المحروميه التي سرفت . وقالوا : من يكلم رسول الله . صلى الله عليه وسلم . ومن يجريء عليه الا اسامة . حب رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فكلم رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فقال : «اتسمع في حد من حدود الله ؟» ثم قام فخطب فقال : «يا أيها الناس . . اما اصل من قبلكم انهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه . واذا سرق الضعيف فيهم اقاموا عليه الحد . وأيم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرفت لقطع محمد يده» .

فهل يجوز ان يقال بعد ذلك في محمد ، صلى الله عليه وسلم : ان عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان ، وانه لم يكلف ان يأخذ الناس بما جاءهم به ولا ان يحملهم عليه ؟

وهل يجوز ان يقال بعد ذلك في القرآن الكريم انه صريح في انه صلى الله عليه وسلم لم يكن من عمله شيء غير ابلاغ رسالته الله الى الناس وليس عليه ان يأخذ الناس بما جاءهم به ولا ان يحملهم عليه .



ومن حيث انكر اجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام ، وعلى انه لا بد للامة ممن يقوم بامرها في الدين والدنيا . فقد قال في ص ٢٢ : « اما دعوى الاجماع في

(١) الباء : ٦٥ .

(٢) الانفال : ٦١ .

(٣) المحرات : ٩ .

هذه المسألة - وجوب نصب الإمام - فلا نجد مسوغا لقبولها على أى حال ، ومحال إذا طالبناهم بالدليل أن يطهروا بدليل على أننا مشتون لك فيما يلي أن دعوى الاجماع هنا غير صحيحة ولا مسموعة سواء أرادوا بها اجماع الصحابة وحدهم أم انصحاة التابعين أم علماء المسلمين أم المسلمين كلهم بعد أن يمهّد لهذا تمهيدا^(١) .

ادعى الشيخ علي في ذلك التمهيد أن حظ العلوم السياسية في العصر الاسلامي كان سيئا على الرغم من توفر الدواعي التي تحمل على البحث فيها واهمها أن مقام الخلافة منذ زمن الخليفة الاول كان عرسه للحدريين عليه . غير أن حركة المعارضة كانت تضعف وتغوى . ثم ساف بعض أمثله يؤيد بها ما يدعيه من أن الخلافة كانت قائمه على السيف والفؤاد لا على البيعة والرضا .

ولو سلم للشيخ ذلك جدلا لما تم له ما يرعاه من انكار اجماع الصحابة على وجوب نصب إمام المسلمين ، فإن اجماعهم على ذلك شيء واجماعهم على بيعته إمام معين شيء آخر . واختلافهم في بيعته إمام معين لا يعدح في انعاقهم على وجوب نصب الإمام ، أي إمام كان . وقد ثبت اجماع المسلمين على امتناع حل الوقت من إمام . ومن هنا ذلك بطريق التواتر . فلا سبيل الى الانكار .

وقد اعترف الشيخ علي عبد الرارقي في دفاعه بأنه ينكر اجماع على وجوب نصب الإمام بالمعنى الذي ذكره الفقهاء . وقال عن نفسه : أنه يقف في ذلك في صف جماعة غير قليلة من اهل القبلة (يعني بعض الخوارج والامم) . وهو دفاع لا يبرئه من أنه حرج على اجماع التواتر عند المسلمين ، وحسبه في بدعيه أنه في صف الخوارج لا في صف جماهير المسلمين . وهل وقوفه في صف الخوارج الذين حالقوا اجماع بعد انعقاده يسوغ له أن يخرج على اجماع المسلمين ؟ قال في «المواقف» وشرحه : «تواتر اجماع المسلمين في الصدر الاول بعد وفاة النبي ، صلى الله عليه وسلم ، على امتناع خو الوقت عن خليفة وإمام ، حتى قال أبو بكر ، رضي الله عنه ، في خطبته المشهورة حين وفاته عليه السلام : ألا إن محمدا قد مات ، ولا بد لهذا الدين من يوم بد . فبادر الكل الى قبوله ، ولم يقل احد : لا حاجة الى ذلك ، بل اتفقوا عليه . وقالوا : ننظر في هذا الامر ، وبكروا الى سقيفه بن ساعدة . وتركوا له أهم الأشياء . وهو دفن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، واختلافهم في التمسك لا يعدح في ذلك الاتفاق . ولم يزل الناس على ذلك في كل عصر الى زمننا هذا ، من نصبه إمام منع في كل عصر» .

وقد روى مسلم في صحيحه حديث حذيفة ، وقد جاء فيه أن النبي ، صلى الله عليه وسلم . قال : «يلزم جماعة المسلمين وإمامهم» . قلت : فإن لم يكن لهم إمام ؟

(١) انظر هذا النص في ص ١٢٧ من صفا هذه .

فان : « فاعتزل تلك اشرف كلها . ولو ان بعض على اصل شجرة حتى يدركك الموت » .
 وروى مسلم ايضا ان النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال : « من حلق يدا من طاعة
 لقي الله يوم القيامة ولا حرج له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » .
 وروى مسلم ايضا عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، انه قال : « كان بنو
 اسرائيل نسوسهم الانبياء ، كلما هلك نبي جمعهم نبي ، وانه لا نبي بعدي . وسكون
 خلفاء منكر » . قالوا : فما نامرنا ؟ قال : نوا ببيعة الاول فالاول . واعطوهم حقههم ،
 فان الله سائلهم عما اسرعاهم » . وروى مسلم ايضا عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ،
 انه قال : « انما الإمام جنة يعدل من ورائه وينفي به » . فان امر بعوى الله . عز
 وجل . وعدل كان له بذلك اجر ، وان امر بغيره كان عليه منه » .

٦

ومن حيث انه انكر ان القضاء وظيفة شرعية فقد قال في ص ١٠٣ « والخلافه
 ليسه في شيء من الخطط الدينية . كلا ولا القضاء ولا غيرها من وظائف الحكم
 ومراكز الدولة » . واما تلك كلها خطط سياسية صرفه لا شأن للدين بها فهو لم يعرفها
 ولم ينكرها ولا امر بها ولا نهى عنها ، واما نوكها لنا للرجع فيها الى احكام العمل
 وتحارب الامم ومواعيد السياسة » (١) .

وكلام الشيخ علي في دفاعه يفضي بان الدين ذهبوا الى ان اعضاء وظيفه
 شرعية جمعه مفرعا عن الخلافة ، فمن انكر الخلافة انكر القضاء .

وكلامه غير صحيح ، فالقضاء ثابت في الدين على كل تقدير تمسكا بالادلة
 الشرعية التي لا يستطيع رفضها . وقد ذكرنا فيما تقدم كثيرا من الآيات والاحاديث
 في الحكم والقضاء ، وسندكر شيئا من ذلك فيما ياتي :

وقال الشيخ علي في دفاعه : « ان الذي انكر انه خطة شرعية انما هو جعل القضاء
 وظيفه معنه من وظائف الحكم ومراكز الدولة ، واتخاذها مقاما ذا نظمه معينة
 واساليب خاصة » .

وهو دفاع غير صحيح ، فان عبارته في ص ١٠٣ فيها انكار ان القضاء نفسه
 خطة دينية . وقد رعم انه خطة سياسية صرفه لا شأن للدين فيها .

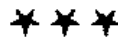
وقد نقل عن ميزان الشمراني في دفاعه : « ان الإمام احمد في اظهر رواياته يرى

١٤٠٠ ، انظر هذا النص في ص ١٨٢ من طبعنا هذه .

انه - اي القضاء - ليس من فروض الكفايات ولا يجب على من تعين له الدخول فيه وان لم يوجد غيره» .

وهذا دفاع عن القضاء نفسه ، وبذلك تبين ايضا انه قد انكر ان القضاء نفسه وظلفه شرعه لا جعل القضاء وظيفة معينة من وظائف الحكم ومراكز الدولة واتخاذها مقامها دا انظمة معينة واساليب خاصة . فلرمته التهمة .

واستناده الى ما نقله الشمراني في ميزانه عن الإمام احمد استناد لا ينفعه . فان الذي حرر من ميزان الشمراني اما هو الى باب ما يحرم من النكاح ، وقد ذكر ذلك الشمراني نفسه في ص ٨ من الجزء الاول من الميران . وكتاب الاقضية واقع بعد ذلك بسبعة عشر كتابا . فكتاب الاقضية في ميزان الشمراني لم يحرر حتى يكون ما فيه مستندا صحيحا . وقال صاحب (الاشاعة في اشراط الساعة) : ان الشمراني لم يحرر ميزانه في حياته ، وانه قال : لا احل لاحد ان يروي هذا الكتاب عني حتى تعرضه على علماء المسلمين ويجيزوا ما فيه . انتهى كلامه . والمعروف في كتب الحنابلة ان القضاء من فروض الكفايات راجع ص ٢٥٨ من الجزء الرابع من المنهى و ص ٩٦٨ من الاقناع و ص ٥٨٠ من المنع وقد ذكر محشيه عند قوله : «وهو فرض كفاية» ان ذلك هو المذهب . وذكر قولاً عن الإمام احمد بان القضاء سنه . فادا لم يكن القضاء فرض كفاية عند الإمام احمد فهو سنه عنده ، والمسنون من الخطوط الشرعية . فما زعمه الشيخ علي من انكار ان القضاء وظيفه شرعية وخطه دينية باطل ومصادم لآيات الكتاب العزيز . قال الله تعالى : (ولا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) (١) . وقال تعالى : (فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم عما جاءك من الحق) (٢) ، وقال تعالى : (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل) (٣) .



٧

ومن حيث انه يزعم ان حكومه ابا بكر والخلفاء الراشدين من بعده ، رضي الله عنهم . كانت لا دينية ، فقال في ص ٩٠ : «طبيعي ومعقول الى درجه ابتداهه الا يوجد بعد النبي ، صلى الله عليه وسلم ، زعامة دينية ، واما الذي يمكن ان يتصور وجوده قائما هو نوع من الزعامة جديد ليس متصلا بالرسالة ولا قائما على الدين هو ! ذا نوع

(١) النساء : ٦٥ .

(٢) المائدة : ٤٨ .

(٣) النساء : ٥٨ .

لا دني « (١) .

وهذه جراه لا دينيه ، فان الطبيعي والمفعول عند المسلمين الى درجة البداهة ، ان زعامه ابي بكر ، رضي الله عنه ، كانت دينيه ، يعرف ذلك المسلمون ، سلفهم وخلفهم جيلا بعد جيل . ولقد كانت زعامه على أساس «انه لا يد لهذا الدين ممن يقوم به» . وقد انعقد على ذلك اجماع الصحابة ، رضي الله عنهم اجمعين ، كما سبق .

ودفاع الشيخ علي بن الذي يقصده من ان زعامه ابي بكر لا دينية انها لا تستند الى وحى ، ولا الى رسالة ، مصححك موقع في الاسف ، فان احدا لا يوهم ان ابا بكر ، رضي الله عنه ، كان نبيا يوحى اليه حتى يعني الشيخ علي بدفع هذا التوهم .

لقد بايع ابا بكر ، رضي الله عنه ، جماهير الصحابة ، من انصار ومهاجرين على انه القائم بأمر الدين في هذه الامة بعد نبينا محمد ، صلى الله عليه وسلم ، فقام بالامر حير قيام ، ومثله في هذا بنية الخلفاء الراشدين .

وان ما وصم به الشيخ علي ابا بكر ، رضي الله عنه ، من ان حكومته لا دينيه لم يقدم على مثله احد من المسلمين ، فאלله حسبه .

ولكن الذي يطعن في مقام النبوة يسهل عليه كثيرا ان يطعن في مقام ابي بكر واحوانه الخلفاء الراشدين ، رضي الله عنهم اجمعين .

ومن حيث انه — علاوه على ما ذكر — ينفذ الشيخ علي في ص ٣٤ (٢) و ٣٥ (٣) من المسلمين موقف الطاعن على دليلهم الديني ، والخارج على اجماعهم المتواتر الذي انعقد على شكل حكومتهم الدينية ، او موقف المجيز للمسلمين اقامة حكومة بلشفية ، وكيف ذلك والدين الاسلامي فسي جملته وتفصيله يحارب البلشفية ، لان البلشفية فتنة في الارض وفساد كبير . لقد وضع الدين الاسلامي للمواريث احكاما يلجأ اليها احيانا غير المسلمين لما فيها من الرحمة والعدل ، واوجب على المسلمين مقادير من الصدقات تؤخذ من اغنيائهم فتزد على فقرائهم . وامر باقامة الحكومة الدينية التي تحفظ لكل ذي حق حقه ، ولكل عامل ثمرة عمله ، وجعل للدماء والاعراض والاموال حرمة لا يجوز انتهاكها ، وضرب على ايدي المفسدين في الارض ، وحسبنا في ذلك ان نقول : ان البلشفية تهدم نظام المجتمع الانساني ، وتضيع حكمة الله في جعل

(١) انظر هذا النص في ص ١٧٤ من طبعتنا هذه .

(٢) انظر هذا النص في ص ١٣٥ من طبعتنا هذه .

(٣) انظر هذا النص في ص ١٣٦ من طبعتنا هذه .

الناس درجات تنفع بعضهم من بعض (١) ، قال الله تعالى : (نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ، ليتخذ بعضهم بعضا سخريا) (٢) .

ومن حيث ان الشيخ علي يقول في ص ١٠٣ (٣) : «لا شيء في الدين يمنع المسلمين ان يسافروا الامم الاخرى في علوم الاجتماع والسياسة كلها ، وان يهدموا ذلك النظام الضيق الذي دلوا له واستكانوا اليه ، وان يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على احدث ما انتجت العقول البشرية وامتن ما دلت بجارب الامم على انه خير اصول الحكم» (٣) . . ومعوم ان اصول الحكم ومصادر التشريع عند المسلمين انما هي كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . واجماع المسلمين ، وليس هناك للمسلمين حير منها . والشيخ علي يطلب ان يهدموا ما بنوه على هذه الاصول من نظام حكومتهم (العتيق) ، ويطلب اليهم ان يبنوا حكومتهم وشؤونهم الدينية والدنيوية على اصول خير من اصولهم يجدونها عند الامم غير الاسلاميه ، فكيف يبيح دين الاسلام للمسلمين ان يهدموه .

ومن حيث انه يرسم في ص ٨٣ و ٨٤ (٤) ان النبي ، صلى الله عليه وسلم ، لم يغير شيئا من اساليب الحكم عند اي امه او قبيلة في البلاد العربية ، وانما تركهم وما لهم من قوصى او نظام . وهذا طعن صريح على محمد ، صلى الله عليه وسلم ، بانه لم يرسل لسعادة الناس في دينهم ودنياهم . وطعن صريح على كتاب الله تعالى بانه غير واف بما يلزم في الشؤون الاجتماعية . وقد قال الله تعالى : (وما ارسلناك الا رحمة للعالمين) (٥) . وقال تعالى : (اورحمته وسعت كل شيء فساكبتها للدين يتبعون ويؤتوا الركااء والدين هم باياننا يؤمنون . الذين يتبعون الرسول النبي الامي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل ، يامرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعرووه وبصروه واتبعوا النور الذي انزل معه اولئك هم المفلحون) (٦) . وقال تعالى : (اليوم اكملت لكم دينكم وانممت عليكم نعمتي ورضيت

(١) حدير بالملاحظة ان هيئة كبار العلماء لم تهتم سوى بسجريح النظام الشيعي ، ولم تلق بالا الى العلم السياسي الاخرى التي قال الشيخ علي عبد الرزاق ان للمسلمين ان يقيموها نظاما لحياتهم اذا راوها مخففة لمصلحتهم ، مثل الديمقراطية والعاشية . . الخ . . الخ . وهذا الاختيار والافتصار له معراه الذي يافى الضوء على موقفهم الاجتماعي والسياسي .

(٢) الرخرف : ٣٢ .

(٣) انظر هذا النص في ص ١٨٢ من طبعتنا هذه .

(٤) انظر هذا النص في ص ١٦٩ من طبعتنا هذه .

(٥) الانبياء : ١٠٧ .

(٦) الاعراف : ١٥٦-١٥٧ .

لكم الاسلام ديننا (١) .



ومن حيث انه يبين مما تقدم ان التهم الموجهة الى الشيخ علي عبد الرازق نابته عليه ، وهي مما لا يتناسب وصف العالمية وفاقا للمادة (١٠١) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ونصها :

« اذا وقع من احد العلماء ، ايا كانت وظيفته او مهنته ، ما لا يتناسب وصف العالمية ، يحكم عليه من شيخ الجامع الازهر باجماع سبعة عشر عالما معدا من هيئة كبار العلماء المنصوص عليها في الباب السابع من هذا القانون باخراجه من رتبة العلماء . ولا يعبل انظعن في هذا الحكم .

ويرتب على الحكم المذكور محو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الازهر ، والمعاهد الاخرى ، وطرده من كل وظيفة ، وقطع مرتباته في اي جهة كانت . وعدم اهليته لتلقيام بابه وطبيعة عمومية دينية كانت او غير دينية» .

فبناء على هذه الاسباب

حكمنا نحن شيخ الجامع الازهر باجماع اربعة وعشرين عالما معنا من هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ علي عبد الرازق ، احد علماء الجامع الازهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ، ومؤلف كتاب (الاسلام واصول الحكم) من زمرة العلماء .

صدر هذا الحكم بدار الادارة العامة للمعاهد الدينية في يوم الاربعاء ٢٢ الحرم سنة ١٣٤٤ (١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥) .

شيخ الجامع الازهر

من شيخ الازهر الى القصر الملكي (٢)

صاحب السعادة كبير الامناء بالنيابة ، بالاسكندرية . .

(١) المائدة : ٣ .

(٢) بد ان اصدرت هيئة كبار العلماء قرارها ضد الشيخ علي عبد الرازق ، ارسل الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الازهر الشيخ محمد ابو القضل - وهو الذي راس محاكمة الشيخ علي عبد الرازق ارسل هذه البرقية الى القصر الملكي ، كي ترفع الى مقام الملك فؤاد . «النار» المجلد ٢٦ ، العدد ٥ في ٣٠ صفر سنة ١٣٤٤ هـ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م ص ٢٩٢ .

أرجو أن ترفعوا إلى السدة العلية الملكية ، عني . وعن هيئة كبار العلماء . وسائر العلماء ، فروض الشكر وواجبات الحمد والثناء على أن حفظ الدين في عهد جلالة مولانا الملك من عبث العابثين والحاد المحدثين ، وحفظت كرامه العلم والعلماء .

وانا جميعا بنهل إلى الله ونضرع إليه أن يديم جلالة مولانا الملك مؤندا للدين ، ورافعا لشان الاسلام والمسلمين ، وأن يحرس بعين عنايته حضرة صاحب السمو الملكي الامير فاروق ، ولي عهد الدولة المصرية . انه سميع مجيب .

شيخ الجامع الازهر
(امضاء)

بعد قرار هيئة كبار العلماء حديث مع الشيخ علي عبد الرازق (١)

مراسل الصحيفة : فلما له: هل لك أن تجمل لي مطر رسالتك الجوهرية — وإن كما قد نشرنا عدة مقالات لزميلنا المسلم حسين التقي — ؟

فأجاب : إن فكرة الكتاب الأساسية ، التي حكم علي من أجلها ، هي أن الاسلام لم يفرز نظاما معيناً للحكومة ، ولم يفرض على المسلمين نظاما خاصا يجب أن يحكموا بمقتضاه ، بل ترك لنا مطلق الحرية في أن ننظم الدولة طبقا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي توجد فيها . مع مراعاة تطورها الاجتماعية ومراعاة مقتضيات الزمن .

قلنا : وماذا كانت فكرتك عن الخلافة ؟

أجاب : إن الخلافة ليست نظاما دينيا . والمرآن ، كما قلت في كتابي « لم يأمر بها ولم يشر » . وقد قلت أيضا : أن الدين الاسلامي يرى من نظام الخلافة — يرى بالاختصاص من الادواء التي عصفت به وعملت كثيرا على تأخير المسلمين في سيرهم

(١) في اليوم التالي لصدور قرار هيئة كبار العلماء على الشيخ علي عبد الرازق ، نشر جريدة «الورس اجيبس» حديثا له أجراه مندوبها معه في مسرله «وعلى «السياسة» اليومية هذا الحديث بنصه ونشرته في العدد ٨٦٦ في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٥ بحسب عنوان (الشيخ عبد الرازق مصلح الاسلام الجديد منسك بأرائه معتزم اذا دعا) . وهو عنوان «الورس اجيبس» — ومن تقدمه ما بعد الاستفتاء من الدباجة التي قدم بها مندوب الصحيفة للأسئلة والاجوبة . وهو حديث هام في تحديد الفكرة موضع الجدل التي قام عليها الكتاب .

نحو التقدم ، سواء من الوجهه الفكرية او العلمية او الاجتماعية او التشريعية . لقد شلت الخلافة كل بطور في شكل الحكومة عند المسلمين نحو النظم الحرة خصوصا بسبب العسف الذي انزله بعض الحلفاء بتعديم العلوم السياسية والاجتماعية ، فانهم قد صاغوها في حير قالب يتفق مع مصالحهم .

قلنا : اذن فالاسلام يترك المسلمين احرارا في انشاء الحكومة التي يرونها . وان يبحثوا من الوجهه العميه عن احسن شكل للحكومة يند حاجاتهم .

اجاب : نعم ، بلا ريب . واني انحدى اي عالم يقول بعكس ذلك وتؤيد رايه باي نص من القرآن او بحديث واحد . اعلم ان الاسلام دين حر قبل كل شيء . يلائم كل المصور والبنات .

قلنا : ولكن . هل الخليفة خليفة النبي ؟

اجاب : كلا . . وهذا مع الاسف خطأ شائع جدا . لقد اثبت في كتابي ان النبي لم يكن قط ملكا ، وانه لم يحاول قط ان ينشئ حكومة او دولة ، فقد كان رسولا بعنه الله ، وم يكن زعيما سياسيا .

قلنا : ان خصومك ، يا ذا الفضيلة ، زعموا انك اردت بكتابك ان نخدم مصالح حرب سياسي معين ؟

اجاب : هذا اخلاق ، واخلاق محض . لست عضوا في اي حرب ، ولقد لبثت دائما بعيدا عن المعارك الداخلية وعن كل نشاط سياسي . اني رجل دين ، ورجل شريعة . ولم يحملني على وضع كتابي الا غاية علمية ، وقد كتبتة بعيدا عن كل اهواء السياسة ، بل ليست لموضوع الكتاب علاقة بالسياسة ، فهو لم يتعد حدود العلم الخالص . يكفي ان تقرا الكتاب لتجزم بان حزبا سياسيا لا يستطيع ان يستخرج منه اية فائده . ولكن اشخاصا من ذوي الغايات والنيات السيئة هم الذين شوهوا آرائي ومسخوا النصوص ليفولوا بعكس ذلك .

قلنا : وما رايك في الحكم ؟

اجاب : انه باطل ، مخالف للدستور ، لان الدستور قد كفل حرية اراي لكل مصري .

قلنا : وهل توجد لمة سابقة له ؟

اجاب : كلا ، والحكم مؤسس على قانون صدر في ايام الخديوي عباس ، عقب

الاصراب الذي حدث في الازهر سنة ١٩٠٩ م. على انه لم يطبق قط قبل اليوم .

قلنا : وماذا يمكن ان يكون اثر الحكم على مستقبل الكتاب ؟

اجاب : لن يكون ثمة اثر ، لان الدستور يكفل حرية الرأي . واطن انه لن يخرق فيما يتعلق بكتابي . ولا اعتقد ايضا ان الحكم ينقص من كتابي في نظر الراي العام الاسلامي .

قلنا : هل يمكن ان نعتبرك زعيما للمدرسة ؟

اجاب : لست اعرف ماذا تعني بزعيم مدرسة ، فان كنت تريد بهذا ان لي اصارا ، فانه يسرني ان اصرح لك ان الكثيرين يرون رايي لا في مصر وحدها بل في العالم الاسلامي بأسره ، وقد وصنتني رسائل البريد من جميع اقطار العالم السي تعد اليها الاسلام .

قلنا : وهل تعتزم ، برغم الحكم ، ان تستمر في آرائك ، وان تستمر في نشرها؟

اجاب : بلا ريب . لان الحكم لم يعدل طريقة تفكيري .

قلنا : وبأي الوسائل ؟

اجاب : بكل الوسائل الممكنة ، كتأليف كتب جديدة ، ومقالات في الصحف ، ومحاضرات ، واحاديث .

قلنا : وهل يخرجك هذا الحكم من زمرة الاسلام ؟

— فغضب الشيخ لهذا السؤال — واجابنا بحدة : كلا على الاطلاق . لقد اخرجني الحكم من هيئة علماء الازهر ، وهي هيئة علمية اكثر منها دينية ، ولم ينشئها الدين الاسلامي . ولكن انشأها مشرع مدني لم تكن له اية صفة دينية ولاغراض ادارية . وعسى هذا فاني لن اكون في حسن الايمان والاحلاص للاسلام اقل من اولئك العلماء الذين قضاوا باخراجه .

رأي الشيخ علي عبد الرازق فسي حكم هيئة كبار العلماء (١)

إذا نحن سمينا ذلك الرأي الذي أبداه حضرات كبار العلماء ، كما سمود هم (حكم هيئة كبار العلماء) ، فلسنا نريد بذلك أن نعترف لتلك الهيئة بأن لها حقاً شرعياً أو قانونياً في أن تقوم من مقام الحاكم ، وبصدر علينا ذلك الحكم .

لقد قلنا وما زلنا نقول : أن حضراتهم لا يملكون ذلك الحق قانوناً . ولا يضرنا بعد ذلك في كثير ولا قليل أن نقول : (حكم هيئة كبار العلماء) .

الحكم الذي أصدرته الهيئة قديم ومعروف . وقد مضى وقت الكلام عليه ، وكهاف ما كان حوله من كلام . ليس الحكم جديداً . وأما الجديد وحادث اليوم فهو الأسباب التي بني عليها .

وتلك الأسباب في جملتها عبارة عن مباحث دينية ومناقشات علمية قد يكون من حق المشتغلين بالدين أو بالعلم أن يبحثوها كما تبحث مسائل العلم والدين . وهي لذلك جديرة بأن سئولها ، ولو من بعض جوابها ، ليكون للناس فيها رأي صحيح غير مدحول .

ظهرت أسباب الحكم بعد أن سلخ العموم في وضعها رمنا طويلاً ، لا نستطيع أن نحدده بالأيام ولا بالأسابيع . فلسنا نستطيع أن نقول ببند كم من الزمن الماضي أخذوا يكتبون أسباب الحكم ، ولكن الذي نستطيع أن نقوله من غير تردد : هو أن الناس قد أخذوا يطالبون بتلك الأسباب منذ عشرين يوماً على الأقل ، وأن خمسة وعشرين عالماً كبيراً من هيئة كبار العلماء يتساندون فيما بينهم ويتعاونون مدة شهر إلا قليلاً في كتابته تلك الأسباب . ولأنك هم أنفسهم الذين رفضوا أن يمهلونا لكتابه دفاعنا عن أنفسنا والرد على الهمم التي استحلصوها بعد عمل أشهر وأيام . ثم ابوا أن يكون لنا أكثر من اثني عشر يوماً لكتابة الدفاع عنها .

ظهرت أسباب الحكم التي نظاهرت على وصفها أيدي كبار العلماء ذلك الزمن الذي نعرف أو لا نعرف ، وسيكون لك رأي فيها متى كشفنا لك عن دخالها وأريناك ما اشتملت عليه . أما الآن فنكتفي بأن نسجل على حضرات السادة كبار العلماء ، أو

(١) نشر «السياسة» اليومية مقال الشيخ علي عبد الرازق هذا في العدد ٨٨٤ في ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م ، في شكل افتتاحية للصحيفة .

سجل لهم . رجوعهم عن مارق لجوا فيه او كادوا ، ولو لم يرجعوا لكان شأنهم فيه مما لا يرصى .

لفقد كانت الهممة التي أعلنها بها . وطلبنا للمحاكمة من أجلها : ان كتابا قد اشتمل على اشياء «لا تصدر من مسلم . فضلا عن عالم» . . . وتلك بهمة شيعية ترميها سهم ذي شعبتين : فهي ترمي الى اخراجنا من رمره العلماء أولا ، ولعل ذلك قد يهون . وترمي الى اخراجنا -والعياد بالله- من عداد المسلمين ثانيا . وتلك التي لا يرضى بها . ولا نبجها لأحد .

ولعد أهمتنا الهممة الثانية . حتى هابت الاولى بحاسها . فلم يفكر يوما في رمره العلماء . ولا عسا ان يخرج منها او نبغى فيها . ولا شغلنا امرها . ولا فكروا في الاحتفاظ بها . واذا ذكر الدين فما قيمة الرمر ؟ وهل تكون الا هباء او نرابا او شيئا مما يصغر في النفس لا شر له . ولا النعاب اليه . ولا عايه به . ولا قيمة له . وكل ذلك فوق التراب تراب .

كنا وجلين . نعجب للقوم . يهتموننا في ديننا . ويحاولون ان يعتدوا علينا فيه . وما كنا نخاف منهم ان يتزعوا من قلبنا ايمانه ، ولا من نفسا يقيها . ولا ان يخرجونا بحق من ديننا الذي يدين الله به . ولكننا جعنا عليهم ان يتورطوا حتى يزعموا انهم حكام على القلوب . حراس على العقائد . وان بيدهم مفاتيح هذا الدين . يدخلون في حظيرته من يشاءون .

كنا وجلين نعجب لهم كيف يهتموننا في ديننا ؟ وما هم باحسن منا ديننا ، ولا اقوى بالله يقينا ، ومن لهم بالحكم في ايماننا والتعرض لاسلامنا ؟

لفقد حمدنا الله لما وللقوم حين قرأنا اسباب حكم هيئة كبار العلماء فوجدناهم تراجعوا عن اتهامنا بشيء (لا يصدر من مسلم) ، وقصروا بحثهم على رمره العلماء وما يناسبها وما لا يناسبها .

لا جرم اننا تميلنا مسرورين اخراجنا من زمرة العلماء ، وقلنا كما يقول القوم الذين اذا خلصوا من الاذى . «الحمد لله الذي اذهب عنا الادي وعافانا» .



لم يترك حضرات السادة كبار العلماء ديفا في كتاب (الاسلام واصول الحكم)

الا اثاروه ، ولا صحيفه من صحائفه الا استنتفوا (١) ما بين سطورها . ولا جملة فيه الا قلبوها رأسا على عقب . ولا حرفا من حروفه الا بحثوه طورا لبطن . فصوا في ذلك شهورا دوات عدد . تمدهم من صغار العلماء لجان ولجان . ويناصرهم في بحثهم أعوان وأعوان ، ثم لم يظفروا بعد ذلك الجهد المضني الا بملاحظات سبع هي كل ما استطاعوا ان يعددوه عينا ويأخذوها به .

لقد كنا نود لو ان حضرات السادة كبار العلماء اتخذوا موضوع الكتاب الذي هو جوهري فيه موضع المناقشة بيننا وبينهم ، لنعرف ويعرف العام كله اينما واينهم اهدي سبلا .

وددنا لو واجهنا حضرات السادة على صراط سوي وتنازعا معهم من اول الامر وفي صراحه بليغ بالعلماء وترضي العلم في لب الكتاب وفي جوهرة وفي الموضوع الذي كتباه فيه ، دون ان تلوي بنا السبيل وتحرف الجادة ويند البحث بنا بعيدا عن الموضوع وتشغلنا الاعراض عن الجواهر وتصرفنا القشور عن اللباب (٢) . ولكن القبط السبع التي اعتصرها حضرات السادة من كتابنا اعنصارا ، وحسبوا موضع مناقشة بيننا وبينهم واتحدوها حجة علينا لهم هي خارجة عن موضوع الكتاب الا نقطة واحدة منها ، بل هي من المباحث التي جاءت في الكتاب عرضا او شبيها عرض ، وليست من الاغراض التي قصدنا اليها وتناولنا بحثها الا في الدرجة الثانية من الاهمية ، او دون الدرجة الثانية .

وليس يضير الكتاب ولا يطعن في موضوعه ولا ينقص من قيمة المباحث الاساسية فيه ان تكون صحيحة او فاسدة تلك النقط التي جاءوا بها بعيدا عن الموضوع ، واخذوها من الكتاب تأويلا او استنتاجا .

والواقع اننا كمؤلفين واصحاب رأي معين ومذهب جديد في مسألة من المسائل لا يهمننا ان يكون حضرات العلماء قد اصابوا او اخطأوا في اكثر تلك الملاحظات التي ناقشوا بها الكتاب خارج موضوعه الاصلي ، فان ذلك لا يؤثر مطلقا في مذهبنا ولا يضعف من رأينا .

ولو شئنا لوافقنا حضراتهم وقبلنا منهم تلك الملاحظات وأرضيناهم وأرضينا

(١) الكلام من هنا هو مقال ثان للشيخ علي عبد الرازي ، يملق فيه على حكيم هيئة كبار العلماء ، ويتناول فيه صلب الموضوع . . . ولقد نشرته «السياسة» اليومية بالعدد ٨٨٦ في ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥م في شكل افتتاحية لها .

(٢) هذه اشارة هامة من صاحب الكتاب الى الفرض الاساسي الذي افله من اجله ، والذي دار من حوله العلماء دون ان يلعبوه لعبا كافيا ، لان ذلك الفرض كان هو المحرك الخفي لكل الصراعات التي قامت ضد الكتاب وصاحبه .

انفسنا وحدها من الكتاب كل تلك الجمل التي بنوا عليها القصور واقاموا فوقها الهياكل والقلاع ، ثم لوجدت الكتاب بعد ذلك سليما لم يتغير ، ولوجدت عنوانه باقيا وصحيحا كما هو (الاسلام واصول الحكم ، بحث في الخلافة والحكومة في الاسلام) ، ولبيّبت معدماته صحيحة ونتائجه ، ولما تنكرت لك مبادئه ولا غاياته .

هي الملاحظة الخامسة وحدها التي قد تتصل على نوع ما بموضوع الكتاب ، فاما الملاحظات الست غيرها فالحق انها خروج عن الموضوع ، وتنكب عن حدود البحث ، ومنزع في الجدل قد لا يرضى عنه كثير غير حضرات السادة العلماء .

لا حرم انه لا يهمننا من حيث الموضوع ، وقد كان لنا مساع ان نمر به معرضين ، غير مباليين برأيهم ، ولا آبهين لما يقولون .

لكننا نريد ان نقف بك وقفه وجيزة عند تلك الاسباب الستة ، ونحدثك عنها حديثا مجملا ، ونريك فيها نظرة عجيلى ، قبل ان ننتهي بك الى الوجه الخامس الذي قد يتصل بلب الكتاب وموضوعه وغايته .



قالوا واطالوا في الوجه الاول ، اننا جعلنا الشريعة الاسلامية شريعة روحية محضة ، لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا . .

انكروا وما زلنا ننكر اننا نعتقد ان الاسلام شريعة روحية محضة ، او اننا قرونا ذلك في الكتاب . ولكنهم صمموا على ان ذلك راينا ، وردوا علينا بما جاء فى القرآن وفى البخاري ومسلم من احكام دنيوية كما يقولون . . . الخ .

لسنا نريد ان نتوسع في مناقشة ذلك الوجه ، فقد علمت ان ذلك لا يعنيننا لانه خارج عن حدود الكتاب . ولكننا لانستطيع ان نجتاز بك هذا الموضوع من غير ان نلفتك الى ما فيه من فكتة قد تكون اساس رواية لاهل الاجيال القادمة ، ولا شيء ادعى للضحك من موقفى وموقف حضرات السادة في ذلك :

اب تفول ان الشريعة روحية محضة ؟

— لا ، انا لا اقول ذلك .

— واضح من كلامك «ان الشريعة الاسلامية عندك شريعة روحية محضة ، جاءت لتنظيم العلاقة بين الانسان وربه فقط . اما ما بين الانسان من المعاملات الدنيوية وندير الشؤون العامة فلا شأن للشريعة به وليس من عفاصدها» .

— ذلك كلام لم أقله ولا هو في الكتاب ، وإنما أنتم الذين جئتم به بحثا مسين
عندكم واستنتاجا .

— قلت : ان الدنيا هيته عند الله ولا قيمة لها ؟

— نعم .

— قلت : «ان كل ما جاء به الاسلام من عقائد ومعاملات وآداب وعقوبات فاما
هو شرع دني حالى لله تعالى ولمصلحة البشر الدينية لا غير» ؟

— نعم .

— انت تزعم في ص ٧٨ و٧٩ «ان أمور الدنيا قد تركها الله ورسوله ، صلى
الله عليه وسلم ، نتحكم فيها عواطف الناس وشهواتهم» .

— حرّم المول وضيعتم (المول) فاني قلت عواطفهم وشهواتهم وعقولهم .

— زعمت «ان ما جاء به الاسلام فهو للمصلحة الاخرية لا غير» ؟

— ذلك تحريف اخر ، فاني لم اقل المصلحة الاخرية وانما قلت المصلحة الدينية .

— هل نشطر الدين الاسلامي شطرين ؟

— لا .

— ماذا تعمل الايه ، وماذا تعمل في الحديث ، وماذا تعمل في كذا وكذا ؟

— اعمل كما يعملون سواء بسواء .
الحكمة

حيث ان المتهم قد جعل الشريعة الاسلامية شريعة روحية محضة لا علاقه لها
بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا ، وحيث ان ذلك ينافي وصف العالمية .
فلذلك

حكمتا عليه الخ

وانقض ملعبها وشاهدها علي ... ان الرواية لم تم فصولا (١) .

خطاب

من علي عبد الرازق الي وزير الحقانية (٢)

حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية ..

السلام عليكم ورحمة الله .

وصل اليّ امس القرار الصادر من هيئة كبار العلماء بتاريخ ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥ ، الذي يفصي باخراحي من زمرة العلماء عملا بالمادة ١٠١ من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية ، وقد علمت ان هذا القرار ابلغ لمعالكم لتنقيده ، وارى من حفي ان اتقدم لمعالكم بما يأتي :

١ - ان ذلك القرار باطل لصدوره من هيئة لا تملك الحكم المذكور ، لان قانون الازهر والمعاهد الدينية ، كما هو ظاهر من نصوصه ، موضوع للازهر والمعاهد الدينية التابعة له ، وسلطته التأديبية لا تتناول الا الاشخاص التابعين له في وظائفهم او اعمالهم ويتقاضون منه مرتبا او ما هو في حكم المرتب ، والطلبة المنتسبين اليه ، ولا يمكن لهيئة ان يمتد سلطانها الى الاشخاص الخاضعين لسلطتها بصرف صريح في قانون انشائها . ويمكن مراجعة قانون سنة ١٩١١ للجزم بهذا الرأي . وما كان

(١) لم يعاود الشيخ علي عبد الرازق الكتابة في نقد قرار هيئة كبار العلماء ، فلقد شملت الاحداث السياسية الناجمة عن تصدع الائتلاف الوراري الذي كان دائما بين الدستوريين والاتحاديين ، شملت جريدة «السياسة» وحرب الاحرار الدستوريين ، وحرمتها من هذا البحث الذي كان قد شرع فيه ، والذي وعد اناء الجزء الذي اجزه منه بتفصيل القول في لب الكتاب ه اي موضوع الخلافة .. ولقد تحدث الشيخ علي عن كتابه فيما بعد في صدد الرد على رئيس الوزراء بالنيابة يحي باشا ابراهيم ، سحر من الباشا الذي هاجم الكتاب دون ان يقرأه ، وهاجم المؤلف دون ان يعرفه ، وعجب كيف يتورد الباشا احداث ازمة وزارية بسبب كتاب لم يقرأه ؟! «السياسة» اليومية العدد ٩١٢ في ٦ اكتوبر سنة ١٩٢٥ م . كما تناول الموضوع تلميحا وعمزا عندما كتب في ذكرى ميلاد الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، معالا حوايه احمد عبد الله ورسوله قال فيه : «رمزك يا رسول الله ملكا ! وجمودك زعيم حكومة ! اد لم تدرك عقولهم من معاني العظمة والجلال الا تلك المظاهر . وحاش لله ما كان محمدا ملكا ، ولا كان زعيم حكومة . وبريء محمد من بسيلون الدماء انهارا في سبيل الملك ، حتى حول نبره الكريم » . (السياسة) اليومية ، العدد ٩٠٧ في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م (١٢ ربيع الاول ١٣٤٤هـ) .

(٢) في يوم الخميس ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م ارسلت نسخة الجامع الازهر حكمها الي الشيخ علي عبد الرازق ، تلمعه به ، فكتب هذا الخطاب الي عبد العزيز فهمي باشا ، وزير الحقانية ، براهه في بطلان القرار ، والتنبيه الي احتفاظه بحقوقه كقاض يتبع وظيفيا وزارة الحقانية . ونشرت «السياسة» اليومية هذا الخطاب في العدد ٨٨٦ في ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م .

للمشرع وهو يضع نظام الجامع الارهر ان يمد سلطة الجهة الناديبية فيه الى جهات الحكومه المختلفه التي وضعت لها قوانين اخرى حددت سلطتها على المواطنين التابعين لها . ولست بحاجة الى ان اذكر معاليكم بأن هيئة كبار العلماء كباقي الهيئات التي يجعل لها الشارع اختصاصات معينه تكون معدومه الولاية اذا جاورت اختصاصها المبين لها على سبيل الحصر في قانون اشائها ، ومعبر فيما جاور هذا الاختصاص معدومه الوجود معدومه الاثر . وقد ادليت بهذا الدوع عند انعقاد هيئة كبار العلماء ، ودون في محضر الجلسة .

وبما اني موظف في وزارة الحفانية ، وتابع لها بمسمى لانه ترتيب المحاكم الشرعية التي انا خاضع لاحكامها ، ولا علاقة لي بالازهر ، فيكون قرار العلماء باطلا ومعدوم الاثر بالنسبة لي .

٢ - ان هذا الفرار باطل لانه مخالف للدسور .

باطلاع معاليكم على قرار العلماء تجدون ان اخلاف بيننا وبين هؤلاء العلماء انما هو خلاف في الراي العلمي . وقد كفل الدستور المصري حرية الراي ، وقرر الفاء كل نص في كافة القوانين المعمول بها يخالف نصا من نصوصه ، فاذا كان لي حق ابداء الراي في حدود القانون العام ، وهذا الحق واجب الاحترام ، مكفول بالدستور الذي تمنح باحكامه ، فلا يمكن ان يكون استعمال هذا الحق جريمة او شبه جريمة يترتب عليها شيء من الجزاء .

اتشرف بأن اصع بين يدي معاليكم هاتين الملاحظتين ، رجاء النظر فيهما عند قرار العلماء . فضلا عن ذلك فان كتاب (الاسلام واصول الحكم) لم يكن على كل حال الا بحثا علميا ، وقد يخطيء العالم ويصيب ، ولكن البحث العلمي لا يمكن اعتباره ، بوجه من الوجود ، شيئا لا يناسب وصف العالمية ، ولا مما تنطبق عليه المادة ١٠١ المذكورة .

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول احترامي العظيم .

علي عبد الرازق

القاضي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية

اسئلة

الى مستشاري لجنة القضايا (١)

.....

وحيث اننا نشكك كثيرا

اولا : فيما اذا كان نص الفقرة الاولى من المادة ١٠١ من قانون الارهر بمره ١٠ سنة ١٩١١ يفصر الموضوع الذي تختص هيئة كبار العلماء بالنظر فيه على الافعال الشائنة التي تمس كرامة العالم كالفسق وشرب الخمر والميسر والرقص وما اشبه ذلك مما يتعلق بالسلوك الشخصي ، ام هو يتعدى ذلك الى الخطأ في الرأي فسي الابحاث العلمية الدينية ، من مثل ما نسب للشيخ علي عبيد الرازي ، ووقعت المحاكمة فيه (٢) ؟

ثانيا : على فرض ان اختصاص تلك الهيئة شامل بمقتضى النص لجريمة الفعل الشائن الماس بكرامة العالم ولجريمة الرأي معا ، فهل هذا النص مستمر النفاذ للآن فيما يتعلق بجريمة الرأي ، ولا تأثير لاحكام المواد ١٢ و١٤ و١٦٧ من الدستور فيها؟
ثالثا : ان كان نص الفقرة المذكورة عاما يشمل الجريمتين ، وكان لا تأثير لشيء من احكام الدستور فيه ، وكان الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ علي عبد الرازي من زمرة العلماء صحيحا ، فهل الفقرة الاخيرة من المادة ١٠١ المذكورة ، وهي المخصوص فيها على العقوبات النبعة هي ايضا واجبة التنفيذ . لم ينسخها شيء من احكام مواد الدستور المذكورة او غيرها من احكامه ؟.

لذلك نرسل لجنابكم اوراق هذا الموضوع رجاء عرضها على لحنه فصايسا الحكومة مجتمعة لدراسته وموافاتنا برأيها فيه . والرحاء عند البحث ملاحظة سلطة شيخ الجامع الارهر المبينة بالمادة الرابعة من القانون المذكور ، فانها بالنسبة للعلماء حاصة بالاشراف على سيرتهم الشخصية . . وكأنه يظهر لنا ان الفقرة الاولى من المادة ١٠١ المذكورة هي الوازع في هذا الصدد ، فقد يجوز ان يفسرها ذلك على ما

(١) بحث وزير الحداثة عبد العزيز فهمي باشا بهذه الاسئلة الثلاثة الى لجنة قسم القضايا بوزارة الحقتانية ، مستفسرا من اختصاص هيئة كبار العلماء وحماها في محاكمة الشيخ علي عبد الرازي وادابته . . وشرت «السياسة» اليومية هذه الاسئلة في عددي ٨٨٦ في ٧ ستمبر سنة ١٩٢٥ ، ٨٨٩ في ١٠ ستمبر سنة ١٩٢٥ . . ونحن نشبهنا هنا دون الدياحة . . .

(٢) كان اسماعيل حدقي باشا قد قرر انه هو والمرحوم فتحي باشا زعلول هما اللذان وسعا نص قانون الارهر هذا سنة ١٩١١م ، وقرر ان الفقرة الاولى من المادة ١٠١ مقصود بها السلوك الشخصي الشائن وليس الخطأ في الرأي ، واحتج بان النص الفرنسي لهذه الفقرة هو :
وترجمتها : «الذي يرتكب فعلا مزريا بوصفه العالي» .

يظهر .

وتعضلوا بقبول فائق الاحترام .

بولكلي في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥

اقالة وزير الحقانية (١)

نحن فؤاد الاول ملك مصر .

بعد الاطلاع على مرسومنا الصادر في ١٨ شعبان سنة ١٣٤٣ - ١٣ مارس سنة ١٩٢٥ - بتأليف الوزارة .

وساء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة .
رسمنا بما هو آت

المادة ١ - كلف علي ماهر باشا ، وزير المعارف العمومية ، القيام باعباء وزارة الحقانية الى ان يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمي باشا .

المادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تنفيذ هذا المرسوم .
صدر بسراي المنزه في ١٧ صفر سنة ١٣٤٤ - ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ .

(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
يحيى ابراهيم

وزير الحقانية بالنيابة
علي ماهر

حكم المجلس المخصوص بوزارة الحقانية

بتنفيذ حكم هيئة كبار العلماء وعزل الشيخ علي عبد الرازق من القضاء (٢)

بجلسة تأديب قضاة المحاكم الشرعية بوزارة الحقانية ببولكلي ، في يوم الخميس ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م - ٢٩ صفر سنة ١٣٤٤ هـ الساعة العاشرة وثلث صباحا، تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي علي ماهر باشا ، وزير الحقانية بالنيابة، وبحضور كل من حضرات : حضرة صاحب الفضية مفتي الديار المصرية الشيخ عبد الرحمن

(١) نص المرسوم الملكي الذي أصدره الملك فؤاد باقالة وزير الحقانية عبد العزيز فهمي باشا ، بسبب موقفه من تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء ضد الشيخ علي عبد الرازق . نشرته «السياسة» اليومية في العدد ٨٨٥ في ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م .

(٢) «النار» المجلد ٢٦ العدد الخامس في ٣٠ صفر سنة ١٣٤٤ هـ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م
ص ٣٨٧ - ٣٩١ .

فراعه. وحصره صاحب الفضيلة الشيخ احمد العطار، نائب المحكمه العليا الشرعيه،
وحصري الشيخ احمد مخلوف ، رئيس التفتيش الشرعي ، والشيخ عبد الجليل
عشوب . مفتش المحاكم الشرعية ، اعضاء . وحصره احمد محمد حسن افندي .
مدير اداره مكتب وزير الحمايه . صدر الحكم الآتي في قضية تأديب الشيخ علي
عبد الرازق :

المجلس

بعد الاطلاع على قرار هيئه كبار العلماء الصادر بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٤٤ هـ
الموافق ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥ م . وعلى الخطاب المرسل من الشيخ علي عبد الرارق
لمعالي وزير الحمايه بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ الذي يبين فيه اوجه دفاعه . .

ومن حيث ان المتهم قد اعلن قانونا بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ للحضور امام
هذا المجلس ولم يحضر . .

وبما ان فصله شيخ الجامع الازهر ومعه اربعة وعشرون عالما من هيئه كبار
العلماء قضوا بالاجماع في ٢٢ محرم سنة ١٣٤٤ الموافق ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥
باخراج الشيخ علي عبد الرارق من زمرة العلماء . بسبب ما اذاعه في كتابه : (الاسلام
واصول الحكم) .

وبما ان المادة الاولى بعد المائة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ الخاص بالجامع
الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ترتب على هذا الحكم طرد المحكوم عليه من
كل وظيفة . وقطع مرتباته في اية جهة كانت .

وبما ان مجلس تأديب القضاة الشرعيين (المنصوص عنه في قرار وزير الحمايه
الصادر في ٨ ابريل سنة ١٩١٧) وهو الذي يملك عزل القضاة الشرعيين بصفة
نهائية ، هو كذلك بطبيعة الحال الجهة المنوط بها تنفيذ مثل هذا الحكم الصادر من
هيئه كبار العلماء . .

وبما انه يلزم البدء بتعرف وتحديد ماهية ما لمجلس التأديب من السلطة حين
ينعقد لتنفيذ الحكم الصادر تطبيقا للمادة الاولى بعد المائة من قانون الجامع الازهر
والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ، لمعرفة ما اذا كان مجلس التأديب مختصا بالنظر
في موضوع التهمة ، وبالفصل فيما اذا كان الحكم الصادر فيها من هيئه كبار
العلماء صحيحا او غير صحيح ، وفيما اذا كان العالم الذي حوكم قد ارتكب بالفعل
امرا يوقعه تحت طائلة القانون ، او ان هناك مجاوزا في التطبيق القانوني . .

وبما انه من المسلم الذي لا ريب فيه ان مجلس التأديب لا يملك شيئا مما تقدم،

لذ من المبادئ المقررة : ان الهيئات القضائية المختلفة تعتبر في الدولة على حد سواء ، وليس بينها في دوائر اختصاصها اي تفاوت في الاعتبار . .

وبما ان العبرة الثانية من المادة الاولى بعد المائة ، الآنف ذكرها ، تنص على ان الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء لا يقبل الطعن . فيلزم من هذا انه ليس لاي سلطة قضائية ان تلتزم او تبحث في صحته ، كما يلزم منه ان سلطة مجلس التدريس معصومة حتما على النظر فيما يترتب على حكم هيئة كبار العلماء من النتائج القانونية .

عن الاختصاص

وبما ان الدرع بعدم اختصاص هيئة كبار العلماء بالنظر في موضوع كتاب الاسلام واصول الحكم ، مبناه ان عبارة : «ما لا يناسب وصف العالمية» الواردة في المادة الاولى بعد المائة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ لا تتناول الا الافعال الشائنة التي سب كرامة العالم ، كالفسق ، وشرب الخمر ، والميسر ، وما اشبه ذلك مما يتعلق بالسلوك الشخصي ، وان هذه العبارة لا يمكن ان تتمدى ذلك الى الخطأ في الابحاث العلمية الدينية . .

وبما ان الدرع ، على فرض صحته وقبوله ، لا يطعن في اختصاص هيئة كبار العلماء ، وليس له من نتيجة سوى ما قد يفهم من ان حكم الهيئة خطأ في تطبيق القانون . اما اختصاص الهيئة فلا يطعن فيه ، لان الشيخ علي عبد الرزاق كان من العلماء ، ولأن الفعل الذي حوكم من اجله مما قد يقع من العلماء ويتصل بهم ، ولأن القانون اجار لهيئة كبار العلماء محاكمة اعالم ايا كانت وظيفته او مهنته . .

وبما انه على فرض وقوع خطأ في التطبيق القانوني ، فليس من اختصاص اية سلطة اخرى ان تنظر فيه . .

على انه ليس ثمة ما يدل على وقوع خطأ في تطبيق القانون ، لان عبارة «ما لا يناسب وصف العالمية» جاءت عامة مطلقة من كل قيد بحيث لا يمكن قصرها على السلوك الشخصي ، فضلا عن ان وصف العالمية يفترض بذاته فوق السلوك الشخصي كناية علمية خاصة ، وعقيدة معينة . ولا شك ان هيئة كبار العلماء هي المختصة ، دون غيرها ، بالفصل فيما اذا كانت هذه العقيدة مطابقة او غير مطابقة للدين ، وفيما اذا كان صاحبها قد ارتكب او لم يرتكب ما لا يناسب وصف العالمية . .

يؤيد ما تقدم ان هيئة كبار العلماء ليست هيئة مدنية ، ولا مجرد هيئة اخلاقية ، حتى يقصر عملها على مراقبة السلوك الشخصي للعلماء ، وانما هي قبل كل شيء هيئة دينية ، الفرض من تكوينها رعاية اصول الدين ومبادئه ، وصيانتها من كل

عبث . .

وبما انه مسلم ، فوق ذلك ، ان لكل جماعه ناموسا خاصا ، وحفا مفررا يجيز لها ان تطرد من هيئتها كل عضو ترى انه غير لائق بها . وهذا الحق الطبيعي ثابت لها بدون احتياج الى نص وصمي يفرضه . ويبقى على ذلك ان هيئة كبار العلماء يصح لها ان تخرج اي عالم من رمة العلماء ، ولو لم يكن ثمة قانون خاص ينص على ذلك .

وبما انه لا معنى كذلك للاحتجاج بالمواد ١٢ و ١٤ و ١٦٧ من الدستور . لان المادة ١٢ التي تنص على ان «حرية الرأي مكفولة . . . في حدود القانون» ، لا تفيدان (١) سوى ان لكل انسان الحق في ان يعتنق الدين الذي يريد . او يكون لنفسه الاعتماد الذي يرضاه ، او يعرب عن رايه بالقول ، او الكتابة ، او التصوير بدون ان يتعرض للعقاب بسبب اعتناقه دينا من الاديان ، او ابانته عن راي من الآراء ما دام انه لم يخرج عن حدود القانون .

وبعبارة اخرى : لا تقيد هاتان المادتان سوى ان كل انسان له ان يتمتع بحقوقه الوطنية ، كحق الترشيح للانتخاب او التصويت فيه مهما كان دينه او مذهبه او رايه . وهذا لا ينافي ان الحكومة مثلا لها ان تفصل من خدمتها كل وطي يركب امورا معينة ، ولهذا قيدت المادة ١٤ من الدستور حرية الرأي بانها الحرية المسعملة في حدود القانون .

ويلزم مما تقدم ان الذي حظره الدستور انما هو المحاكمة الجنائية او الحرمان من الحقوق الوطنية بسبب اعتناق دين او عقيدة ما . اما صفة العالم او صفة الموظف فلا مانع من ان تكون محلا لتقنين خاص ، وهذا التقنين لا يتعارض مع الدستور في شيء ما .

وبما انه لا صحة لقول بأن الفقرة الاخيرة من المادة الاولى بعد المائة ، وهي المادة السابق الاشارة اليها ، والنصوص فيها على العقوبات التبعية قد نسخها الدستور ، لان الدستور قد نص في المادة ١٦٧ على استمرار العمل بالعوانين والمراسيم والاوامر واللوائح والقرارات ، ما دام نفاذها متفقا مع المبادئ المقررة فيه . وظاهر ان قانون الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية لا يوجد فيه ما يخالف تلك المبادئ ، كما سبق بانه .

وبوق ذلك ، فما دامت الوظيفة التي يشغلها الشيخ علي عبد الرارق من وظائف العلماء ، اي وظيفة دينية ، فهي لذلك لا تحل الا لمن كن معرا له بانه من رجال الدين . .

(١) اي المادة ١٢ و ١٤ .

وبما ان المجلس يرى ان يقرر اثبات عزل الشيخ علي عبد الرازق من اليوم الذي صدر فيه قرار هيئة كبار العلماء باخراجه من رمة العلماء .
فلهذه الاسباب

قرر المجلس باجماع الآراء اثبات فصل الشيخ علي عبد الرازق ، المذكور ، من وظيفته اعتبارا من يوم ٢٢ محرم سنة ١٣٤٤ (١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥) مع مراعاة عدم حرمانه من حقه في المكافاة .

رئيس المجلس
(اعضاء)

الاعضاء
(امضات)

مسألة الشيخ علي عبد الرازق (رأي عبد العزيز فهمي باشا) (١)

..... وكان يحيى ابراهيم وشركاؤه من جهتهم ايضا يتربصون بي الظروف لاجراحي من الوزارة ، حتى كانت مسألة الشيخ علي عبد الرازق ، فانتهزوها ، واستصدر الامر المؤذن بالخروج . ثم اخذ هو واصحابه يشيعون في الناس ما يفهم منه اني اعتديت على الدين ، وانهم هم حماة الدين . ولم اكن معتديا على الدين ، ولم يكونوا حماة للدين ، كما يعلمون هم انفسهم ذلك علم اليقين . وانما هي مسألة لستر فعلة يحيى باشا وجدوها سائغة لدى الجمهور لتعلقها بشيء هو اعز ما يعتز به المسلم ما ويحرص عليه .

وحقيقة الحادثة اننا اعتقدنا - على خلاف ما نمقه الكتاب لصاحب الدولة القانت المتعبد ، والظهور المتبتل ، حامى حمى الدين ، ومبيد الكفار والمشركين يحيى باشا ابراهيم - ان المادة (١٠١) من قانون الازهر الصادر في سنة ١٩١١ لا تجعل لهيئة كبار العلماء اختصاصا في حادثة كتاب الشيخ علي . وهي مادة من قانون وضعه ثروت باشا ، وصدقني باشا ، والمرحوم فتحي زغلول باشا ، واشترك حتما فسي تحريره رجال اللجنة التشريعية ، وكانوا كلهم في ذلك الوقت من غير المسلمين . فهي مادة في قانون وضعي ، يفهمها واضعوها ورجال القانون الوضعي ، ولا شأن في تفسيرها وبيان طرق دلالتها ومراميها للدين .

(١) في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٥ عقد حزب الاحرار الدستوريين مؤتمرا ، تحدث فيه رئيسه عبد الوهيد فهمي باشا عن ظروف اشتراك الحزب في الوزارة مع الاتحاديين ، ومن اقالته عنها بسبب قضية كتاب الاسلام وأصول الحكم) . . وهذه هي الفقرة الخاصة بهذا الموضوع من ذلك الخطاب ، نقلها حسن «السياسة» اليومية ، العدد ٩٢٤ في ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٥ م .

اعتقدنا ذلك ، لان احد واضعي هذه المادة ، وهو اسماعيل صدقي باشا قال :
انها لم توضع الا للجرائم الخاصة بالسلوك الشخصي ، لا لجرائم الراي . واند قوله
بنصها الفرساوي الذي لا يدع شبهة في ذلك ، واثار مناقشة في هذا الصدد
بمجلس الوزراء عقب صدور الحكم ، وانقسم المجلس قريعين : فريق مع صدقي
باشا . وفريق ضده . فوعد يحي باشا بنظر الامر عندما تأتي اسباب الحكم . .

ثم قام صدقي للأجاره . وانتظرنا ان يعرض يحي باشا الحكم على مجلس الوزراء
عند وروده اليه .

مضى ما يعرب من عشرين يوما . ثم رأيت الحكم مرسلًا لي بحطاب من يحي
باشا يطلب مني تنعيده ، فعلمت انه لا يريد عرضه على مجلس الوزراء . كما وعد
وكما كان المنتظر . فرأيت ، وأنا الوزير المسؤول عن اعمال ورايتي ان احناط نفسي
ولضميري باحد راي المشرعين فيما يهمونه ، لا في امر ديني . كما اريد الإيهام
والتعمية استعمالا للجمهور . بل في امر نظامي وضمي بحث . اشرك في وضعه
من سبق هؤلاء المشرعين من اسلافهم غير المسلمين .

رايت ذلك . حتى ان كان راي هؤلاء المشرعين هو ان الهيئة المختصة افتتحت
بى الحكم واجب التنفيذ . وكفيت مجلس الوزراء مؤونة البحث والمناقشة وإضاعه
الزمن . وان كان رأيهم ان الهيئة غير مختصة عرضت الامر على مجلس الوزراء بنفسي
او اعدت الحكم ليحي باشا ليعرضه عليه ، والمجلس صاحب الراي النهائي ، بيديه
بما يريد بعد ان يكون رجال القانون اناروا امامه السبيل . فاني خطأ في عملي هذا
واين هو المساس بالدين ؟ ومتى سمع في اي بلد من بلاد العالم ان من واجب الوزير
المسؤول ان يكون آلة صماء عليها الا تعهم والا يحاول ان مهم ؟!

لكن النبي الزرع والصلب والتنفل ، قدوة الأنام ، والذائد عن بيضة الاسلام .
يحي ابراهيم باشا ، يرى من الدين ان الدين يأمر من بيده مصالح الناس الا يقوم
ولا يستفهم . وان يسير على وجهه اعمى يتحبط في ظلمات الشك والارتباب .

قابلت نصيلة يحي باشا فيما بعد بمجلس الوزراء ، فسألني عما تم بشأن تنفيذ
الحكم . فأخبرته الخبر ، فظننها هي الفرصة التي تنتهر للخلص من هذا السقي
تضييق بوحوده صدورهم . وكان ما كان من اقاتني . كما تعلمون .

لا تظنوا اني عند ذلك ابيت الاستقالة حبا في البقاء ، كلا . . بل اني من جهة
كنت في ذلك انظر ف قائما بواجب الدفاع عن راي اعتبره الحق والعدل ، والاستمالة
في هذا الظرف جريمة كجريمة فرار المجاهدين من الميدان . ومن جهة اخرى اني
كنت ارى الاستقالة - وطالبها يحي ابراهيم ، الذي اعرفه وتعرفوته - مما يصغرنني

في عين نفسي .

نك ظروف الافالة التي حمدت الله عليها ، وهي ان لم تكن حصلت لتلك المناسبة فلا بد انهم كانوا حالين غيرها من الفرص والمناسبات

راي سعد زغلول باشا فسي كتاب الاسلام وأصول الحكم (١)

الجزيري : ما رأيكم في كتاب (الاسلام وأصول الحكم) ؟؟ (٢)
(٢) يصف «الجزيري» هيئته سعد باشا عندما شرع في ابداء رايه ، فيقول : «استمد «دولته» كما يستمد المحاصر لالقاء محاصرة ، او الخطيب لالقاء خطبة ، ثم قال :»

سعد : لقد قرأته بامعان ، لاعرف مبلغ الحملات عليه من الخطأ والصواب ، فعجبت
اولا كيف يكتب عالم ديني بهذا الاسلوب في مثل هذا الموضوع ؟؟

وقد قرأت كثيرا للمستشرقين وسواهم ، فما وجدت ممن طعن منهم فسي
الاسلام حدة كهذه الحدة في التعبير ، على نحو ما كتب الشيخ علي عبد الرازق ..
لقد عرفت انه جاهل بقواعد دينه ، بل بالبسيط من نظرياته ، والا فكيف يدعي ان
الاسلام ليس مدنيا ، ولا هو بنظام يصلح للحكم ؟؟ فاية ناحية مدنية من نواحي
الحياة لم يصب عليها الاسلام ؟ هل البيع او الاجارة او الهبة ، او اي نوع اخر من
المعاملات ؟ الم يدرس شيئا من هذا في الازهر ؟ اولم يقرأ ان امما كثيرة حكمت
بقواعد الاسلام فقط عهودا طويلة كانت انصر العصور ؟ وان امما لا تزال تحكم بهذه
القواعد ، وهي آمنة مطمئنة ؟ فكيف لا يكون الاسلام مدنيا ودين حكم ؟؟ ..

واعجب من هذا ما ذكره في كتابه عن الزكاة ؟؟ أين كان هذا الشيخ من الدراسة
الدينية الازهرية ؟

اني لا افهم معنى للحملة المنحيزة التي تثيرها جريدة (السياسة) حول هذا
الموضوع ، وما قرار هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ علي من قمرتهم الا قرار صحيح

(١) في مساء يوم الخميس ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٥ م سأل محمد ابراهيم الجزيري - سكرتير
سعد زغلول - الزعيم المصري من رايه في كتاب «الاسلام وأصول الحكم» فأبدى هذا الرأي الذي فنيته
هنا نقلا عن كتاب «الجزيري» (سعد زغلول - ذكريات تاريخية طريفة) ص ٩٢ ، ٩٣ طبعة «كتاب اليوم»
القاهرة .

لا عيب فيه ، لان لهم حقا صريحا - بمقتضى العانون ، او بمقتضى المنطق والعمل - ان يخرجوا من يخرج على انظمتهم من حطيرتهم . فذلك امر لا علاقة له مطلقا بحرية الرأي التي تعنيها (السياسة) ..

الجزيري : لعل ما يفيظ (السياسة) هو ان العلماء لم يدفعوا من تلقاء انفسهم الى هذه المحاكمة . وانما كانوا مسوفين على رايها - بجهة يهملها تأييد مركز الخلافة فاستعانت بنفوذ العلماء ..

سعد : اعرف ذلك . ولكن مهما كان الباعث فان العلماء فعلوا ما هو واجب وحق . وما لا يجوز ان توجه اليهم ادنى ملامة فيه .

والذي يؤلمني حقا ان كثيرا من الشبان الذين لم تفو مداركهم في العلم الفومي ، والذين تحملهم ثقافتهم الغربية على الاعجاب بكل جديد ، سيتحIRON لمثل هذه الافكار ، خطأ كانت او صوابا ، دون تمحيص ولا درس ، ويجدون تشجيما على هذا التحيز فيما تكتبه جريدة (السياسة) وامثالها من الشناء العظيم على الشيخ علي عبد الرازق ، ومن تسميتها له بالعالم المدقق ، والمصلح الاسلامي ، والانساذ الكبير الخ ...

وكم وددت ان يعرف المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأي وبين قواعد الاسلام الراسخة التي تصدى كتابه لهدمها

بسم الله الرحمن الرحيم

أشهد ان لا اله الا الله ، ولا أعبد الا إياه ، ولا أخشى احد سواه . له القوة والعزة ، وما سواه ضعيف ذليل ، وله الحمد في الاولى والآخرة ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

وأشهد ان محمدا رسول الله ، أرسله شاهدا ومبشرا ونذيرا ، وداعيا إلى الله ناذنه وسراجا منيرا . صلى الله وملائكته عليه وسلموا تسليما كثيرا .

وليت القضاء بمحاكم مصر الشرعية ، منذ ثلاث وثلاثين وثلثمائة والـ الف هجرية (١٩١٥ م) فحفرني ذلك الى اسحت عن تاريخ القضاء الشرعي . والقضاء بجميع أنواعه فرع من فروع الحكومة ، وتاريخه يتصل بتاريخها اتصالا كبيرا ، وكذلك القضاء الشرعي ركن من أركان الحكومة الإسلامية ، وشعبة من شعبها ، فلا بد حينئذ ان يدرس تاريخ ذلك القضاء ان يبدأ بدراسة ركنه الاول ، اعني الحكومة في الاسلام .

واساس كل حكم في الاسلام هو الخلافة والامامة العظمى — على ما يقولون — فكان لا بد من بحثها .

شرعت في بحث ذلك كله منذ بضع سنين ، ولا ازال بعد عند مراحل البحث الاولى ، ولم اظفر بعد الجهد الا بهذه الورقات ، اقدمها على استحياء ، الى من يعينهم ذلك الموضوع .

جعلتها تمهيدا للبحث في تاريخ القضاء ، وضمنتها جملة ما اهدت اليه في شأن الخلافة ونظرية الحكم في الاسلام . وما ادعي انني قد احطت فيها بجوانب ذلك البحث ، ولا انني استطعت ان اتحامي شيئا من الاجمال في كثير من المواضع . بل قد اكون اکتفيت احسانا باشارات ربما خفيت على صنف من القارئین جهتها ،

وبلويحات قد تفوتهم دلالتها ، وبكنايات نوشك ان تصير عليهم الفارا ، وبمجاز
ربما حسبه خفيفة ، وبحقيقة ربما حسبوها مجازا .

واني لارجو - إن اراد الله لي مواصلة ذلك البحث - ان اتدارك ما اعرف في
هذه الورقات من نقص . والا فقد تركت بها بين ايدي الباحثين اثرا عسى ان يجدوا
فيه شيئا من جدة الرأي ، في صراحة لا تشوبها مماناة . وعسى ان يجدوا فيه
ايضا اساسا صالحا لمن يريد البناء ، واعلاما واضحة ربما اهتدى بها الساري الى
مواطن الحق .

اما بعد فان تلك الورقات هي ثمرة عمل بذلت له اقصى ما املك من جهد ،
وانفقت فيه سنين كثيرة العدد . كانت سنين متواصلة الشدائد ، متعاقبه
الشواغل ، مشوبة بأنواع الهم ، مترعة كاسها بالالم . استطيع العمل فيها
يوما نسم تصرفني الحوادث اياما ، واعود اليه شهرا ثم انقطع اعواما ، فلا غرو
ان جاء عملا دون ما اردت له من كمال ، وما ينبغي له من اتقان ، بيد انه
على كل حال هو اقصى ما وصل اليه بحثي ، وغاية ما وسعت نفسي
« لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ .

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا اِنْ نَسِينَا اَوْ اَخْطَاْنَا . رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا اِصْرًا
كَمَا حَمَلْتُهُ عَلَيِ الدِّينِ مِنْ قَبْلَنَا . رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ
وَاعْفُ عَنَّا ، وَارْحَمْنَا . اَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ ، .

علي عبد الرازي

المصورة في يوم الاربعاء الموافق ٧ رمضان سنة ١٣٤٣ هـ اول ابريل سنة ١٩٢٥ م

الخلافه والاسلام

الخلافه وطبيعتها

(١) الخلافه لفظ مصدر تحلف فلان فلانا اذا تأخر عنه ، واذا جاء حليفه آخر ، ويعال حلف فلان فلانا اذا قام بالامر عنه ، اما معه وإما بعده ، قال تعالى (ولو نشاء الخليفة مفيد عندهم بالشرع - الخلافه والملك - من أين يستمد الخليفه ولايته - استمداده الولاية من الله - استمداده الولاية من الامه - ظهور مثل ذلك الخلاف بين علماء القرب .

(١) الخلافه لفظ مصدر تخلف فلان فلانا اذا تأخر عنه ، واذا جاء خلف آخر ، ويعال خلف فلان فلانا اذا قام بالامر عنه ، اما معه وإما بعده ، قال تعالى (ولو نشاء لجمعنا منكم ملائكة في الارض يظفون) (١) والخلافه النيابة عن الغير ، اما لنيابة المنوب عنه وإما لموته وأما لعجزه الخ والحلاف جمع خليفه ، وخلفاء جمع حليف (٢) والخليفة السلطان الاعظم (٣) .

(٢) والحلافه في لسان المسلمين ، وتترادفها الإمامة ، هي «رياسة عامه» في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم» (٤) . ويقرب من ذلك قول البيضاوي (٥) «الإمامة عبارة عن خلافة شخص من الاشخاص للرسول عليه السلام

١ سورة الزخرف : ٦٠ .

٢ راجع المفردات في غريب القرآن للأصفياني .

٣ الناس والمحتاج وميرما .

(٤) عند السلام في حاشيته على الجوهرة ص ٢٤٢ .

(٥) ناصر الدين أبو سعيد عبد الله أس عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي توفي سنة ٧٩١ هـ .

في اقامة القوانين الشرعية وحفظ حوزة الملة ، على وجه يجب اتباعه على كافة الامة » (١) .

وتوضيح ذلك ما قال ابن خلدون «والخلافة هي حمص الكافة على مفتضى النظر الشرعي . في مصالحهم الاخرى . والدينية الراجعة اليها اذ احوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع الى اعتبارها بمصالح الآخرة ، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به » (٢) .

(٣) وبيان ذلك ان الخليفة عندهم يقوم في منصبه مقام الرسول صلى الله عليه وسلم . وقد كان صلى الله عليه وسلم في حياته يقوم على امر ذلك الدين ، الذي تلقاه من جاب العدى الاعلى ، ويتولى تنفيذه والدفاع عنه ، كما بولى ابلاغه عن الله تعالى . ودعوة الناس اليه .

وعندهم ان الله جل شأنه كما اختار محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم لدعوة الحق . وابلاغ شريعته المقدسة الى الخلق . قد اختاره ايضا لحفظ ذلك الدين وسياسة الدنيا به (٣) .

فلما لحق صلى الله عليه وسلم بالرفيق الاعلى قام الخلفاء من بعده مقامه في حفظ الدين وسياسة الدنيا به .

(٤) وسمي القائم بذلك «خليفة وإماما ، فأما تسميته إماما فتشبهها بإمام الصلاة . في اتباعه والاقداء به ، وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي في أمته فيقال خليفة باطلاق . وخليفة رسول الله ، واختلف في تسميته خليفة الله ، فجازاه بعضهم . . ومنع الجمهور منه . . . وقد نهى ابو بكر عنه لما دعى به ، وقال لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم » (٤) .

(٥) فالخليفة عندهم يزول من أمته بمنزلة الرسول صلى الله عليه وسلم من المؤمنين . له عليهم الولاية العامة . والطاعة التامة ، والسلطان الشامل ، وله حق القيام على دينهم ، فيقيم فيهم حدوده ، وينفذ شرائعه ، وله بالاولى حى القيام على شؤون ديارهم ايضا . وعليهم ان يحجوه بالكرامة كلها لانه نائب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس عند المسلمين مقام أشرف من مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم . فمن سما الى مقامه فقد بلغ الغاية التي لا مجال فوقها لمخلوق من

١١ مطالع الامتار على طوابع الاموار .

١٢ مقدمة ابن خلدون ص ١٨٠ .

١٣ مقدمة ابن خلدون ص ١٨١ .

١٤ مقدمة ابن خلدون ص ١٨١ .

البشر . عليهم أن يحترموا لضافته الى رسول الله ، ولأنه القائم على دين الله ،
والهيمن عليه ، والأمين على حفظه . والدين عند المسلمين هو أمر ما يعرفون في
هذا الكون ، فمن ولي أمره فقد ولي أمر شيء في الحياة وأشرفه .

عليهم أن يسمعوا له ويطيعوا «ظاهرا وباطنا» (١) لأن طاعة الأئمة مسن طاعة
الله . وعصيتهم من عصيان الله (٢) .

فنصح الامام ولروم طاعته فرض واجب ، وأمر لازم ، ولا يتم ايمان الا به .
ولا يشت اسلام الا عليه (٣) .

وجملة القول ان السلطان خليفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ايضا
حمى (٤) الله في بلاده ، وظله المدود على عبادته . ومن كن ظل الله في ارضه
وخليفه رسول الله صلى الله عليه وسلم قولايته عامة ومطلقة . كولاية الله تعالى
وولايته رسوله الكريم . ولا غرو حينئذ ان يكون له حق التصرف «في رقاب الناس
وأموالهم وأصابعهم» (٥) .

وأن يكون له وحده الامر والنهي ، ويده وحده زمام الامه ، وتدير ما جل من
شؤونها وما صغر . كل ولاية دونه فهي مستمدة منه ، وكل وظيفة تحته فهي
مندرجة في سلطانه . وكل خطة دينية أو دنيوية فهي متفرعة عن منصبه ، «لاشتمال
منصب الخلافة على الدين والدنيا» (٦) . فكانها الامام الكبير . والاصل الجامع ،
وهذه كلها متفرعة عنها ، وداخلة فيها ، لعموم نظر الخلافة ، وتصرفها في سائر
أحوال الملة الدينية والدنيوية ، وسبل احكام اشرع فيها على العموم» (٧) .

وليس للخليفة شريك في ولايته ، ولا لغيره ولاية على المسلمين ، الا ولايسة
مستمدة من مقام الخلافة ، وبطريق الوكالة عن الخليفة ، فعمل الدولة الاسلامية

(١) حاشية الناجوي على الجوهرة .

(٢) دوي ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه راجع العقد العريدين عبد ربه ج ١ ص ٢٢ طبع مطبعة
الشيخ عثمان عبد الرازق بمصر سنة ١٣٠٢ هـ .

(٣) منه ايضا .

(٤) وفي خطبة للنمرود بكه قال : ايها الناس انما ان سلطان الله في ارضه ، اسوكم بتوليته
وتسديده وتأييده ، وحارسه على ماله اعلم فيه بسلطته وارادته ، واعطيه باذنه ، فقد جئني الله
عليه فعلا ان شاء ان يفتحني فتحتي لاعصاكم وقسم ارضاكم ان شاء ان يمتني عقيبها أقفلني اخ .
راجع العقد العريدين ج ٢ ص ١٧٩ .

(٥) طوابع الانوار وشرحه مطالع الانظار ص ٤٧٠ .

(٦) اس حلدون ص ٢٢٣ .

(٧) اس حلدون ص ٢٠٧ .

وكل من يلي شيئا من امر المسلمين في دينهم او دنياهم من وزير او قاض او وال او محتسب او غيرهم ، كل اولئك وكلاء للسلطان ونواب عنه . وهو وحده صاحب الراي في اختيارهم وعزلهم . وفي افاضة الولاية عليهم ، واعطائهم من السلطة بالمدر الذي يرى ، وفي الحد الذي يختار .

(٦) قد يظهر من تعريفهم للخلافة ومن مباحثهم فيها انهم يعتبرون الخليفة مقيدا في سلطانه بحدود الشرع لا يحطاه . وانه مطالب حتما بان يسلك بالمسلمين سبيلا واحدة معينه من بين شتى السبل . هي سبيل واضحة من غير لبس ، ومستقيمة من غير عوج . قد كشف الشرع الشريف عن مبادئها وعيانتها ، واقام فيها اماراتها ، ومهد مدارجها . واثار فجاجها . ووصع فيها منارل للسالكين ، ووحد الخطى للسائرين . فما كان لاحد ان يضل فيها ولا يشقى ، وما كان لخليفة ان يفرط فيها ولا ان يظف . هي سبيل الدين الاسلامي الي اقام محمد صلى الله عليه وسلم بوضوحها للناس حقه من الدهر طويله . هي السبيل التي حددها كتاب الله الكريم وسنه محمد واجماع المسلمين .

نعم هم يعبرون الخليفة مقيدا بفيود الشرع . ويرون ذلك كافيا في ضبطه يوما ان اراد ان يجمع ، وفي تعويم ميله اذا حيف ان يجنح . وقد ذهب قوم منهم الى ان الخليفة اذا جار او فجر اعزل عن الخلافة .

(٧) وقد فرقوا من اجل ذلك بين الخلافة والملك . بأن «الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى القرض والشهود . والسياسي هو حمل الكافة على مقتضى النظر العملي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار ، والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي الخ» (١) . ولذلك يقرر ابن خلدون ان الخلافة الحالية كانت في الصدر الاول الى آخر عهد علي .

ثم صار الامر الى الملك ، وبقيت معاني الخلافة من تحري الدين ومذاهبه ، والتجري على منهاج الحق . ولم يظهر التغير الا في الوازع الذي كان ديننا ثم انقلب عصبه وسبقا وهكذا كان الامر لعهد معاوية ومروان وابنه عبد الملك ، والصدر الاول من خلفاء بني العباس ، الى الرشيد وبعض ولده . ثم ذهب معاني الخلافة ولم يبق الا اسمها . وصار الامر ملكا بحثا وجرت طبيعة التقلب الى غايتها ، واستعملت في اغراضها . من القهر والتقلب في الشهوات والملاذ ، وهكذا كان الامر لولد عبد الملك . ولمن جاء بعد الرشيد من بني العباس ، واسم الخلافة باقيا فيهم لبقاء عصبية العرب ، والخلافة والملك في الطورين ملتبس بعضهما ببعض ، ثم ذهب رسم الخلافة وانثرها بذهاب عصبية العرب وقناء جيلهم ، وتلاشي احوالهم ، وبقي

١١ مقدمة ابن خلدون ص ١٨٠ .

الامر ملكا بحثا كما كان الشأن في ملوك العجم بالشرق ، يدينون بطاعة الخليفة تبركا ، والملك بجميع العابه ومناحيه لهم وليس للخليفة منه شيء الخ» (١) .

(٨) قد كان واجبا عليهم ، اذ افاضوا على الخليفة كل تلك القوة ، ورفعوه الى ذلك المقام ، وحصلوه بكل هذا السلطان ، ان يذكروا لنا مصدر تلك القوة السي رعوها بلخلفه . اتى جاءه ؟ ومن الذي حباه بها ، وفاضها عليه ؟

لكنهم اهلوا ذلك البحث ، شابه في امثاله من مباحث السياسة الاخرى . الي قد يكون فيها شبه يعرض اعام الخلافة ومحاولة البحث فيه والماتة .

على ان الذي يستعري عبارات العوم اتصله بهذا الموضوع يستطيع ان يحد منها بطريق الاسساح ان المسلمين في ذلك مذهبين .

(٩) المذهب الاول ان الخليفة يسمد سطاته من سلطان الله تعالى وقوته من قوته .

ذلك رأي نجد روحه ساريه بين عامة العلماء وعامة المسلمين ايضا . وكل كلماتهم عن الخلافة ومباحثهم فيها تمحو ذلك الحق ، وتشير الى هذه العقيدة . وقد رايت فيما نقلنا لك انما (٢) انهم جعلوا الخليفة ظل الله تعالى . وان ابا جعفر المتصور رعم انه انما هو سلطان الله في ارضه .

وكذلك شاع هذا الرأي وتحدث به العلماء والشعراء منذ القرون الاولى . فتراهم يذهبون دائما الى ان الله جل شأنه هو الذي يختار الخليفة ويسوق اليه الخلافة ، على نحو ما ترى في قوله :

جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر

وقول الآخر :

ولقد اراد الله اذ ولاكها من امة اصلاحها ورشادها

(١) راجع الفصل في انقلاب الخلافة الى الملك من ١٩١ وما بعدها من مقدمة ابن خلدون .

(٢) ص ١١٥ .

وقال الفرزدق (١) :
 هشام (٢) حيار الله للناس والذي
 به ينجلي عن كل أرض ظلامها
 وانت لهذا الناس بمعد نبههم
 سماء يرجى للمحول غمامها

ولقد كان شيوخ هذا الرأي وجريانه على اللسان مما سهل على الشعراء أن يصلوا في مبالغهم إلى وضع الخلطاء في مواضع العزة القدسية أو قريبا منها حتى قال فائلهم :

ما شئت لا ما شئت الاقدار فاحكم فانب الواحد المهار

وقال طريح (٣) يمدح الوليد بن يزيد (٤) :

انت (٥) ابن مسطح البطاح ولم
 طوسى لفرعيت من هنا وهنا
 طوبى لاعراقك النسي شيخ
 ح عليه كالهضب يعلج
 في سائر الارض عنك منعرج
 لو قلت لسيل دع طريفك والمو
 لساح وارتسد او لكسان له

وإذا انت رجعت إلى كثير مما ألف العلماء ، خصوصا بعد القرن الخامس الهجري ، وجدتهم إذا ذكروا في أول كتبهم أحد الملوك أو السلاطين رفعوه فوق صف البشر ، ووضعوه غير بعد من مقام العزة الإلهية .

ودونك مثالا لذلك ما جاء في خطبه نجم الدين القزويني (٦) في أول «الرسالة الشمسية في الفوائد المطفية» حيث قال : «فاشار إلي من سعد بلطف الحق»

(١) أبو عباس عماد بن غالب بن صمصمة قيل انه تجاوز المائة من سني عمره ووفى بالعمرة سنة ١١٠٠ ونبيل ١١٢٠ . وفيه ١١٤ . راجع ديوان الفرزدق طبع مكة الإعلية بيروت .

(٢) هشام بن عبد الملك عاصر الخلفاء الأمويين توفي سنة ١٢٥ بالرضاغة وكان عمره حينما وخمسين سنة . وراجع تاريخ أبي العلاء ج ١ ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ الطبعة الأولى بالطبعة الحسينية بمصر .

(٣) طريح بن اسماعيل القمي يمدح الوليد بن يزيد ، ثم مدح أبا جعفر المنصور ، وراجع الألفاسي ج ٧١ وما بعدها طبع مطبعة التقدم بمصر .

(٤) هو حادي عشر جعفر بن أمية قتل سنة ١٢٦ هـ وراجع أبا العلاء ج ١ ص ٢٠٥ .

(٥) المسطح من البطاح ما اسع واستوى سطحه ، وتطرق عليك : طبقى عليك وتعطك وتضييق مكانك . يقال طربت الحادثة كذا وكذا إذا اجت باهر صبق متصل ، و نحي كالقصي جمع حيا كعصا ، م اسمعص من الارض . والولج كل مسج في الوادي الواحدة ولجة . ويقال الولجات بين الجبال مثل الخراف . أي لم تكن بين الحي والولج فيضي مكانك ، أي سمت في موضع حتى من الحسب ، والوشيع اصول البت يقال امراقت واشجة في الكرم أي بابت فيه ، يعني انه كريم الابوين من قريش وشيف ، الاعامي ج ١ ص ٨١ مع تصرف .

(٦) نجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي توفي سنة ٤٩٢ هـ .

وامتاز بتأييده من بين كافة الخلق ، ومال الى جنايه الداني والقاصي . وانلح
بمتابعته المطيع والمعاصي ، الخ » .

وقال شارح تلك الرسالة قطب الدين الرازي (١) في خطبة شرحه وخدمته به
عالي حضرة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية ، والرياسة الانسية
من غرنه الفراء لوائح السعادة الابدية ، الفائح من هممه العليا روائح العايشه
السرمدية . . . سرف الحق والدولة والدين . رئيسد الاسلام ومرشد المسلمين الخ » .

ويقول عبد الحكيم السبلكوني (٢) في حاشيته على الشرح المذكور « جعلته
عراضة لحضرة من خصه الله تعالى بالسلطة الابدية ، وايده بالدولة السرمدية
مروج الملة الحبيبة البيضاء ، مؤسس قواعد الشريعة الفراء ، ظل الله في الارضين .
غيث الاسلام والمسلمين ، عامر بلاد الله ، خليفة رسول الله ، المؤيد بالتأييد
والنصر الرباني الخ » (٣) .

وجمله القول ان اسمداد الخليفة لسلطانه من الله تعالى مذهب جبار على
الاسنة ، فاش بين المسلمين .

(١٠) وهالك مذهب ثان قد نزع اليه بعض العلماء ومحدثوا به ، ذلك هو ان
الخليفة انما يستمد سلطانه من الامة ، فهي مصدر قوته ، وهي التي تختاره لهذا المقام .
ولعل الخطيئة (٤) قد برع ذلك المنزع حين يقول لعمر بن الخطاب :

انت الامام الذي من بعد صاحبه	لقى اليك مفاليد النهى البشر
لم يؤثروك بها اذ قدموك لها	لكن لانفسهم كانت بك الاثر

وقد وجدنا ذلك المذهب صريحا في كلام العلامة الكاساني (٥) في كتابه البدائع .
قال : (٦) « وكل ما يخرج به الوكيل عن الوكالة يخرج به القاصي عن القضاء . . .

(١) قطب الدين محبوب بن محمد الرازي توفي سنة ٧٦٦ هـ .
(٢) القاضي عبد الحكيم السبلكوني المتوفي سنة ١٠٦٧ هـ المدفون بسبلكوت اه من كتب القضاء
المتنوع بما هو مطبوع .
(٣) راجع في ذلك كنه المجموعه التي طبعها الشيخ فرح الله زكي الكردي بالطبعة الاميرية سنة
١٢٢٢ هـ وسنة ١٩٠٥ م .
(٤) حرول بن اوس بن مالك توفي في حدود الثلاثين لمجرة اه من قوات الوفيات ج١ ص ١٢٦
وما بعدها .
(٥) ابو بكر بن مسعود بن احمد ملاء الدين ملك العلماء الكاساني مات سنة ٨٨٧ هـ ودفن بقدر حلب
اه من العوائد الهية في تراجم الحصة .
(٦) بدائع ج٧ ص ١٦ .

لا يختلفان الا في شيء واحد . وهو ان الموكل اذا مات او خلع ينزل الوكيل .
والخليفة اذا مات او خلع لا ينزل فصاته وولايته .

ووجه العرف ان الوكيل يعمل بولاية الموكل وفي حاض حقه ايضا ، وقد بطلت
اهليه الولاية فيتمز الوكيل . والقاضي لا يعمل بولاية الخليفة وفي حقه ، بل
بولاية المسلمين وفي حقوقهم ، وانما الخليفة بمنزلة الرسول عنهم ، لهذا لم تلحقه
العهد كالرسول في سائر العقود . والوكيل في الكاح . وادا كان رسولا كان فعله
بمنزلة فعل عامه المسلمين . وولايتهم بعد موت الخليفة باقية . فيبقى القاضي على
ولايته . وهذا بخلاف العزل . فان الخليفة اذا عزل القاضي او الوالي ينزل بعزله
ولا يعمل بموته . لانه لا ينزل بعزل الخليفة ايضا حقيقه بل بعزل العامة لما ذكرنا
ان توليته بتولية العامة . والعامة ولوه الاستبدال دلالة ، لتعلق مصالحهم بذلك
فكانت ولايته منهم معنى في العزل ايضا . فهو الفرق بين العزل والموت .

ومن اولى ما وجدنا في بيان هذا المذهب والانتصار له رسالة الخلافة وسلطة
الامه التي بشرتها حكومة المجلس الكبير افوطني بأفقره ونفلها من التركية الى العرصة
عد العي سني بك وطبعها بمطبعة الهلال بمصر سنة ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٤ م .

(١١) مثل هذا الخلاف بين المسلمين في مصدر سلطان الخليفة قد ظهر بين
الاوروبيين وكان له اثر فعلي كبير في تطور التاريخ الاوروبي . ويكاد المذهب الاول
يكون موافقا لما اشتهر به الفيلسوف « هبر (١) » من ان سلطان الملوك مقدس وحقهم
سماوي . واما المذهب الثاني فهو يشبه ان يكون نفس المذهب الذي اشتهر به
الفيلسوف « نك » (٢) .

نرجو ان يكون ما سبق كافيا لك في بيان معنى الخلافة عند علماء المسلمين
ومعنى قولهم : (٣) «إنها رئاسة عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله
عليه وسلم» .

١١. توماس هبر Thomas Hobbes ولد سنة ١٥٨٨ م راجع كتاب
A Student's History of Philosophy, by Arthur Kenyon Roger; p. 242-250.

(٢) جر لك John Locke ولد سنة ١٦٣٢
The same book, p. 322-346.

(٣) مقاصد المطالبين بسعد الدين التفتازاني .

حكم الخلافة

الموجوبون لنصب الخليفة - المخالفون في ذلك - أدلة القائلين بالوجوب - القرآن والخلافة - كنف الشبهة عن بعض آيات - السنة والخلافة - كنف شبهة من بحسب في السنة دليلا .

(١) نصب الخليفة عندهم واجب اذا تركه المسلمون انما كلهم اجمعون . يحلعون بينهم في ان ذلك الوجوب عقلي او شرعي . وذلك خلاف لا شان لنا به هنا ، ولكنهم لا يحلعون في انه واجب على كل حال حتى رغم ابن خلدون ان ذلك مما انعم عليه الاجماع . قال : (١)

(٢) « وقد شد بعض الناس فعال بعدم وجوب هذا النصب راسا لا بالفعل ولا بالشرع مهم الاسم (٢) من المعزلة وبعض الخوارج (٣) وغيرهم . والواجب عند هؤلاء انما هو امضاء احكام الشرع فاذا تواطأت الامة على العدل ونعبد احكام الله تعالى لم يحتج الى امام ولا يجب نصبه . وهؤلاء محجوجون بالاجماع » .

(٣) ودليلهم على ذلك الوجوب :

اولا : اجماع الصحابة والتابعين « لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاته بادروا الى بيعته ابي بكر رضي الله عنه ، ونسليم النظر اليه في امورهم ، وكذا في كل عصر من بعد ذلك ، ولم تترك الناس فوضى في عصر من الاعصار ، ويستمر ذلك اجماعا دالا على وجوب نصب الامام » (٤) .

ثانيا : ان نصب الامام « يتوقف عليه اظهار الشعائر الدينية ، وصالح الرعاية ، وذلك كالامر المعروف والنهي عن المنكر ، اللذين هما فرضان بلا شك . . . وبدون نصب الامام لا يمكن القيام بهما . واذا لم يقم بهما احد لا تنتظم امور الرعاية ، بل يقوم التساهل فيما بينهم مقام التواهب ، ويكثر الظلم ، وتعم الفوضى ، ولا تفصل الخصومات التي هي من ضروريات المجتمع الانساني ، ولا شك ان ما يتوقف عليه العرض مرض ، فكان نصب الامام فرضا كذلك . . . ومثل الامر والنهي في التوقف على نصب الامام الكليات الست التي تجب المحافظة عليها بالزواج والحدود التي

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٨١ .

(٢) حاتم الاسم الراشد المشهور البلخي توفي سنة ٢٢٧ هـ ابو العلاء ج ٢ ص ٢٨ .

(٣) واعلم ان الخوارج لم يوجبوا نصب الامام لكن طائفة منهم وجبته عند الفتنة وطائفة اخرى عند الامن . اه حاشية الكستلاني على المقائد السنية .

(٤) مقدمة ابن خلدون ص ١٨١ .

بينها الشارع لا بغير ذلك . والكليات الست هي حفظ الدين ... وحفظ النفس ...
وحفظ العقل وحفظ النسب ... وحفظ المال ... وحفظ العرض (١) « اهـ .

(٤) لم نجد فيما مر بنا من مباحث العلماء الذين رعموا ان اقامه الامام فرض من حاول ان يعيم الدليل على فرصته بآيه من كتاب الله الكريم . ولعمري لو كان في الكتاب دليل واحد لما تردد العلماء في النويه والاشادة به ، او لو كان في الكتاب الكريم ما يشبه ان يكون دليلا على وجوب الامامة لوجد من انصار الخلافة المتكلفين ، وانهم لكثير ، من يحاول ان يتخذ من شبه الدليل دليلا . ولكن المنصفين من العلماء والمتكلفين منهم قد اعجزهم ان يجدوا في كتاب الله تعالى حجه لرايهم فانصرفوا عنه الى ما رايت ، من دعوى الاجماع تارة ، ومن الالتجاء الى اقيسه المنطق واحكام العقل تارة اخرى .

(٥) هنالك بعض آيات من القرآن كنا نحسب من الحق علينا ان نبين لك حقيقتها معاها ، حتى لا يخيل اليك انها تتصل بشيء من امر الامامة ، مثل قوله تعالى :

(٤ : ٦٢ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) وقوله تعالى (٤ : ٨٥ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ) السخ . ولكننا لم نجد من يزعم ان يجد في شيء من تلك الآيات دليلا ، ولا من يحاول ان يتمسك بها ، لذلك لا نريد ان نطيل القول فيها ، تجنباً للغو ابحت ، والجهد مع غير خصم .

واعلم على كل حال ان اولي الامر قد حملهم المفسرون في الآية الاولى على (٢) «امراء المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده ويندرج فيهم الخلفاء والمضاة وامراء السرية ... وقبيل علماء الشرع ، بقوله تعالى : ولو ردوه الى الرسول وإلى اولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم» .

واما اولو الامر في الآية الثانية فهم «كبراء الصحابة البصراء بالامور ، او الذين كانوا يؤمنون منهم» (٣) وكيفما كان الامر فالآيتان لا شيء فيهما يصلح دليلا على الخلافه التي يتكلمون فيها .

(١) القول المفيد على الرسالة السماة وسيلة العبيد في علم التوحيد للشبح محمد بحيث ص ١٠٠ .
(٢) شرح البضاوي .
(٣) الكشف للرمخشري .

وغاية ما قد يمكن ارهاق الآنين به ان يقال انهما يدلان على ان للمسلمين قوما منهم ترجع اليهم الامور . وذلك معنى اوسع كثيرا واعم من تلك الخلافة بالمعنى الذي يدكرون بل ذلك معنى يعاير الآخر ولا يكاد يتصل به .

واذا اردت مزيدا في هذا البحث فارجع الى «كتاب الخلافة» للعلامة (١) السير تومس ارنلد . ففي الباب الثاني والثالث منه بيان متمع متمع .

وقد يكون مما يؤسك في هذا المعام كلمة ذكرها صاحب المواقف بعد ان استدلل على وجوب نصب الامام باجماع المسلمين . قال : «فان قيل لا بد للاجماع من مستند ، ولو كان لعل فعلا موافقا لوفور الدواعي اليه ، قلنا اسعنى عن نقله بالاجماع فلا يوفى للدواعي ، او يقول كان مسنده من قبيل ما لا يمكن نقله مس قرائن الاحوال التي لا يمكن معرصها الا بالمشاهدة والعيان . لمن كان في زمه عليه السلام (٢)» اهـ .

فهو كما ترى يقول ، ان ذلك الاجماع لا يعرف له مستند . وما كان صاحب المواقف ليلجأ الى هذه العقولة لو وجد في كتاب الله تعالى ما يصلح له مستندا .

انه لعجب عجيب ان تأخذ بيدك كذب الله الكريم ، وتراجع النظر فيما بين فاحته وسوره الناس . فتري فيه تصريح كل مثل ، وتفصيل كل شيء من امر هذا الدين «ما فترطنا في الكتاب من شيء» (٣) . ثم لا تجد فيه ذكرا لتلك الامامة العامة او الخلافة . ان في ذلك لمجالا للعقال .

(٦) ليس القرآن وحده هو الذي اهمل تلك الخلافة ولم يتصد لها ، بل السنة كالقرآن ايضا . قد تركتها ولم تعرض لها . يدلك على هذا ان العلماء لم يستطيعوا ان يستدلوا في هذا الباب بشيء من الحديث ، ولو وجدوا لهم في الحديث دليلا قدموه في الاستدلال على الاجماع ، ولما قال صاحب المواقف ان هذا الاجماع مما لم ينقل له سند .

(٧) يريد السيد محمد رشيد رضا ان يجد في السنة دليلا على وجوب الخلافة لانه نقل عن سعد الدين (٤) الغفازاني في المقاصد ما استدلل به على وجوب الامامة ،

The Caliphate, by Sir Thomas W. Arnold; printed at the Clarendon (١)
Press Oxford, 1924.

(٢) المواقف ٢ ص ٦٤ .

(٣) سورة الانعام : ٣٨ .

(٤) سعد الدين الغفازاني اسمه مسعود ابن عمر ، وقيل مر بن مسعود ، ولد في تفتازان بلدة بهراسان سنة ٧٢٢ هـ وتوفي سنة ٧٩٣ هـ بسرقد . ثم نقل الى سرخس اه راجع الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ١٢٥ وما بعدها .

ولم يكن من بين تلك الأدلة بالضرورة شيء ممن كتاب الله ولا ممن سبه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فعلم السيد رشيد يعترض على السعد ، بأنه « قد عقل هو وأمثاله عن الاستدلال على نسب الإمام بالاحاديث الصحيحة الواردة في الترام جماعة المسلمين وإمامهم . وفي بعضها التصريح بأن من مات وليس في عتقه بيعه مات ميتة جاهلية . وسيأتي حديث حذيفة الملقى عليه . وفيه قوله (ص) له « تلرم جماعة المسلمين وإمامهم (١) » .

قبل ان نحدثك في ذلك الاعتراض بلغتك الى انه يتضمن تأييد ما قلناه لك ، من ان العلماء لم يستدلوا في هذا الباب بشيء من الحديث .
وليس السيد رشيد بدعا فيما يريد ان يحجج به . فقد سبقه الى ذلك ابن (٢) حزم الطاهري بل قد رعم هذا :

ان القرآن والسنة قد وردا بإيجاب الإمام . من ذلك قول الله تعالى (٤-٦٢) اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) مع أحاديث كثيرة صحاح في طاعة الأئمة وإيجاب الإمامة (٣) .

وانت اذا تبعت كل ما يريدون الرجوع اليه من احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لم تجد فيها شيئا اكثر من انها ذكرت الإمامة او البيعة او الجماعة الخ مثل ما روى «الأئمة من قريش» «تلرم جماعة المسلمين» «من مات وليس في عتقه بيعه فقد مات ميتة جاهلية» «من باع اماما فاعطاه صفقة يده ونمرة قلبه فلبطه ان استطاع . فان جاء آخر يارعه فاضربوا على الآخر (٤) » «اقتلوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر الخ (٥) » . وليس في شيء من ذلك كله ما يصلح دليلا على ما رعموه . بمعنى اليابه عن النبي صلى الله عليه وسلم والقيام مقامه من المسلمين .

لا يريد ان ساقشهم في صحة الاحاديث التي يسوقونها في هذا الباب . وقد كان لنا في مناقشتهم في ذلك مجال فسيح . ولكننا ننزل جدلا الى افتراض صحتها كلها . ثم لا ساقشهم في المعنى الذي يريدونه الشارع من كلمات امامه وبيعة وجماعة الخ .

(١) الاخلاص او الإمامة العظمى للسيد محمد رشيد رضا ص ١١ .

(٢) ابو محمد علي بن احمد بن سعيد ولد بخرطبة سنة ٣٨٤ وتوفي سنة ٤٥٠ ملاء عن ديباجة كتاب الفصل .

(٣) الفصل في المل والاعواء والحل ج ١ ص ٨٧ .

(٤) قال ابن حزم ان هذا الحديث لم يصح ويعيدنا الله من الاحتجاج بما لا يصح . الفصل ج ٤ ص ١٠٨ .

(٥) ذكرت كل هذه الاحاديث مفرقة في رسالة الخلافة او الإمامة العظمى للسيد محمد رشيد رضا وعالمها مخرج .

وقد كانت تحسن مناقشتهم في ذلك ، ليعرفوا ان تلك العبارات وامثالها في لسان الشرع ، لا ترمي الى شيء من المعاني التي استحدثوها بعد ، ثم زعموا ان يحملوا عليها لغة الاسلام .

نتجاوز لهم عن كل تلك الانواب من الجدل ، نقول ان الاحاديث كلها صحيحة ، نقول ان الائمة واولي الامر وبحوهم اذا وردت في لسان الشرع فالمراد به اهل الخلافة واصحاب الإمامة العظمى . وان البيعة معناها بيعة الخليفة . وان جماعة المسلمين معناها حكومة الخلافة الاسلامية الخ .

بمعرض ذلك كله ، ونسزل كل ذلك النزل ، ثم لا نجد في تلك الاحاديث . بعد كل ذلك ، ما ينهض دليلا لاولئك الذين يتحدون الخلافة عقيدة شرعية . وحكما من احكام الدين .

تكلم عيسى بن مريم عليه السلام عن حكومة القياصرة ، وامر بان يعطي ما لميصر لفيصر ، فما كان هذا اعترافا من عيسى بان الحكومة القيصرية من شريعة الله تعالى ، ولا مما يعترف به دين المسيحية ، وما كان لاحد ممن يفهم لغة البشر في مخاطبتهم ان يتخذ من كلمة عيسى حجة له على ذلك .

وكل ما جرى في احاديث النبي عليه الصلاة والسلام من ذكر الإمامة والخلافة والبيعة الخ لا يدل على شيء اكثر مما دل عليه المسيح حينما ذكر بعض الاحكام الشرعية عن حكومة قيصر .

واذا كان صحيحا ان النبي عليه الصلاة والسلام قد امر ان نطيع اماما بايعناه . فقد امرنا الله تعالى كذلك ان نفي بمهدنا لشرك عاهدناه ، وان نستقيم له ما استقام لنا ، فما كان ذلك دليلا على ان الله تعالى رضي الشرك ، ولا كان امره تعالى بالوفاء للمشركين مستلزما لاقراءهم على شركهم .

اولسا مأمورين شرعا بطاعة البغاة والعاصين ، وتنفيذ امرهم اذا تطلبوا علينا وكان في مخالفتهم فتنة تخشى ، من غير ان يكون ذلك مستلزما لمشروعية البغي ، ولا لجواز الخروج على الحكومة .

اولسنا قد امرنا شرعا باكرام السائلين ، واحترام الفقراء ، والاحسان اليهم ، والرحمة بهم ، فهل يستطيع ذو عقل ان يقول ان ذلك يوجب علينا شرعا ان نوجد بيننا فقراء ومساكين .

ولقد حدثنا الله تعالى عن الرق ، وامرنا ان نفك رقاب الارقاء ، وامرنا ان نعاملهم بالحنى ، وامرنا بكثير غير ذلك في شأن الارقاء ، فما دل ذلك على ان الرق مأمور

به في الدين ، ولا على انه مرغوب فيه .

وكثيرا ما ذكر الله تعالى الطلاق ، والاستدانة ، والبيع والرهن ، وغيرها ،
وشرع بها احكاما فما دل ذلك بمجردة على ان شيئا منها واجب في الدين ، ولا على
ان لها عند الله شأننا خاصا .

فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر البيعة والحكم والحكومة ونكلم عن
طاعة الامراء . وشرع لنا الاحكام في ذلك فوجه ذلك ما قد عرفت وفهمت .

اما بعد فان دعوى الوجوب الشرعي دعوى كبيرة ، وليس كل حديث وان صح
بصاح لموازنه تلك الدعوى .

الخلافة من الوجهة الاجتماعية

دعوى الاجماع - تمحيصها - انحطاط العلوم السياسية عند المسلمين - عناية
المسلمين بعلوم اليونان - ثورة المسلمين على الخلافة - اعتماد الخلافة على القوة
والعهر - الاسلام دين المساواة والعزة - الخلافة مقام عزيز وغيرة صاحبه عليه
شديدة - الخلافة والاستبداد والظلم - الصفط الملوكي على النهضة العلمية
والسياسية - لا تقبل دعوى الاجماع - آخر ادلتهم على الخلافة - لا بد للناس من
نوع من الحكم - الدين يعترف بحكومة - الحكومة غير الخلافة - لا حاجة بالدين ولا
بالدنيا الى الخلافة - انقراض الخلافة في الاسلام - الخلافة الاسمية في مصر - النتيجة .

(١) زعموا وقد فاتهم كتاب الله تعالى وسنه رسوله صلى الله عليه وسلم «انه
توانر اجماع المسلمين في الصدر الاول ، بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم . على
امتناع حلول الوقت من امام ، حتى قال ابو بكر رضي الله عنه في خطبه المشهورة ،
حين وفاته عليه السلام ، الا ان محمدا قد مات ، ولا بد لهذا الدين ممن يقوم به ،
فبادر الكل الى قبوله ، وتركوا له اهم الاشياء ، وهو دفن رسول الله صلى الله عليه
وسلم . ولم يرل الناس على ذلك ، في كل عصر الى زماننا هذا . من نصب امام
متبع في كل عصر» (١) اه .

(٢) سلم ان الاجماع حجة شرعية ، ولا شير خلافا في ذلك مع (٢) امخالفين .

(١) المواضع وشرحه .

(٢) الاجماع حجة مقطوع بها عند عامة المسلمين ، ومن اهل الاهواء من لم يجعله حجة مثل ابراهيم
النظام والقاشاني من المعتزلة والحوارج واكثر الروافض الخ . . كشف الاسرار .

ثم نسلم ان الاجماع في ذاته ممكن (١) اذ وقوع والثوب . ولا نقول مع القائل (٢) ، ان من ادعى الاجماع فهو كاذب . اما دعوى الاجماع في هذه المسألة فلا يجد مساعدا لقبولها على اي حال . ومحال اذ طالبناهم بالدليل ان يعرفوا بدليل . على اننا مشهور بك فيما يلي ان دعوى الاجماع هنا غير صحيحة ولا مسموعة . سواء أرادوا بها اجماع الصحابة وحدهم . ام الصحابة والتابعين . ام علماء المسلمين . ام المسلمين كلهم . بعد ان مهد بدا بمهدا .

٣١ من الملاحظ اليس في تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين ان حفظ العلوم السياسية فيهم كان بالسبب لغيرها من العلوم الاخرى اسوا حفظ . وان وجودها بينهم كان اصعب وجود . فسا يعرف هم مؤلفا في السياسة ولا مرجعا . ولا يعرف لهم بحثا في شيء من أنظمة الحكم ولا اصول السياسة . اللهم الا قليلا لا يعام له وزن اراء حركتهم العلمية في غير السياسة من الفنون .

ذلك وقد نوافرت عندهم الدواعي التي تدفعهم الى البحث الدقيق في علوم السياسة . ونظا هرت لديهم الاسباب التي تدفعهم للتعمق فيها .

(٤) واقل تلك الاسباب انهم مع ذكائهم النظري ، وشاغلهم العلمي ، كانوا مولعين بما عند اليونان من فلسفة وعلم . وقد كانت كتب اليونان التي انكبوا على ترجمتها ودرسها كافية في ان يغريهم بعلم السياسة وتعبئه اليهم ، فان ذلك العلم قديم . وقد شغل كثيرا من فضاء الفلاسفة اليونانيين وكان في فلسفة اليونان ، بل في حديدهم ، شأن خطير .

(٥) وهناك سبب آخر اهم . ذلك ان مقام الخلافة الاسلامية كان منذ الخليفة الاول . ابي بكر الصديق ، رضي الله تعالى عنه ، الى يومنا هذا ، عرضة للحارجين عليه المكبرين له ، ولا يكاد التاريخ الاسلامي يعرف خيفة الا عليه حارج ، ولا جلا من الاحيال مضي دون ان يشاهد مصرعا من مصارع الخلفاء .

نعم ربما كان ذلك غالبا شأن المنوك في كل امة وكل ملة وجيل ، ولكن لا يظن ان امه من الامم نضارع المسلمين في ذلك ، فان معارضتهم للخلافة نشأت اذ نشأت

(١) بحر معض الروايات والنظام من المتعقلة تصور اعتماد الاجماع على امر غير شوري .. ودمت داود وشيخته من اهل الظاهر وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه الى انه لا اجماع الا للصحابة . وقال الزيدية والامامية من الروافض لا يصح الاجماع الا من عشرة الرسل عليه السلام اي قرابته . وعل من مالك رحمه الله ، انه قال لا اجماع الا لاهل المدينة اه راجع كتاب كشف الاسرار لعبد العزيز الحارثي على اصول الإمامة لفخر الاسلام ابي الحسين عي بن محمد بن حسين البيهقي طبع دار الخلافة سنة ١٣٠٧ هـ ج ٢ ص ٩٤٦ وما بعدها .

(٢) روى ذلك الامام احمد بن حنبل راجع تاريخ التشريع الاسلامي مؤلفه محمد الغضري ص ٢٠٦ .

الخلافة نفسها ، وبقيت ببقائها .

والحركة المعارضة هذه تاريخ كبير جدير بالاعتبار . وقد كنت المعارضة أحيانا تتخذ لها شكل قوة كبيرة ، ذات نظام بين كما فعل الحوارج في زمن علي بن أبي طالب ، وكانت حينئذ تسير تحت ستار الاظلمة الباطنية ، كما كان لجماعة الاتحاد والترقي مثلاً ، وكانت تضعف أحيانا حتى لا يكاد يحس لها وجود ، ونفوى أحيانا حتى تزلزل عروش الملوك . وكانت ربما سلكت طريق العمل متى استطاعت ، وربما سارت على طريقة الدعوة العلمية أو الدينية على حسب ظروفها واحوالها .

مثل هذه الحركة كان من شأنها ان تدفع القائمين بها الى البحث في الحكم ، وتحليل مصادره ومداهيه ، ودرس الحكومات وكل ما يتصل بها . وقد الخلافة وما تقوم عليه . الى آخر ما تتكون منه علوم السياسة . لا جرم ان العرب قد كانوا احق بهذا العلم ، واولى من يوايه .

(٦) فما لهم قد وقفوا حيارى امام ذلك العلم ، وارتدوا دون مباحثه حسيبين ؟ ما لهم اهلوا انظر في كتاب الجمهورية Republic لافلاطون وكتاب السياسة Politics لارسطو ، وهم الذين بلغ من اعجابهم بارسطو ان لقبوه المعلم الاول ؟ وما لهم رضوا ان يتركوا المسلمين في جهالة مطبقة بمبادئ السياسة وانواع الحكومات عند اليونان . وهم الذين ارتضوا ان يهجوا بالمسلمين مناهج السريان في علم النجوم ، وان يروضوهم برياضة بيدبا الهندي في كتاب كليله ودمنه بل رضوا بان يمرحوا لهم علوم دينهم بما في فلسفة اليونان من خير وشر ، وانما وكفر ؟

لم يترك علماءنا ان يهتموا بعلوم السياسة اهتمامهم بغيرها غفله منهم عن تلك العلوم ، ولا جهلا بحظرها ، ولكن السبب في ذلك هو ما نفسه عليك .

(٧) الاصل في الخلافة عند المسلمين ان تكون « راجعة الى اختيار اهل العقد والحل (١) » اذ « الامامة عقد يحصل بالمبايعه من اهل الحل والعقد من ائمه ائمه » (٢) .

قد يكون معنى ذلك ان الخلافة تقوم عند المسلمين على اساس البيعة الاختيارية ، وترتكز على رغبة اهل العقد والحل من المسلمين ورضاهم ، وقد يكون من المعقول ان

(١) مقدمة ابن خلدون .

(٢) الخلافة للسيد محمد رشيد رضا ص ٢٤-٢٥ .

توجد في الدنيا خلافة على الحد الذي ذكروا ، غير اننا اذا رجعنا الى الواقع ونفس الامر وجدنا ان الخلافة في الاسلام لم تتركز الا على اساس القوة الرهيبة . وان تلك القوة كانت ، الا في النادر ، قوة مادية مسيحية . فلم يكن لخليفه م يحوط بمهامه الا الرماح والسيوف . والجيش المدجج والبأس الشديد . فملك دون غيرها بطنين مركره ، وبسم امره .

قد يسهل التردد في ان الثلاثة الاول من الخلفاء الراشدين مثلاً شادوا مقامهم على اساس القوة المادية ، وبوه على قواعد العيبة والقهر . ولكن اسهل اشك في ان عليا ومعاوية رضي الله تعالى عنهما لم يتبوءا عرش الخلافة الا تحب ظلال السيف . وعلى اسنه الرمح . وكذلك الخلفاء من بعد الى يومنا هذا . وما (١) كان لأمير المؤمنين محمد الخامس سلطان تركيا ، ان يسكن اليوم يلدز لولا تلك الجيوش التي تحرس قصره . ونحني عرشه ، ونفني دون الدفاع عنه .

لا شك مطلقاً في ان الغلبة كانت دائماً عماد الخلافة ، ولا يذكر التاريخ لها خيفة الا اقترن في اذهاننا بتلك الرهبة المسلحة التي تحوطه ، والقوة القاهرة التي تظله ، والسيوف المصلنة التي تدود عنه .

ولولا ان نرتكب شططاً في القول لمرضنا على القاريء سلسلة الخلافة الى وقتنا هذا ليرى على كل حلقة من حلقاتها طابع القهر والغلبة ، وليتبين ان ذلك الذي يسمى عرشاً لا يرتفع الا على رؤوس البشر ، ولا يستقر الا فوق اعناقهم . وان ذلك الذي يسمى تاجاً لا حياة له الا بما يأخذ من حياة البشر ، ولا قوة الا بما يقاتل من قوتهم ، ولا عظمة له ولا كرامة الا بما يسلب من عظمتهم وكرامتهم . كالليل ان طال غال الصبح بالمرصر . وان بريقه انما هو من بريق السيوف ، ولهب الحروب .

قد يلاحظ في بعض سبي التاريخ ان تلك القوة المسلحة ، التي هي دعامة الخلافة ، لا تكون ظاهرة الوجود ، محسوسة للعامة ، فلا تحسب ذلك شذوذاً عما قررنا ، فان القوة موجودة حتماً ، وعليها يرتكز مقام الخليفة ، غير انه قد يمر زمن لا تستعمل فيه تلك القوة ، لعدم الحاجة الى استعمالها ، فاذا طال اختفاؤها عن الناس غفلوا عنها ، وربما حسب بعضهم انها لم تكن موجودة . ولو كانت غير موجودة ، حفيضة لما كان لخليفة بعدها وجود «وما الملك الا التغلب والحكم بالقهر» كما قال ابن خلدون (٢) «ومن كلام أتوشروان في هذا المعنى بعينه ، الملك بالجند ، وينسب الى أرسطو ، الملك نظام بعضه اجند (٣)» .

(١) كما ذلك يوم كانت الخلافة في تركيا . وكان الحبيبة محمداً الخامس من الخلفاء ، لما ذهب تلك القوة التي بناها اساس الخلافة .

(٢) المقدمة ص ١٣٢ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٨ .

(٨) طبيعي ان الملك في كل امة لا يقوم الا على القلب والفهر . « فان الملك منصب شريف ملود . يشتمل على جميع الحيرات الدنيوية ، والشهوات البدنية ، والملاذ النفسية . فيقع فيه التنافس غالبا ، وقل ان يسلمه احد لصاحبه الا اذا غلب عليه (١١) وطبيعي في الامم الاسلاميه بنوع خاص ان لا يقوم فيهم ملك ، الا بحكم القلب والفهر ايضا . فان الاسلام هو الدين الذي لم يكف بتعليم اتباعه فكره الإخاء والمساواة . وتلقينهم مذهب ان الناس سواسيه كأسنان المشط . وان عبيدكم الدين هم ملك يمينكم اخوانكم في الدين ، وأن المؤمنين بعضهم اولياء بعض . لم يكتف الاسلام بتعليم اتباعه ذلك المذهب تعليما نظريا مجردا . ولكنه اخذ المسلمين به اخذا عمليا . وادبهم به تديبا . ومربهم عليه تربيته ، وشرع لهم الاحكام قائمة على الاخوة والمساواة . وأجرى عليهم الواقع ، واراهم الحادثات ، فأحسوا بالأخوة احساسا ، ولمسوا المساواة لمسا . ولم يتركهم رسولهم الامين صلوات الله عليه وسلامه الا من بعد ما طبع قلوبهم على ذلك الدين واشربها ذلك المذهب ، ولم يم دولتهم الا حين كان يبادي احدهم خليفته فوق المنبر . لو وجدنا فيك اعوجاجا لغمناه سيوفنا .

من الطبيعي في اولئك المسلمين الذين يديون بالحرية رايها . ويسلكون مذهبها عملا . ويأفون الخضوع الا لله رب العالمين . ويناجون ربهم بذلك الاعتقاد في كل يوم سبع عشرة مره على الأقل . في خمسة أوقانهم للصلاة . من الطبيعي في اولئك الأباة الاحرار ان يأنهوا الخضوع لرجل مهم او من غيرهم ذلك الخضوع الذي يطالب به الملوك رعيهم . الا خضوعا للقوة . وبرولا على حكم السيف القاهر .

فذلك ما ذكرنا من ان الخلافة في الاسلام لم تركز الا على اساس العود الرهيبة ، وان تلك القوة كانت ، الا في السادر ، قوة مادية مسلحة .

انه لا يمينا كثيرا ان تعرف السر كنهه في ذلك . وقد يكون السر هو ما ذكرنا ، وربما كانت ثمة اسباب اخرى غير ما ذكرنا ، وانما الذي يعيننا في هذا المقام هو ان نقرر لك ان ارتكاز الخلافة على القوة حقيقه واقعة ، لا ريب فيها . وسيان عندنا بعد ذلك ان نكون هذا الواقع المحسوس حاربا على نواويس العقل ام لا ، وموافقا لاحكام الدين ام لا .

وانت تستطيع ان تدرك مثلا لذلك في قصة الشيعة ليريد ، حين قام احد (٢)

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٨ .

(٢) في الجزء الثاني من العقد الفريد لاس عند ربه ص ٣٠٧ ان معاوية بن ابي سفيان ، لما أراد احد الشيعة ليريد ، كتب في ستة حمس وخمسين الى سائر الامصار ان يغدوا عليه ، فوجد عليه من كل مصر قوم ، فجلس في اصحابه ، وادن للوفود ، فدخلوا عليه . وقد تقدم الى اصحابه ان يموتوا في يريده . فتكلم جماعه منهم ، ثم قام يريده بين القفح فقال « امير المؤمنين هذا » الى اخر الجملة المذكورة فوق . فقال معاوية « احبس فانك سيد الخطاء » اه ملخصا .

الدعاة الى تلك البيعة خطيبا في الحفل، فأوجز البيان في بضع كلمات لم تدع - لذي إربة في العول حدا ولا هزلا - قال «أمير المؤمنين هذا» وأشار الى معاوية «فان هلك فهذا» وأشار الى يزيد «فمن أبى فهذا» وأشار الى سيفه .

(٩) كل شيء يؤخذ سجد السيف ويحمي بحده يكون عربرا على النفس . لا يهون التسامح فيه . ولا التنازل عن شيء منه . وناهيك بمقام السيادة والسلطان فهو عزيز على النفس . حتى وفو حاء من غير عمل السيف . فادا جاء من طريق القوة والظلم كانت النفس به اشد تملعا . وفي الدفاع عنه اشد تمانيا . وكانت غيرتها عليه اكثر من الفيرة على المال والحرم ، وولعها به فوق الواسع بكل ما في الدنيا من حيرات ونعم .

(١٠) واذا كان في هذه الحياة الدنيا شيء يدفع المرء الى الاسداد والظلم . ويسهل عليه العدوان والبغي . فذلك هو مقام الخليفة . وقد رايت انه اشهى مما يتعلق به النفوس . وأهم ما تغار عليه . واذا اجتمع الحب البالغ والفيرة الشديدة . وامدنتهما القوة الفائية . فلا شيء الا العسف . ولا حكم الا السيف .

دع عنك كل ذلك الحديث الذي سوفه اليك قواعد عامه ، ونظريات مجردة ، ودوبك وفائع التاريخ ثابتة في لوح محفوظ .

أفهل غير حب الخلافة والعيره عليها . ووفرة القوة ، دفعت يريد ابن معاوية الى استباحة ذلك الدم الزكي الشريف ، دم الحسين بن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهل غير تلك العوامل سلطت يزيد بن معاوية على عاصمة الخلافة الاولى ، ينهك حرمتها ، وهي مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم (١) . وهزل اسحل عبدالملك بن مروان بيت الله الحرام ووطيء حماه ، الاحبا في الخلافة وغيره عليها ، مع تواضع القوة له (٢) .

وهل يغير تلك الاسباب صار ابو العباس عبدالله بن محمد بن علي ابن عبدالله بن العباس ، سفاحا ، وما كانت الا دماء المسلمين ، وما كان بنو أمية الا من قومه .

(١) الإشارة هنا الى موقعة «الحرّة» عندما أرسل يزيد بن معاوية جيشا يحارب أهل «المدينة» الذين تابعوا عبد الله بن الزبير ، ولقد قاد هذا الجيش «مسلم بن عقبة» وشارك فيه عدد كبير من نصارى الشام ، ودارت المعركة التي انتهت بفتح المدينة واستباحتها في ٢٦ أغسطس سنة ٦٨٣ م (سنة ٦٤ هـ) . انظر : «فيليب حتي» تاريخ العرب «مطول» ج ٢ ص ٢٥٤ ، طبعة بيروت سنة ١٩٥٣ م . (م.ع) .

(٢) الإشارة هنا الى حصار الحجاج بن يوسف الثقفي لكّة ايام عبد الملك بن مروان ، وهو الحصار الذي بدأ في ٢٥ مارس سنة ٦٩٢ م . (سنة ٧٣ هـ) وانتهى برمي المدسة واهلها بحجارة النحتيق ، وهزيمة ابن الزبير وقتله . المرجع السابق ج ٢ ص ٢٥٥-٢٥٦ (م.ع) .

كذلك تناحر بنو العباس أيضا ، وبقي بعضهم على بعض ، وفعل بنو سبكتكين (١) مثل ذلك . وحارب الصالح نجم الدين الأيوبي أخاه العادل أبا بكر بن الكامل . فحلعه وسججه . وامتألت دولتا الماليك والجراكسه بحلع الملوك وقتلهم . كل ذلك لم يكن إلا اثرا من آثار حب الخلافة والغيرة عليها . ومن وراء الحب والغيرة قوة قاهرة . وكذلك القول في دولة بني عثمان (٢) .

(١١) الفيرة على الملك تحمل الملك على أن يصون عرشه من كل شيء يرسلزل أركانه . أو ينقص من حرمة ، أو يقلل من قدسيته . لذلك كان طبيعيا أن يستحيل الملك وحشا سفاحا ، وشيطانا ماردا . إذا ظفرت يده من يحاول الخروج عسى طاعته . وتقويض كرسيه . وأنه لطبيعي كذلك في الملك أن يكون عدوا لدودا لكل بحث وأو كان علميا بتخييل أنه قد يمس قواعد ملكه أو يريح من تلفائه ربح الخطر . ولو كان بعيدا .

من هنا نشأ الضغط الملوكي على حرية العلم . واستبداد الملوك بمعاهد التعليم ، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا ، ولا شك أن علم السياسة هو من أخطر العلوم على الملك . بما يكشف من أنواع الحكم وخصائصه وانظمته إلى آخره . لذلك كان حنما على الملوك أن يعادوه وأن يسدوا سبيله على الناس .

ذلك تاويل ما يلاحظ من قصور النهضة الإسلامية في فروع السياسة . وخلو حركة المسلمين العلمية من مباحثها . ونكوص العلماء عن التعرض لها ، على النحو الذي يليق بدكائهم . وعلى النحو الذي تعرضوا به لبفيه العلوم .

(١٢) لسنا نعجب . والامر ما قد عرفت . من ضعف الحركة العلمية السياسية عند المسلمين ، ولا من انحطاط شأن السياسة عندهم ، ولكن العجب هو أن لا يموت بينهم ذلك العلم ، وأن لا يقضى عليه القضاء كله . العجب العجيب هو أن يتسرب من خلال ذلك الضغط الحائق . والقوة المترصدة ، والباس المحيط ، بعض مباحث السياسة إلى مجالس العلم ، وأن يعرف لبعض قليل من العلماء ، رأى في مسألة سياسية على غير ما يهوى الخلفاء .

لو وسعنا هذا الكتاب كله في بيان الضغط الملوكي الإسلامي على كل علم سياسي . وكل حركة سياسية ، أو نرعة سياسية ، لضاق هذا الكتاب واضعافه عن

١) أي الدولة العزوية (٩٦٢-١١٨٦م) التي يدب في افراسار ثم شملت السحاب وبشاور وحراسان . وقعاب في هذه الدولة ستة عشر امرا ، ولقد بنت إلى عاصمتها «عربة» التي تملو هضبة سرمد من سهل الهند الشمالية . (م.ع)
٢) راجع في هذا الحب أيضا كتاب الخلافة لسير أرنلد .

استيعاب القول في ذلك . ثم لعجزنا عن بيانه على وجه كامل ، فحسبنا الآن بسلك
الإشارة المجمله . وعسى أن يمر بك قريباً بعض ما يتصل بهذا البحث .

ويعود بك الآن الى حيث كنا عند قولهم « ان الامه قد اجتمعت على نصب الامام .
فكان ذلك اجماعاً دالاً على وجوبه » .

لو ثبت عندنا ان الامه بي كل عصر سكنت على بيعه الامامه ، فكان ذلك اجماعاً
سكوتياً . بل لو ثبت ان الامه بجملتها وتفصيلها قد اشتركت بالفعل في كل عصر في
بيعة الامامة واعتبرت بها . فكان ذلك اجماعاً صريحاً . لو نفل اليها ذلك لانكرنا ان
يتكون اجماعاً حقيقياً . ولرفصنا ان سنخلص منه حكماً شرعياً . وان سحذه حجة
في الدين .

وقد عرفت من قصه (١) يزيد كيف كانت تؤخذ البيعة ، وبموجب الاقرار .
وانتظر قليلاً فلدينا مرید .

لذكرنا قصه يزيد بن معاوية بمصه فيصل بن حسين بن علي . كان أبوه حسين
بن علي أحد أمراء العرب ، الذين انجاروا في الحرب العظمى الى جانب الحلفاء ،
خروجاً على الترك ، وعلى سلطان الترك حليفة المسلمين ، فقام اولاده في بلاد العرب
وفي جوانبها ينصرون جيوش الحلفاء نصراً مبيناً ، ويخذلون أعداءهم من التتوكة
والالمان وغيرهم ، وامتاز فيصل ، أحد أولئك الاولاد ، بالزلفى من الانجليز لحسن
بلائه في مساعدتهم ، واخلاصه في خدمتهم ، فعينوه ملكاً على الشام . ولم يسكد
يستقر بها حتى هاجمت ملكه جيوش الفرنسيين ، فولى فيصل هارباً ، تاركاً مملكته
وعرشه وغيرهما . حتى وصل الى انجلترا ، ومن هناك حمه الانجليز الى بلاد
العراق ، ونصبوه عليها ملكاً وقد زعم الانجليز ان اهل الحل والعقد من أمة العراف
انتخبوا فيصلاً ليكون ملكاً عليهم بالاجماع ، اللهم الا ان يكون قد خالف في ذلك نفر
قليل لا يعتمد بهم ، كأولئك الذين دعاهم ابن خلدون من قبل شواذ .

ولعمرك ما كذب الانجليز ، فانهم قد عملوا انتخاباً ، له كل مظاهر الانتخاب الحر
القانوني ، وأخلوا يومئذ رأي الكثيرين من اهل الزعامة في العراق ، فكان رأيهم ان
ينتخبوا فيصلاً ملكاً عليهم .

ولكن مما لا شك عندك فيه ان « هذا » الذي أخذ به خطب معاوية البيعة
ليزيد ، هو عينه « هذا » الذي أخذ به الانجليز اجماع العراقيين لامامة فيصل .
افهل تسمى ذلك اجماعاً !

(١) ص ١٣٠ .

لو ثبت الاجماع الذي رعموا لما كان اجماعا يعتد به ، فكيف وقد قالت الحوارح لا يجب نصب الامام اصلا (١) وكذلك قال الاصم من المعتزله ، وقال غيرهم ايضا . كما سبقت (٢) الاشارة اليه . وحسبنا في هذا المقام نقضا للدعوى الاجماع ان ثبت عندنا خلاف الاصم والحوارج وغيرهم ، وان قال ابن خلدون انهم شواذ .

(١٢) عرف ان الكتاب الكريم قد تنزه عن ذكر الخلافة والاشارة اليها ، وكذلك السنة النبوة قد اهملتها . وان الاجماع لم ينعقد عليها ، افهل بقي لهم من دليل في الدين غير الكتاب او السنة او الاجماع ؟ .

نعم بقي لهم دليل آخر لا نعرف غيره ، هو آخر ما يلجأون اليه ، وهو اهـون ادلتهم واضعفها .

قالوا ان الخلافة تتوقف عليها اقامة الشعارات الدينية وصلاح الرعية (٣) الخ .

(١٤) المعروف الذي ارتضاه علماء السياسة انه لا بد لاستقامه الامر في امـة متمدنة ، سواء اكانت ذات دين ام لا دين لها ، وسواء اكانت مسلمة ام مسيحية ام يهودية ام محتلطة الاديان — لا بد لامة منظمة مهما كان معتقدها ، ومهما كان جنسها ولونها ولسانها . من حكومة تباشر شؤونها ، وتقوم بضبط الامر فيها ، قد تختلف اشكال الحكومة واوصافها بين دستورية واستبدادية ، وبين جمهورية وبولشيافية وغير ذلك . قد يتنازع علماء السياسة في تفضيل نوع من الحكومة على نوع آخر . ولكننا لا نعرف لاحد منهم ولا من غيرهم نزاعا في ان امة من الامم لا بد لها من نوع ما من انواع الحكم . ولهم على ذلك ادلة ليس من غرضنا هنا ان نعرض لها . فليس ذلك بموضعنا . على أننا لا نشك في ان ذلك الراي في جملته صحيح ، وان الناس لا يصلحون فوضى لا سـراة لهم ، ولعل ابا بكر رضي الله تعالى عنه انما كان يشير الى ذلك الراي حينما قال في خطبته التي سبقت الاشارة اليها « لا بد لهذا الدين ممن يقوم به » ولعل الكتاب الكريم ينحو ذلك المذهب احيانا . قال تعالى في صورة الزخرف :

(اَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ؟ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ

الدُّنْيَا ، وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ، لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا

سُخْرِيًّا ، وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ (٤)) .

١ - الموائف ص ٦٢ .

(٢) ص ١٢١ .

(٣) سبق نقل هذا الدليل ص ١٢٢ .

(٤) الزخرف : ٣٢ .

وقال تعالى في سورة المائدة (وَلِيُخَيِّمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ فِيهِ ، وَمَنْ لَمْ يَخُفْ بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . وَأُنزِلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا تَتْلُو بِيَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ، فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ، إِكْلٌ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ، إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ . وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ، وَانْذَرْتُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أُنزِلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ، وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ . أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ، وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِفُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ ، بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ^(١)) النخ .

(١٥) يمكن حينئذ ان يقال بحق ان المسلمين ، اذا اعتبرناهم جماعة متعصلين وحدهم ، كانوا كغيرهم من أمم العالم كله ، محتاجين الى حكومة تضبط امورهم ، وترعى شؤونهم .

ان يكن الصفاء ارادوا بالامامة والخلافة ذلك الذي يريده علماء السياسة بالحكومة كان صحيحا ما يقولون ، من ان اقامة الشعائر الدينية ، وصلاح الرعية ، يتوقفان على الخلافة ، بمعنى الحكومة ، في اي صورة كانت الحكومة ، ومن اي نوع . مطلقة او مقيدة ، فردية او جمهورية ، استبدادية او دستورية او شورية ، ديمقراطية او اشتراكية او بنشفية . لا ينتج لهم الدليل أبعد من ذلك . اما ان ارادوا

(١) المائدة : (٢٧) - (٥١) .

بالخلافة ذلك النوع الخاص من الحكم الذي يعرفون فدليلهم اقصر مسن دعواهم .
وحججهم غير ناهضة .

(١٦) الواقع المحسوس الذي يؤيده العقل ، ويشهد به التاريخ قديما وحديثا ،
ان شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومه الذي
يسميه الفقهاء خلافة . ولا على اولئك الدين يلعبهم الناس خلفاء . والواقع ايضا ان
صلاح المسلمين في دنياهم لا يتوقف على شيء من ذلك . فليس بنا من حاجه الى
ملك الخلافة لامور ديننا ولا لامور دنيانا . ولو شئنا لعلنا اكثر من ذلك . فانما كانت
الخلافة ولم ترل نكبه على الاسلام وعلى المسلمين . وينبوع شر وفساد . وربما
يسطنا لك ذلك بعد ، أما الآن فحسبنا ان تكشف لك عن الواقع المحسوس لئول من بان
دينا غني عن تلك الخلافة الفقهية . ودنيانا كذلك .

(١٧) علمت مما نقلنا (١) لك عن ابن حلدون « انه قد ذهب رسم الخلافة واثرها
بذهاب عصبية العرب . وفناء جيلهم . وتلاشي احوالهم . وبقي الامر ملكا بحتا
وليس للحليفه منه شيء » . اهل علمت ان شيئا من ذلك قد صدع اركان الدين .
واصاع مصلحة المسلمين . على وجه كان يمكن للخلافة ان تلافاه لو وجدت ؟!

مند منتصف القرن الثالث الهجري اخذت الخلافة الاسلاميه تمص من اطرافها
حتى لم تعد تتجاوز ما بين لابتني دائرة ضيقة حول بغداد « وصارت (٢) حراسا
وما وراء النهر لابن سامان وذريته من بعده (٣) وبلاد البحرين للفرامطة (٤) . واليمن
لابن طباطبا (٥) . واصمهان وفارس ليني بويه (٦) . والبحرين وعمان لفرع من عائنه
الفرامطة . قد أسس فيها دولة مستقلة والاهوار وواسط لمعز الدولة .

(١) سبق ذلك ص ١١٦ .

(٢) تاريخ الخلفاء ، ترجم من اللغة الفرساويه بقلم سحلة بك صالح شعوان ، ص ٦٤ وما بعدها
(٣) دولة قامت بفارس وما وراء النهر : ٨٧٤-٩٩٩ م ، أسسها معز بن احمد : ٨٧٤-٨٩٢ م ،
وكانت عاصمتها «بخارى» ، ورغم قبيلتها الاسمية لخليفة بغداد الا ان امراءها كانوا في الحقيقة
مستعربين عنه ، ولقد انتهت على يد الغزنويين من جانب . والغبائل الطورانية التركمانية من جانب
آخر . (ع.م) .

(٤) هي التي أسسها رعيهم «ابو سعيد الجايي» سنة ٨٩٩م على الشاطئ العربي للخليج العربي ،
وكانت عاصمتها مدينة «الاحساء» (ع.م) .

(٥) اشارة الى دولة الشيعة الزيدية ، التي بدأ محاولات تأسيسها باليمن الامام العالم الرسي
(٧٨٥-٨٦٠ م) ، وأسس قواعدها حميد الامام يحيى بن الحسين (٨٥٩-٩١٠ م) ، وكانت عاصمتها
في البدايه مدينة «سعدة» وابن طباطبا هو «محمد بن ابراهيم بن اسماعيل» (٧٣-١٩٩ م) ، شقيق
الامام العالم الرسي ، وسابغه في امانة الزيدية (ع.م) .

(٦) وهي دولة شيعية ينحدر امراءها من «الدليم» . قرمت مؤدما على دار الخلافة سداد طوال
قرن من الزمان (٩٤٤-١٠٥٥ م) (ع.م) .

وحلب لسيف الدولة (١) ومصر لأحمد بن طوبون (٢) . ومن بعده الملوك الذين تغلبوا عليها وأملكوها وأسفلوا بإحكامها كالاحشيديين (٣) والفاطميين (٤) والأيوبيين (٥) والمماليك (٦) وغيرهم . حصل ذلك لما كان الدين إيماناً في بغداد مفسر الخلافة حيراً منه في غيرها من البلاد التي انسحب عن الخلافة ولا كانت شعائره أظهر . ولا كان شأنه أكبر . ولا كانت الدنيا في بغداد أحسن . ولا شأن الرعيه أصلح .

(١٨) هوب الخلافة عن بغداد . في منتصف القرن السابع الهجري . حين هاجمها التتر . وقتلوا الخليفة العباسي المستعصم بالله . وقتلوا معه أهله وأكابر دولته . وبقي (٧) الإسلام ثلاث سنين بدون خليفة .

(١٩) وكان الملك في مصر يومئذ للظاهر بيبرس . ولامر ما أخذ ذلك لدهيه يسن بين مصارع العباسيين . حتى أعثره الحظ برجل ، رعموا أنه من فلول الخلافة العباسية ، ومن أفاض بيها . وكذلك إرادته الظاهر أن يكون ، فأنشأ منه بيتاً للخلافة في مصر . يأخذ الظاهر بجميع معانيه وأغلاقه . واتحد هياكل سماهم خلفاء المسلمين . وحمل المسلمين على أن يديبوا لجلالتهم . وفي يديه وحده أرمته تلك الهياكل ، وتصريف حركاتهم وسكناتهم ، وأطراف السنتهم ، ثم كانت تلك سنة الملوك الجراكسة في مصر بعد الملك الظاهر ، إلى أن أخذ الخلافة الملوك العثمانيون سنة ٩٢٣ هـ

هل كان في شيء من مصلحة المسلمين لديهم أو دنياهم تلك التماثيل أشلاء ، التي كان يقيمها ملوك مصر ويلعبونها خلفاء . بل تلك الأصنام يحركونها ، والحيوانات يسخرونها ؟ ثم ما بان لك البلاد الإسلامية الواسعة غير مصر التي سرعت عنها وبضعة

-
- (١) الذي دخل حلب وحمص وأسرهما من الاحشيديين سنة ٩٤٤ م ، وكانت عاصمته دولهم من قبل «الموصل» بشمال العراق ، ولقد عاشت هذه الدولة الشيعة حتى سنة ١٠٠٢ م (ع.م) .
 - (٢) الذي أسفل بمصر عن الدولة العباسية ، واستمرت دولته من سنة ٨٦٨ م حتى سنة ٩٠٥ م . (ع.م) .
 - (٣) الذين أسس دولهم بمصر «محمد بن طنج الاخشيدي» سنة ٩٢٥ م حين استقل بها عن الخلافة العباسية ببغداد ، ودامت هذه الدولة حتى الفتح الفاطمي بمصر سنة ٩٦٩ م . (ع.م) .
 - (٤) وهي التي حكمت مصر ما بين سنتي ٩٦٩ م و ١١٧١ م . واكملت مصر في ههنا سماها العربيه ، وزعمته العالم الاسلامي (ع.م) .
 - (٥) ومؤسس دولتهم بمصر هو صلاح الدين الايوبي ، ولقد خلف الأيوبيون الفاطميين سنة ١١٧١ م ، واستمر حكمهم حتى سنة ١٢٥٠ م (ع.م) .
 - (٦) ولسماليك بمصر دولتان دامت حكمهما منذ «نهاية العصر الايوبي» حتى الفتح العثماني سنة ١٥١٧ م ، والأولى تسمى دولة المماليك البحرية (١٢٥٠-١٢٨٢ م) والثانية دولة المماليك الرحبة ، أو الشراكسة (١٢٨٢-١٥١٧ م) (ع.م) .
 - (٧) تاريخ الخلفاء ص ٧٧ .

الخلافة ، وانكرت سلطانها ، وعاشت وما زال يعيش كثير منها بعيدا عن ظل الخلفاء ، وعن الخضوع الوثني لجلهم الديني المزعوم ؟ أرايت شعائر الدين فيها دون غيرها أهملت ، وشؤون الرعية عطلت - أم هل أظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة . وهل جفتهم رحمة الأرض والسماء ، لما بان عنهم الخلفاء ؟ كلا . بانوا فما بكى الدنيا لمصرعهم ولا تعطلت الأعباد والجمع .

(٢٠) معاذ الله لا يريد الله جل شأنه لهذا الدين ، الذي كفله له البقاء ، أن يجعل عزه وذله موطين بنوع من الحكومة ، ولا يصنف من الأمراء . ولا يريد الله جل شأنه لعباده المسلمين أن يكون صلاحهم وفسادهم رهن الخلافة ، ولا تحت رحمة الخلفاء .

لله جل شأنه احفظ لدينه ، وأرحم بعباده .

عسى أن يكون فيما أسلفنا مفتح لك بأن تلك التي دعوها الخلافة أو الإمامة العظمى لم تكن شيئا قام على أساس من الدين القويم ، أو العقل السليم ، وبأن ما زعموا أن يكون برهانها لها هو إذا نظرت وجدته غير برهان .

ولعل من حقلك علينا أن تسأل الآن عن رأينا الخاص في الخلافة وفي منشئها . وإن علينا أن نأخذ بك في بيان ذلك . مستمدين من الله جل شأنه حسن العوننة والهدى والتوفيق ؟

الحكومة والاسلام

نظام الحكم في عصر النبوة

قضاؤه (صلعم) - هل ولي (صلعم) قضاة ؟ - قضاء عمر - قضاء عيسى -
قضاء معاذ وأبي موسى - صعوبة البحث عن نظام القضاء في عصر النبوة - خلطو
العصر النبوي من مختار الملك - اهمال عامة المؤرخين البحث في نظام الحكم
النبوي - هل كان (صلعم) ملكا ؟

(١) لاحظنا ان كما يبحث عن تاريخ القضاء زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ان
حال القضاء في ذلك الوقت لا يحلو من غموض وإبهام يصعب معهما البحث ، ولا
يكاد يتيسر معهما الوصول الى رأي ناضج ، يقره العلم ، وتطيب به نفس الباحث .

لا شك في ان القضاء بمعنى الحكم في المنازعات ونفوسها ، كان موجودا في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم ، كما كان موجودا عند العرب وغيرهم ، قبل أن يجيء
الاسلام . وقد رفعت الى النبي صلى الله عليه وسلم خصومات نقض فيها . وقال
صلى الله عليه وسلم ، (١) أنكم تختصمون اليّ ، ولعل بعضكم الحن بحجته من
بعض ، فمن قضيت له بحق أخيه شيئا بقوله ، فأنما أقطع له قطعة من النار ، فلا
يأخذها » .

وفي التاريخ الصحيح شيء من قضاائه عليه السلام فيما كان يرفع اليه ، ولكننا
إذا أردنا ان نستنبط شيئا من نظامه صلى الله عليه وسلم في القضاء نجسد ان
استنباط شيء من ذلك غير يسير ، بل غير ممكن ، لان الذي نقل الينا من احاديث
القضاء النبوي لا يبلغ أن يعطيك صورة بينة لذلك القضاء ولا لما كان له من نظام ، ان

(١) البخاري في كتاب الشهادات ص ١٧٠ ج ٢ .

كان له نظام .

(٢) لاحظنا ان حال القضاء زمن النبي صلى الله عليه وسلم عامضه ومبهمه من كل جانب ، حتى لم يكن من السهل على الباحث ان يعرف هل ولي صلى الله عليه وسلم احدا غيره القضاء ام لا .

هنالك ثلاثة من الصحابة يعدهم جمهور العلماء ممن ولي القضاء في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فال بعضهم (١) « وقد قلد رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء لعمر بن الخطاب ، وعلي بن ابي طالب ، ومعاذ بن جبل رضي الله عنه » اه ويضيف ان يضاف اليهم ابو موسى الاشعري رضي الله عنه ، فقد كان في عمله ، على ما يظهر ، نظيرا لمعاذ بن جبل سواء بسواء .

(٣) اما ان عمر رضي الله عنه قلد القضاء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فروايه عربية من الجهة التاريخية ، ويظهر انها اما احدث بطريق الاستسناج - (٢) فهي سنن الرمذي . ان عثمان قال لعبدالله بن عمر اذهب فاقص بين الناس . قال اوبعائسي (٣) . يا امير المؤمنين ، قال وما تكره من ذلك وقد كان ابوك يعصي لا قال ان ابي كان يعصي فان اشكل عليه شيء سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان اشكل على رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل جبريل . واني لا اجد من اسأله الحج .

٤. واما علي بن ابي طالب ، رضي الله عنه ، فقد بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن ، وهو شاب ، ليفضي بينهم . . . وروى ابو داود - رحمه الله تعالى - عن علي بن ابي طالب ، رضي الله تعالى عنه . وقال بعثني رسول الله ، صلى الله عليه وسلم - الى اليمن قاضيا ، وانا حديث السن . ولا علم لي بالقضاء . وقال ان الله سيهدي قلبك ، ويثبت لسانك . فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تمضين حتى تسمع من الآخر . كما سمعت من الاول . فانه احرى ان ينص بك القضاء . قال فما رلد قاضيا ، وما شككت في قضاء بعد . كلا ذكره ابو عمر وابن عبد البر في الاسماعيل . وقال ايضا . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصحابه . افضاهم علي بن ابي طالب . اه .

(١) هو رفاعه بن رافع في كتابه نهاية الابحار في سيرة ساكن الحجاز ص ٤٢٩ فلا عن كتاب حريج الدلائل السنية .

(٢) نهاية الابحار ص ٤٢٩ -

(٣) يمكن ان يكون معناها : اوتهلكي . . او : هل فتحملي عني جراء ما احطرت فيه من امور القضاء ؟ (م.ع) .

والذي في البخاري (١) مما يتصل بهذا الموضوع ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم . بعث خالد بن الوليد الى اليمن قبل حجة الوداع ، مع جماعه من الصحابة . وبعث عليا بعد ذلك مكانة ليحبس الحمير ، وقدم علي من اليمن بسعائنه الى مكة ، وانبي صلى الله عليه وسلم بها .

ونقل علي بن برهان الدين الحلبي (٢) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم . بعث عليا كرم الله وجهه . في سرية الى اليمن ، فاسلمت همدان كلها في يوم واحد . فكتب بذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى كتابه خر ساجدا ، ثم جلس . فقال : اسلام على همدان . وتنازع اهل اليمن الى الاسلام . وهذه هي السرية الاولى . والسرية الثانية بعث فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا ، كرم الله وجهه الى بلاد مدحج من ارض اليمن في ثلثمائة فارس ، فمزاهاهم . . . وجمع القنائم . . . ثم رجع على كرم الله وجهه . فوافى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة . قدمها لحجة الوداع . الخ .

(٥) « وأما معاذ (٣) بن جبل . فقد بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيا الى الجند من اليمن ، يعلم الناس القرآن ، وشرائع الاسلام ، وبمضي بينهم . وجعل له قبض الصدقات من العمال ، الذين باليمن . وذلك عام فتح مكة . في السنة الثامنة من الهجرة . والجند بفتح الجيم والنون معا ، بلدة باليمن » .

وقال البخاري (٤) في هذا الموضوع بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا موسى ومعاذ بن جبل الى اليمن ، قال وبعث كل واحد منهما على مخالف ، واليمن محلافان (٥) ، ثم قال ، يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا تنفرا .

وفي حديث آخر للبخاري ، انه قال لمعاذ بن جبل ، انك ستأتي قوما من اهل الكتاب ، فادا جئتهم فادعهم الى ان يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ، قال فان هم اطاعوا لك بذلك ، فاخبرهم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة . فان هم اطاعوا لك بذلك ، فاخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم ، فان هم اطاعوا لك بذلك فاياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فانه ليس يئنه وبين الله حجاب .

(١) راجع الجزء الخامس ص ١٦٢-١٦٤ بعث علي بن ابي طالب عليه السلام وخالد بن الوليد رضي الله عنه الى اليمن قبل حجة الوداع - صحيح البخاري .

(٢) راجع السيرة الحسية ج ٣ ص ٢٢٧-٢٢٨ .

(٣) بهية الايجاز .

(٤) صحيح البخاري ج ٥ ص ١٦١-١٦٣ .

(٥) المحلاف هو الكورة من البلاد ، اي البقعة تحتضن فيها المساكن والقرى (م.ع) .

ومقرب من هذا رواية السيد احمد زيني دخلان في السيرة النبوية (١) قال :
« بعث صلى الله عليه وسلم ابا موسى الاشعري ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما الى
اليمن قبل حجة اوداع ، في السنة العاشرة ، وقيل في التاسعة . . . وقيل عام
الفتح سنة ثمان ، وكل واحد منهما على خلاف ، وكانت حجة معاذ العليا صوب عدن .
وكان من عمله الحمد . وكانت حجة ابي موسى السفلى اهـ .

واخرج (٢) احمد وابو داود والترمذي وغيرهم ، من حديث احارس بن عمرو .
ابن احيى المقيري بن شعبة ، قال حدثنا ناس من اصحاب معاذ عن معاذ ، قال لما بعثه
النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن قال كيف تفضي اذا عرّص لك قضاء ؟ قال
اقصي بكتاب الله ، قال فان لم تجد في كتاب الله ؟ قال فبسنة رسول الله ، قال فان
لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله ؟ قال اجتهد رأيي ولا آلو . قال فضرِب
رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره ، وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول
الله لما يرضاه رسول الله اهـ .

(٦) تلك الروايات المختلفة ، التي قصصا عليك نموذجا منها ، نريك كيف يسوع
لنا ان نستنتج ما قلناه لك قبل ، من انه لا تيسر الاحاطة بشيء كثير من احوال
القضاء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وها انت ذا فسد رايت كيف اختلفت
الرواية عن حادثه واحدة بعينها . فبعث علي الى اليمن يرويه احدهم انه توليه
للقضاء ، ويروي الاخر انه كان لقبض الخمس من الزكاة ، ومعاذ بن جبل كذلك ،
ذهب الى اليمن قاضيا في رأي ، وغاريا في رأي ، ومعلما في رأي .

ونقل صاحب السيرة النبوية (٣) خلافا في ان معاذ كان واليا او قاضيا « فقال
ابن عبد البر انه كان قاضيا ، وقال الغساني انه كان اميرا على المال . وحديث ابن
ميمون فيه التصريح بانه كان اميرا على الصلاة . وهذا يرجح انه كان واليا » اهـ .

(٧) وان البحث العميق فيما كان عليه القضاء زمن النبي صلى الله عليه وسلم .
اطاعة التفكير في ذلك ، وحسن التفهم لما وصل اليه متصلا بهذا الموضوع من
الاحاديث والاخبار ، كل اولئك يدفعنا الى البحث بوجه عام في نظام الحكومة
الاسلامية ، ايام النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي كيفية تدبير ذلك الملك الاسلامي ، ان
سأغ لنا بحق ان نسمي ما فتح الله لنبيه من البلاد دولة وملكا .
ذلك باننا وجدنا عند البحث في نظام القضاء في عصر النبوة ان غير القضاء

(١) المطبوعة على هامش السيرة الحسبية ج ٢ ص ٣٦٧-٣٦٨ .

(٢) مقول من «كتاب ارشاد القبول الى تحقيق الحق من عم الاصول» للشوكاني ص ١٨٨ . وقال
المؤلف «محمد بن علي بن محمد الشوكاني المولي سنة ١٢٥٥ هـ» عن هذا الحديث ، ان الكلام نسي
استاده يعطول . وقد قيل انه مما تلقى بالقبول .

(٣) راجع السيرة النبوية للدخلان المطبوعة على هامش السيرة الحسبية ص ٣٦٨ ج ٢

ايضا من اعمال الحكومات ووظائفها الاساسية لم يكن في ايام الرسالة موجودا على وجه لا لبس فيه ، حتى يستطيع باحث منصف ان يذهب الى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعين في البلاد التي فتحها الله له ولاية مثلا لإدارة شؤونها ، وتدبير احوالها وضبط الامر فيها . وما يروى من ذلك فكله عبارة عن توليته اميرا على الجيش ، او عاملا على المال . او اماما للصلاة ، او معلما للقرآن ، او داعيا الى كلمة الاسلام . ولم يكن شيء من ذلك مطردا ، وانما كان يحصل لوقت محدود ، كما ترى فيمن كان يستعملهم صلى الله عليه وسلم على البعوث والسرايا ، او يستخفهم على المدينة اذا خرج للغزو .

اذا نحن تجاوزنا عمل القضاء والولاية الى غيرهما من الاعمال ، التي لا يكمل معنى الدولة الا بها ، كالعمليات التي تتصل بالاموال ومصارفها (المالية) وحراسة الانفس والاموال (البوليس) وغير ذلك مما لا يقوم بدونه اقل الحكومات واعرفها في البساطة ، فمن المؤكد اننا لا نجد فيما وصل اليها من ذلك عن زمن الرسالة شيئا واضحا يمكننا ونحن مقتنعون ومطمئنون ، ان نقول انه كان نظام الحكومة النبوية .

(٨) ومما قد يستأنس به في هذا الموضوع . اننا لاحظنا ان عامة المؤلفين ، من رواة الاخبار يعنون في الغالب ، اذا ترجموا لطيفة من الخلفاء او ملك من الملوك ، بذكر عماله من ولاية وقواد وقصاة لخب . ويفردون له بحثا خاصا ، يدل على انهم عرفوا تماما قيمة ذلك البحث من الجهة العلمية ، فصرفوا من الجهد فيه والعناية به ما يناسبه ، ولكنهم فسي تاريخ النبي صلى الله عليه وسلم ، ان عاجلوا ذلك البحث رايتهم يزجون الحديث فيه مبثرا غير متسق ، ويخوضون غمار ذلك البحث على نسق لا يمانل طريقتهم في بحث بقية العصور . ما راينا مؤرخا شذ عن ذلك ، اللهم الا ما سنقله لك بعد عن رفاعة (١) بك رافع الطهطاوي ، في كتاب نهاية الايجاز في سيرة ساكن الحجاز ، نقلا عن صاحب كتاب تخريج الدلالات السمعية .

(٩) كلما امعنا تفكيرنا في حال القضاء زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي حال غير القضاء ايضا ، من اعمال الحكم ، وانواع الولاية ، وجدنا ابهاما في البحث يبريد ، وخفاء في الامر يشتد . ثم لا تزال حيرة الفكر تنقلنا من لبس الى لبس ، وتردنا من بحث الى بحث ، الى ان ينتهي النظر بنا الى غاية ذلك المجال المشتبه الحائر . واذا نحن ازاء مويصة اخرى هي كبرى تلك المضلات ، وهي منشأ ما لفينا من حيرة واضطراب . هي الاصل وما عداها فروع ، وهي الام وما عداها تبع .

(١) رفاعة بن بدوي بن علي بن رافع ، ويشتمل له بمحمد الباقر بن علي زين العابدين توفى سنة ١٢٩٠ هـ - من كتاب اكتماء القروع .

تلك مشكلة اذا وفق العقل لحلها فقد هانت من بعدها المشاكل . واجلى كل
ليس وابهام .

اننا لنقرب بك الى هذه المشكلة ونحن نعدم رجلا ومؤخر اخرى . اما اولاً فلان
حلها عسير ، ومزالق الفكر فيها كثيرة . وما لم يكن عون من الله تعالى اي عون فلا
امل في الوصول الى وجه الصواب فيها . واما ثانياً فلان المغامرة في بحث هذا
الموضوع قد تكون مثارا لغارة يشب نارها اولئك الذين لا يعرفون الدين الا صورة
جامدة ، ليس للعقل ان يحوم حولها ، ولا للرأي ان يتناولها :

ولكننا نستعين بالله تعالى ، وبرجو منه جل شأنه حسن الوقوف . عسى ان
تكشف لك ما غمض ، ونفتح عليك ما استغلق ، ونصل بك الى الحق ابلج الوجه ،
واضح الغرة ، ان شاء الله .

فاعلم ان المسالة الآن هي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان صاحب دولة
سياسية ورئيس حكومة كما كان رسول دعوة دينية وزعيم وحدة دينية ام لا ؟

الرسالة والحكم

لا حرج في البحث عما اذا كان « صلعم » ملكا ام لا . الرسالة شيء والملك شيء
آخر . القول بأنه « صلعم » كان ملكا ايضا - بعض العلماء يشرح بالتفصيل الدقيق
نظام حكومة النبي « صلعم » - بعض ما يشبه ان يكون من مظاهر الدولة زمن النبي
« صلعم » - الجهاد - الاعمال المثالية - امراء قيل ان النبي « صلعم » استعملهم
على البلاد - هل كان تأسيس النبي للدولة سياسية جزا من رسالة ؟ - الرسالة
والتنفيذ - ابن خلدون يرى ان الاسلام شرع تبليغي وتنفيذي - اعتراض على ذلك
الرأي - القول بأن الحكم النبوي جمع كل دقائق الحكومة - احتمال جهلنا بنظام
الحكومة النبوية - مناقشة ذلك الوجه - احتمال ان تكون البساطة الفطرية هي نظام
الحكم النبوي - بساطة هذا الدين - مناقشة ذلك الرأي :

(١) لا يهولنك ابحت في ان الرسول صلى الله عليه وسلم كان ملكا ام لا ، ولا
تحسين ان ذلك البحث ذو خطر في الدين قد يخشى شره على ايمان الباحث .
فالامر ، ان بطنت اليه ، اهون من ان يخرج مؤمنا من حظيرة الايمان ، بل واهون
من ان يرحح المتقي عن حظيرة التقوي .

وانما قد يبدو لك الامر خطيرا لانه يتصل بمقام النبوة . ويربط بمركز الرسول
صلى الله عليه وسلم ، ولكنه على ذلك لا يمس في الحقيقة شيئا من جوهر الدين .

ولا أركان الإسلام . وربما كان ذلك البحث جديدا في الإسلام لم يتناوله المسلمون من قبل على وجه صريح ولم يستمر للعلماء فيه رأي واضح . وإذا فليس بدعا في الدين . ولا شذوذا عن مذاهب المسلمين . أن يذهب باحث إلى أن النبي عليه السلام كان رسولا وملكا . وليس بدعا ولا شذوذا أن يخالف في ذلك مخالف . فذلك بحث خارج عن دائرة العقائد الدينية التي تعارف العلماء بحثها . واستمر لهم فيها مذهب . وهو أدخل في باب البحث العلمي منه في باب الدين فإقدم ولا نحف . انك من الأمنيين .

(٢) أنت تعلم أن الرسالة غير الملك ، وأنه ليس بينهما شيء من اللام بوجه من الوجوه . وأن الرسالة مقام والملك مقام آخر . فكم من ملك ليس نبيا ولا رسولا . وكم لله حل شأنه من رسل لم يكونوا موكا . بل أن أكثر من عرفنا من الرسل إنما كانوا رسلا فحسب .

وهذا كان عيسى بن مريم عليه السلام رسول الدعوة المسيحية . وزعيم المسيحيين . وكان مع هذا يدعو إلى الإذعان لقبصر . ويؤمر سلطانه . وهو السدي أرسل بين أتباعه تلك الكلمة الباعه (١) « أعطوا ما لقصر لقبصر وما لك الله » .

وكان يوسف بن يعقوب عليه السلام ، عاملا من العمال . في دوله الريان بسن الوليد . فرعون مصر . ومن بعده كان عاملا بقابوس بن مصعب (٢) .

ولا نعرف في تاريخ الرسل من جمع الله له بين «الرسالة والملك» إلا قليلا . فهل كان محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ممن جمع الله له بين الرسالة والملك ، أم كان رسولا غير ملك ؟

(٣) لا نعرف لاحد من العلماء رأيا صريحا في ذلك البحث ولا نجد من تعرض للكلام فيه ، بحسب ما أتيج لنا . ولكننا قد نستطيع بطريق الاستنتاج أن نقول : أن المسلم العامي ينجح غالبا إلى اعتقاد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ملكا رسولا ، وأنه أسس بالإسلام دولة سياسية مدنية ، كان هو ملكها وسيدها . لعل ذلك هو الرأي الذي يتلاءم مع ذوق المسلمين العام ، ومع ما تبادر من أحوالهم في الجملة ، ولعله أيضا هو رأي جمهور العلماء من المسلمين ، فانك تراهم ، إذا عرض لهم الكلام في شيء يصل بذلك الموضوع ، يميلون إلى اعتبار الإسلام وحدة سياسية ، ودولة أسسها النبي صلى الله عليه وسلم .

وكلام ابن خلدون في مقدمته يسحو ذلك المنحى . فقد جعل الخلافة التي هي

(١) أنجيل متى من الإصحاح الثاني والشرين آية «٢١» .

(٢) راجع تاريخ بني القداء ج ١ ص ١٨ .

بنيانه عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا، شاملة للملك والمملك مدرجا بحثها الخ (١) .

(١٤) وقد نعل 'المرحوم رفاعه بك رافع عن كتاب تحريج الدلالات السمعية ما يشبه ان يكون صريحا في ذلك الرأي . بل الواقع انه صريح . قال ما منحصره (٢) «ان من لم ترسخ في المعارف قدمه . وليس لديه من ادوات الطالب الا بداه وقلمه . يحسب كثيرا من الاعمال السلطانية مبسدا لا متبعا . وان العامل على حظه دنيويته . ليس عاملا في عماله سبيه . ويظن ان عماله دينه . فلهذا جمعت ما علمته من تلك العمالات في كتاب بوضح نشرها . ويبين الامر لمن جهل امرها . فذكرت في كل عمالة من ولاد عليها الرسول من الصحابة . ليعلم ذلك من يليها الآن . فيشكر الله على ان استعمله في عمل شرعي . كان ينولاه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلح له . واقامه المولى في ذلك مقامه » اه .

ثم لخص رفاعه بك الكلام في الوظائف والعمالات البلدية . خصوصية وعمومية . اهليه داخلية وجهادية التي هي عبارة عن نظام السلطنة الاسلاميه وما يتعلق بها من الحرف والصنائع . والعمالات الشرعية . على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وجمع في ذلك بين الكلام على خدمه الخاصة به صلى الله عليه وسلم . وما يضاف الى الامامة العظمى من الاعمال الاولى كالوزارة والحجبة وولاية البدن (٣) والسفاه (٤) والكتابة وما يضاف الى العمالات الفقهية من معلم القرآن ومعلم الكتابة ومعلم الفقه . والمفتي وامام الصلاة والمؤذن . . . ثم ذكر التراجمة وكتابة الجيش والعتاء والديوان والرمام . وبين ان للديوان اصلا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم ذكر العمالات المتعلقة بالاحكام . كالامارة العامة على الواحي . والمضاء وما يتعلق به من اشهاد الشهود وكتابة الشروط والعقود والمواريث والمقامات . والقسام وناظر البناء للتحديد . وذكر المحتسب والمنادي . ومتولي حراسه المدينة . والجاسوس لاهل المدينة . والسجان ومقيمي الحدود . ثم ذهب بعد الاعمال الحكومية واحدا بعد واحد . حتى لم يكذب يدع شيئا . وحتى قال رفاعه بك : ان ذلك شيء لم يف به غالب مؤلفي كتب السير بل جميعهم .

(٥) لا شك في ان الحكومة البويه كان فيها بعض ما يشبه ان يكون من مظاهر الحكومة السياسية وآثار السلطنة والمملك .

(١) راجع المقدمة . فصل في الخطط القدرية الحديثة ص ٢٠٦ وسيره .
٢ بنيانه الابجار في سيرة ساكن البحار ص ٢٥٠ طبع مطبعة المعارف الملكية بحسب نظارة ميم الروضه والطبعات سنة ١٢٩١ هـ .
٣ الدرر واحدها مدية . هي نافه او بقره تحر بمكة اهـ .
٤ سفاه الحاج

(٦) أول ما يخطر بالبال مثالا من أمثلة الشؤون الملكية ، التي ظهرت أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، مسألة الجهاد ، فقد غزا صلى الله عليه وسلم الخالعين لديه من قومه العرب ، وفتح بلادهم ، وغنم أموالهم ، وسبى رجالهم ونساءهم . ولا شك في أنه صلى الله عليه وسلم قد امتد نصره الى ما وراء جريده العرب ، واستعد للاتسيات جيئته في اقطار الارض ، ويد (١) فعلا صارع دوله الرومان في الغرب ، ويدعو الى الانقياد لديه كسرى الفرس في الشرق ، ونجاشي الحبشة ومفوقس مصر ايج .

وظاهر اول وهلة أن الجهاد لا يكون لمجرد الدعوة الى الدين . ولا لحمل الناس على الاسار بالله ورسوله ، وانما يكون الجهاد لتثبيت السلطان ، وتوسيع الملك .

دعوة الدين دعوة الى الله تعالى ، وقوام تلك الدعوة لا يكون الا البيان ، وتحريك القلوب بوسائل التأثير والاقناع فأما القوة والاكراه فلا يناسبان دعوة يكون الفرص منها هداية القلوب ، وتطهير العقائد . وما عرفنا في تاريخ الرسل رجلا حمل الناس على الايمان بالله بحد السيف ، ولا عزا قوما في سبيل الاقناع بدينه ، وذلك هو نصر المبدأ الذي يفرره النبي صلى الله عليه وسلم فيما كان يبلغ من كتاب الله .

قال تعالى (لا إكراه في الدين ، قد تبين الرشد من الغي) (٢)
وقال : (أدعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي أحسن) (٣) وقال : (فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر) (٤) ،
(فإن حأجوك فقل أسلمتُ ورحمتُ الله ومن أتبعن ، وقُل للذين أُوتُوا الكتابَ والأمينين أسلمتم ؟ فإن أسلموا فقد اهتدوا ، وإن تولَّوا فإنما عليك البلاغُ ، والله بصير بالعماد) (٥) (أفأنت تُكفرُ الناسَ حتى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) (٦) .

(١) إشارة الى غزوة مؤتة وسرية أسامة بن زيد الى ابي .

(٢) سورة البقرة : ٢٥٦ .

(٣) سورة التحل : ١٢٥ .

(٤) سورة الفاتحة : ٢١ .

(٥) سورة آل عمران : ٢٠ .

(٦) سورة يونس : ٩٩ .

تلك مبادئ صريحة في أن رسالة النبي صلى الله عليه وسلم ، كرسالة إخوانه من قبل ، إنما تعتمد على الاقتناع والوعظ ، وما كان لها أن تعتمد على القوة والبطش . وإذا كان صلى الله عليه وسلم قد لجأ إلى القوة والرهبة ، فذلك لا يكون في سبيل الدعوة إلى الدين ، وإبلاغ رسالته إلى العالمين ، وما يكون لنا أن نفهم إلا أنه كان في سبيل الملك ، ولكون الحكومة الإسلامية ، ولا نفهم حكمه إلا على السيف ، وبحكم الفهر والقبلة ، فذلك عندهم هو سر الجهاد النبوي ومعناه .

(٧) قلنا إن الاتحاد كان آية من آيات الدولة الإسلامية ، ومثالا من أمثلة الشؤون الملكية ، واليك مثالا آخر ، :

كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم عمل كبير متعلق بالشؤون المالية ، من حيث الإيرادات والمصروفات ، ومن حيث جمع المال من جهاته العديدة ، « الزكاة والجزية والصائم » ، ومن حيث توزيع ذلك كله بين معارفه ، وكان له صلى الله عليه وسلم سعاة وجباة ، يتولون ذلك له ، ولا شك أن تدبير المال عمل ملكي ، بل هو أهم معومات الحكومات ، على أنه خارج عن وظيفته الرسالة من حيث هي ، وبعبارة عن عمل الرسل باعتبارهم رسلا فحسب .

(٨) وقد يكون من أقوى الأمثلة في هذا الباب ما روى الطبري بإسناده ، أن النبي صلى الله عليه وسلم وجه أماره أيمن وفرفها بين رجاله ، وأقر كل رجل بحيزه واستعمل عمرو بن حزم علي تجرا ، وحالد بن سعيد بن العاص على ما بين تجرا ورمع وريد ، وعامر بن شهر على همدان ، وعلى صعاء ابن باذان ، وعلى عك والاشعريين الطاهرين أبي هالة ، وعلى مارب أبا موسى الأشعري ، وعلى الجند على بن أبي أمية ، وكان معاذ معلما يفسل في عماله كل عامل باليمن وحضر موت ، (١) الج .

هناك كسر غير ما ذكرنا قد وجد في النص السوي ، مما يمكن اعتباره أثرا من آثار الدولة ، ومظهرا من مظاهر الحكومة ، ومخايل السلطنة ، فمن نظر إلى ذلك من هذه الجهة ، ساع له القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان رسول الله تعالى ، وكان ملكا سياسيا أيضا .

٩) إذا رجع عند بعض القاطنين اعتبار تلك الأمثلة ، وإطمان إلى الحكم بأنه صلى الله عليه وسلم كان رسولا وملكاً ، فسوف يتعرض له حيث بحث آخر جدير بالعكس . فهل كان تأسيسه صلى الله عليه وسلم للمملكة الإسلامية ، ونصرته في ذلك الحجاب سببا خارجا عن حدود رسالته صلى الله عليه وسلم ، أم كان جزءا مما

(١) تاريخ الطبري ج ٢ ص ٢١٤ .

بعثه الله له وأوحى به إليه !

فأما أن المملكة النبوية عمل مفصل عن دعوة الإسلام ، وخارج عن حدود الرسالة .
فذلك رأي لا يعرف في مذاهب المسلمين ما يشاكله . ولا يذكر في كلامهم ما يسدل
عليه ، وهو على ذلك رأي صالح لأن يذهب إليه . ولا يرى القول به يكون كفسر أو
إحدا . وربما كان محمولا على هذا المذهب ما يراه بعض الفرق الإسلامية من إنكار
الخلافة في الإسلام مرة واحدة .

ولا يهولك أن سمع أن للهي صلى الله عليه وسلم عملا كهذا خارجا عن وظيفته
إرساله . وأن ملكه الذي شده هو من قبل ذلك العمل الدسوي الذي لا علاقة له
بإرساله . فذلك قول أن أنكره الأذن . لأن استدق به غير ما لو في مع المسلمين .
فواعد الإسلام . ومعنى إرساله . وروح الشريعة . ونزيع النبي صلى الله عليه
وسلم ، كل ذلك لا يصادم رأيا كهذا ولا يسقطه . بل ربما وجد ما يصحح له دعاه
وسندا ، ولكنه على كل حال رأي نراء بعيدا .

(١٠) وأما أن المملكة النبوية جزء من عمل الرسالة منتم لها . وداخل فيها .
فذلك هو الرأي الذي نلعه نفوس المسلمين فيما يظهر بالوسا . وهو الذي تشير
إليه أساليبهم . وتؤيده مبادئهم ومذاهبهم . ومن البين أن ذلك الرأي لا يمكن تعقله
إلا إذا ثبت أن من عمل الرسالة أن يقوم الرسول . بعد تبليغ الدعوة الإلهية بتنفيذها
على وجه عملي ، أي أن الرسول يكون مبلغا ومنفذا معا .

(١١) غير أن الذين بحثوا في معنى الرسالة . ووقفوا على مباحثهم ، اغفلوا دائما
أن يعتبروا التنفيذ جزءا من حقيقة الرسالة . إلا ابن خلدون ، فقد جاء في كلامه ما
يشير إلى أن الإسلام دون غيره من الملل الأخرى قد اختلف بين الدعوة
الدينية وتنفيذها بالفعل ، وذلك المعنى ظاهر في عدة مواضع من مقدمته التاريخية ،
وفد بيته بسوع من البيان في الفصل الذي شرح فيه اسم البابا والبطر في المسة
الصرابية . واسم الكوهن عند اليهود ، فقل :

« أعلم أن الله لا بد لها من قائم عند غيبة النبي ، يحملهم على أحكامها وشرائعها ،
ويكون كالخليعة فيهم للنبي فيما جاء به من التكليف . والنوع الإنساني أيضا . بما
تقدم من ضرورة السياسة فيهم للاجتماع البشري ، لا بد لهم من شخص يحملهم على
مصالحهم ، ويذعنهم عن مفاسدهم ، بالقهر ، وهو المسمى بالملك ، والله الإسلامية لما
كان الجهاد فيها مشروعا ، لعموم الدعوة ، وحمل الكافة على دين الإسلام طوعا أو
كرها ، انحدت فيها الخلافة والملك ، لتوجه أشوكة من القائمين بها إليهما معا ،
وأما ما سوى الله الإسلامية فلم تكن دعوتهم عامة ، ولا الجهاد عندهم مشروعا ، إلا
في المدافعة فقط ، فصار القائم بأمر الدين فيها لا يعنيه شيء من سياسة الملك ، لأنهم

غير مكلفين بالتفلسف على الامم الاخرى . وانما هم مطلوبون باقامة دينهم في خاصة انفسهم الخ » .

فهو كما ترى يقول : ان الاسلام شرعي تطبيقي وتطبيقي . وان السلطة الدينية اجمعت فيه والسلطة السياسية . دون سائر الاديان .

(١٢) لا يرى لذلك القول دعامة . ولا نجد له سندا . وهو على ذلك يناهض معنى الرسالة . ولا يلاءم مع ما يقضي به طبيعة الدعوة الدينية كما عرفت . وليكن ذلك القول صحيحا ، فقد بقي مشكل آخر عليهم ان يجدوا له جوابا . وان يلتمسوا منه مخرجا . ذلك هو المشكل الذي بدأنا عنده هذا البحث مدعينا الى بحث آخر .

اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أسس دوله سياسيه . أو شرع في تأسيسها . فلماذا خلت دولته اذن من كثير من اركان الدولة ودعائم الحكم ؟ ولماذا لم يعرف نظامه في تعيين القضاة والولاة ؟ ولماذا لم يتحدث الى رعيته في نظام الملك وفي قواعد الثورى ؟ ولماذا ترك العلماء في حيره واضطراب من امر النظام الحكومى في زمنه ؟ ولماذا ولماذا ! نريد ان نعرف مشأ ذلك الذي يبدو للناظر كأنه ايهام أو اضطراب أو نقص . أو ما شئت فسمه ، في بناء الحكومه أيام النبي صلى الله عليه وسلم . وكيف كان ذلك ؟ وما سره ؟

لعل أولئك الذين يصرون على اعتقادهم ان محمدا صلى الله عليه وسلم قام بدعوه الى دين جديد . والى تأسيس دولة جديدة . ويصرون على أن الدولة التي أسسها النبي صلى الله عليه وسلم كانت توصف أسسها . وبناد شؤونها . ونظم امورها . بوحى الله تعالى احكم الحاكمين . ثم يضطربهم ذلك الى اعتقاد ان نظام الدولة زمن النبي صلى الله عليه وسلم . بلغ عاية الكمال التي نعجز عنها عقول البشر . وترقد دونها افكارهم ، لعل أولئك اذا سئوا عن سر هذا الذي يبدو نقصا في أنظمة الحكم ، وايها ما في قواعده ، قد يلتمسون للجواب احدى تلك الخطط التي سنأخذ الآن في بيانها .

(١٣) اما صاحب كتاب تحريج الدلائل السمعية - وبواقعه رفاهه بك - فقد وجد له من ذلك المأزق مخلصا سهلا ، فزعم ان الحكومه كانت تشمل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم على كل ما يلزم للدولة من عمال وأعمال . وأنظمة مصبوطة ، وقواعد محدوده . وسنن مفصلة تفصيلا ، لا مجال بعده لجديد . ولا زيادة لمستريد .

وعسى ان لا يكون بك حاجة الى اعاده هذا القول عليك بعدما سبق .

(١٤) قد يقول قائل يريد ان يؤيد ذلك المذهب بنوع من التأييد ، على طريقة

أخرى : أنه لا شيء بمعنا من أن نعتمد أن نظام الدولة زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان ميسرا ومحكما . وكان مسسلا على جميع أوجه الكمال . التي ترم بدولته يدبرها رسول من الله . يؤيده الوحي . ونؤارده ملائكته الله . غير أننا لم نصل الى علم التعاسيل الحقيقية . ودقائق ما كانت عليه الحكومة البويه . من نظام بالغ . واحكام سابع . لأن الرواد قد برئوا بل ذلك الينا . أو أنهم بقاود . ولكن عاب علمه عا . أو لسبب آخر . (وما أؤيتم من العلم الا قليلا) (١) .

(١٥) ، لك حظه لا ينبغي أن يرفضها لأول وهله عمل العلماء . فإنه لا حرج على نفوسنا أن نحالها السك في أننا نحمل كثيرا من شؤون الساريح السوي . بل الواقع أننا نحمل منه ومن غيرد أكثر مما نعرف .

على أهل العلم أن يؤموا دائما بن كثيرا من التحفاح محجوب عنهم . وعليهم أن يدأبوا أبدا في كشف معيبتها . واستنباط الجديد منها . ففي ذلك حياة العلم ومماؤد . غير أن احتمال جهلنا بعض الحقائق لا ينبغي أن يمعنا من الوثوق بما علمنا منها . واعتبارها حقائق عمية . نبي عليها الاحكام . ونعيم المداهب . وبين لها الاسباب . وستخلص منها النتائج . حتى يظهر لنا ما يحالها ويثبت نبوتنا علميا .

لذلك نقول أنه من المحتمل حقيقه أن يكون نظام الحكومة البويه قد حفي عينا حبره . وقد نكشف لنا الايام أنه كان المثل الأعلى في الحكم . ولكن ذلك الاحتمال لا بمعنا أن يعود . ولما يكشف لنا بالفعل ما يحالف معومنا . فسنل من جديد عن منشأ ذلك الذي عرفنا الى الآن من الابهام والاضطراب في نظام الحكومة النبويه . وعن سره ومعناه .

(١٦) هانك حظه أخرى للجواب عن ذلك السؤال .

ذلك أن كثيرا مما سسميه اليوم أركان الحكومة ، وانظمه الدولة ، واساس الحكم ، إنما هي اصطلاحات عارضة ، وأوضاع مصنوعة . وليست هي في الواقع ضرورية لنظام دولة يريد أن تكون دولة الساطة . وحكومة العطرة ، التي ترفض كل تكلف ، وكل ما لا حاجة بالعطرة البسيطة اليه .

وكل ما يمكن ملاحظته على الدولة النبوية يرجع عند التأمل الى معنى واحد ، ذلك هو خلوها من تلك المظاهر التي صارت اليوم عند علماء السياسة مسن أركان الحكومة المدنية ، وهي في حقيقة الامر غير واجبة ، ولا يكون الاحلال بها حتما نفصا في الحكم ، ولا مظهرا من مظاهر العوضى والاختلال ، فذلك تأويل ما يلاحظ على

(١) سورة الاسراء : ٨٥ .

الدولة النبوية مما قد يعد اضطراباً .

(١٧) كان محمد صلى الله عليه وسلم يحب البساطة ، وبكره التكلف . وعلى البساطة الخالصة التي لا شائبة فيها قامت حياته الخاصة والعامة . كان يدعو إلى البساطة في أهول والعمل . كما في حديثه مع جرير بن عبد الله البجلي (١) « يا جرير إذا قلب فأوجر . وإذا بلغت حاجتك فلا تكلف » .

كان يعاشر الناس من غير تكلف . ويجري معهم على منهج البساطة . وقد روي (٢) أنه صلى الله عليه وسلم كان يمارح أصحابه . . . وعن ابن عباس رضي الله عنه : « كانت في النبي صلى الله عليه وسلم دعاية » وكان يقول لأصحابه « (٣) اني اكره ان اتعير عيكم . فان الله يكره من عبده ان يراء متعيراً بين أصحابه » . وروي انه صلى الله عليه وسلم « ما حيز بين امرين الا اختار ايسرهما ما لم يكن إتماً » وفي حديثه لأبي موسى الأشعري ومعاذ . وسبب روايته « يسرا ولا تصرا . وبشرا ولا تنصرا » (٤) .

كان صلى الله عليه وسلم يكره الرياء والتكلف . ويقول في حجة الوداع « اللهم اجعله حراً مبروراً . لا رياء فيه ولا سمعة » (٥) . وقال الله تعالى مخاطباً له عليه السلام « قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين » (٦) . وكان فيما يبلغ عن شريعة الله تعالى يمر الناس بالقواعد البسيطة ، ونهاهم عن التكلف . ويأديهم « إذا امرتكم بمرء فوا منه ما استطعتم » و« ان هذا الدين مبين فادخل فيه برفق » و« ما جعل عليكم في الدين من حرج » (٧) .

ولا نجد فيما جاء به من الشرائع حكماً يرجع الا إلى المبادئ الامة الساذجة . فمما يكفهم في اوقات الصلاة ان يحسبوا درج الشمس . ولا مطالع نجوم . بل جعل مناط ذلك ما يحس به كل انسان من حركة الشمس المشاهدة في السماء ، وجعل الصوم والحج ومناسك العبادة متصلة بحركة القمر ، وحركة القمر محسوسة لا تحتاج إلى حساب ولا رصد . ولم يكلفنا في الصوم ان نحسب لاهلال رمضان . بل جعل ذلك موطناً برؤيه الهلال رؤيه بسيطة لا تكلف فيها . وجاء في ذلك الحديث : « نحن امة امية النخ » (٨) وحديث صوموا لرؤيته الخ (٩) . ولم يكلفنا حساب اليوم

١ - الثامن لسيرة ج ١ ص ١ الطبعة العنبيه .

٢ - السيرة العنبيه ج ٣ ص ٣٦٢ .

٣ - السيرة النبوية على خاتم السيرة الطنبيه ج ٣ ص ٣٦٠ .

٤ - منه ص ٢٧٢ .

٥ - الباء الطنبيه ج ٣ ص ٢٨٤ .

٦ - سورة ص ٨٦ .

٧ - سورة الحج : ٧٨ .

٨ - فتح الباري ج ٤ ص ٨٩ الطبعة الحديثة ، برواية ابن ماجه .

٩ - شرح المستدرج للحاجي ج ٤ ص ٨٨ الطبعة الحديثة .

بالساعات والدقائق . بل ربطه كذلك بالشيء المحسوس ، الذي لا خفاء فيه او كلوا واشربوا حتى ينبش اكم الخيط الابيض من المحيط الاسود من الفجر ثم امنوا الغصام الى الليل (١) .

كان صلى الله عليه وسلم اميا ورسولا الى الاميين . فم كان يخرج في شيء من حياته الخاصة والعامة ولا في سريعه عن اصول الامه . ولا عسر مقضات السداجه والقطره السليمه اسي فطر الله الناس عليها . ففعل ذلك الذي راينا في نظام الحكم ايام النبي صلى الله عليه وسلم هو النظام الذي يقضي به الساطه العفريه . ولا ريب في ان كثيرا من نظم الحكم في اوف الحاصر اما هي اوضاع وتكلف . ورحارف طال بنا عهدنا فالفنا . حتى نحيلها من اركان الحكم واصول النظام . وهي اذا تأملت ليست من ذلك في شيء .

ان هذا الذي يبدو لنا إلهاما او اضطرابا او نفعا في نظام الحكومه النبويه لم يكن الا البساطه بعينها ، وانقطرة الي لا عيب فيها .

(١٨) او كما نريد ان نختار لنا طريقا من بين تلك الطرق التي فصحت عليك . كان ذلك الرأي أدنى الى اختيارنا . فانه بالدين اشبه . لكننا لا نستطيع ان نتجده لنا راي . لانك ان تأملت وجدته غير وجيه ولا صحيح .

حق ان كثيرا من انظمه الحكومات الحديثه اوضاع وتكلفات ، وان فيها ما لا يدعو اليه طبع سليم . ولا ترصاه فطره صحيحه . ولكن من الاكيد الذي لا يقبل شكنا ايضا ان في كثير مما استحدث في انظمة الحكم ما ليس مكلفا ولا مصنوعا ، ولا هو مما يباقي الدوق العفري البسيط ، وهو مع ذلك ضروري ونافع . ولا ينبغي لحكومة ذات مدنيه وعمران ان تهمل الأخذ به .

وهل من سلامة الفطرة وبساطه الطبع مثلا ان لا يكون لدولة من الدول ميزانية تعمد ايرادها ومصروفاتها ، او ان لا يكون لها دواوين تضبط مختلف شؤونها الداخلية والخارجية ، الى غير ذلك - وإنه لكثير - مما لم يوجد منه شيء في ايام النبوة ، ولا اشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم .

انه ليكون تعسفا غير مقبول ان يعمل ذلك الذي يبدو من نفس المظاهر الحكومية زمن النبي صلى الله عليه وسلم بأن مثاه سلامة الفطرة ، ومجانبة التكلف .

فلنتمس وجها آخر لحل ذلك الاشكال .

رسالة لا حكم ، ودين لا دولة

كان صلعم رسولا غير ملك - زعامة الرسالة وزعامة الملك - كمال الرسل - كماله صلى الله عليه وسلم الخاص به - تحديد الراد بكلمات ملك وحكومة الخ - القرآن ينفي انه (صلعم) كان حاكما - السنة كذلك - طبيعة الاسلام تأبى ذلك ايضا - تاويل بعض ما يشبه ان يكون مظهرا عن مظاهر الدولة - خاتمة البحث .

(١) رأيت اذن ان هنالك ععبات لا يسهل ان يتخطاها اولئك الذين يريدون ان يذهب بهم الرأي الى اعتماد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع الى صفة الرسالة انه كان مليكا سياسيا . ومؤسسا لدولة سياسية . رأيت انهم كلما حاولوا ان يقوموا من عثرة اميهم عثراب . وكلما ارادوا الخلاص من ذلك المشكل عاد ذلك المشكل عليهم جدعا .

لم يبق امامك بعد الذي سبق الا مذهب واحد . وعسى ان يجده مهجرا واصحاحا . لا نخشى فيه عثرات . ولا نفى ععبات . ولا نصل بك شعابه . ولا يعمر لك ترابه . مامون العوائل . حاليا من المشاكل . ذلك هو القول بان محمدا صلى الله عليه وسلم ما كان الا رسولا لدعوة دينيه خالصه للدين . لا نشوبها بزعه ملك ولا حكمه . وانه صلى الله عليه وسلم لم يعم بتأسيس مملكه . بالمعنى الذي يفهم سياسته من هذه الكلمة ومرادفاتها . ما كان الا رسولا كاخواته الخالين من الرسل . وما كان مليكا ولا مؤسس دولة . ولا داعيا الى ملك .

قول غير معروف . وربما استكرهه سمع المسلم . بيد ان له خطا كبيرا مسن النظر وقود الدليل .

(٢) وقبل ان تأخذ بك في بيان ذلك ، يجب ان تحذرك من خط قد يعرض له الناظر اذا هو ام يحسن النظر ، ولم يكن من امره على حذر . ذلك ان الرسالة لادانها سلم للرسول نوعا من الزعامة في قومه ، والسلطان عليهم . ولكن ذلك ليس في شيء من زعامة الملوك وسلطانهم على رعيتهم . فلا تخط بين زعامة الرسالة وزعامة الملك . ولاحت ان يتيهما خلافا يوشك ان يكون تبانيا .

وقد رأيت ان زعامة موسى وعيسى في اتباعهما لم تكن زعامة ملوكية ، ولا كانت كذلك زعامة اكثر المرسلين .

(٣) ان طبيعة الدعوة الدينية الصادقة تتنازع لصاحبها نوعا من الكمال الحسي اولا - فلا يكون في تركيب جسمه ولا في حواسه ومشاعره نقص ، ولا شيء يدعو

الى النفور . ولا بد له -لانه زعيم- من هيبة تملأ النفوس من خشيته ، وجاذبية تعطف الرجال والنساء الى محبته . ثم لا بد له ايضا من الكمال الروحي ، لذلك ، ولما يعيضر عليه - ضرورة اتصاله بالملأ الاعلى .

والرسالة تستلزم لصاحبها شيئاً كثيراً من التمييز الاجتماعي بين قومه ، كما ورد (١) : انه لا يبعث الله نبيا الا في عز من قومه ، ومنعة من عشيرته .

والرسالة تستلزم لصاحبها نوعاً من القوة التي تعيده لان يكون نافذ القول ، محاب الدعوة ، فان الله حل شأنه لا يتخذ الرسالة عشا ، ولا يبعث بالحق رسولا الا وقد اراد لدعوته ان تتم ، وان ترسخ اصولها في لوح العالم المحفوظ ، وان تمتزج حقائق هذا العالم امتزاجا (وما ارسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) (٢) وحاش لله ، لا يرسل الله دعوة الحق لتضيع ، ولا يبعث رسولا من عنده ليرتد مخزبا

(ولقد استمري برؤسلي من قبلك فحاق بالذين سنخروا منهم ما كانوا به يستهزئون ، قل سيروا في الارض ثم انظروا كيف كان عاقبة الكاذبين) (٣)) ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون) (٤)) ولقد سبقنا كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان جنسدنا لهم الغالبون) (٥)) (انا كمنتصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ، ويوم يقوم الاشهاد ، يوم لا يتفَع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار) (٦) .

ان مقام الرسالة يقتضي لصاحبه سلطانا اوسع مما يكون بين الحاكم والمحكومين ، بل واوسع مما يكون بين الاب وابنائته .

(١) رواه الشيخان بلفظ : كذلك الرسل يبعث في احساب قومها ... من حديث طويل ، راجع تيسر الوصول الى الجامع الاصول ج ٣ ص ٢٢٠ .

(٢) سورة النساء : ٦٤٠ .

(٣) سورة الانعام : ١٠ ، ١١ .

(٤) سورة الانفال : ٧ .

(٥) سورة الصافات : ١٧٣ .

(٦) سورة المؤمن : ٥١ .

فد يتناول الرسول من سياسته الامه مثل ما يتناول الملوك . ولكن للرسول وحده وظيفه لا شريك له فيها . من وظيفته ايضا ان يصل بالارواح التي في الاجساد . وينزع الحجب ليطلع على القلوب التي في الصدور . له بل عليه ان يثق عن قلوب اتباعه . ليصل الى مجامع الحب والضيقه ، ومابب الحسنة والسيئه . ومجاري الحواطر . ومكنن الوسوس ، ومتابع النيات . ومنودع الاخلاق . له عمل ملهري في سياسة العامة . وله ايضا عمل حمي في تدبير الصنه التي يجمع بين الشريك والشريك . والخليف والخليف . والمولى وعبد . وابوالد وولده . وفي تدبير تلك الروابط التي لا يطلع عليها الا الحليل وحليته . له رعاية الظاهر والباطن . وتدبير امور الجسم والروح . وعلاقاتنا الارضية والسموية . له سياسته الدنيا والآخرة .

الرساله نفضي لصاحبها . وهي كما ترى . وفوق ما ترى . حق الاتصال بكل نفس اتصال رعايه وتدير . وحق التصريف لكل قلب تصريفا غير محدود .

(١) ذلك . ولا حظ ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قد اختص رسالته بكثير مما لم يكن لغيره من المرسلين . فقد جاء صلى الله عليه وسلم بدعوة اخناره الله تعالى لان يدعو اليها الناس كلهم اجمعين . وقدر له ان يبلغها كامله . وان يفهم عليها حتى يكمل الدين . وتتم النعمه . وحتى لا يكون فتنه . ويكون الدين كله لله . تلك الرساله توجب لصاحبها من الكمال أقصى ما تسمو اليه الطبيعه البشريه . ومن القوة النفسية منهي ما قدر الله لرسوله المصطفيين الاخيار . ومن نبيد الله ما يناسب مع تلك الدعوة الكبيره العامة .

فذلك قوله تعالى (وكان فصل الله عليك عظيما) (١) . وقوله تعالى (فاسك دعينا) (٢) . وفي الحديث (والله لا يحزبك الله أبدا) (٣) ، «انا اكرم ولد آدم على ربي ولا فخر» (٤) .

من اجل ذلك كان سلطان النبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى رسالته سلطانا عاما . وأمره في المسلمين مطاعا . وحكمه شاملا . فلا شيء مما يمد اليه يد الحكم الا وقد شمله سلطان النبي صلى الله عليه وسلم . ولا نوع مما يتصور من الرئاسة والسلطان الا وهو داخل تحت ولايه النبي صلى الله عليه وسلم على المؤمنين .

وإذا كان العمل يجوز ان متفاوت درجات السلطان الذي يكون الرسول على

(١) سورة النساء : ١١٣ .

(٢) سورة الطور : ٤٨ .

(٣) من حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي . أخرجه الشرح .

(٤) من حديث لاسي رواه الترمذي .

أمتيه ، فقد رأيت أن محمداً صلى الله عليه وسلم أحق الرس عليهم السلام بأن يكون له على أمتيه أقصى ما يمكن من السلطان ونعود العول . قوة النبوة ، وسلطان الرسالة ، ونعود الدعوة الصادقة فذكر الله تعالى أن نعلو على دعوة الباطل . وأن نمكث في الأرض .

ذلك سلطان ترسمه السماء من عند الله تعالى على من سزل عليه ملائكة السماء بوحى الله تعالى . تلك قوة قدسية يختص بها عباد الله المرسلون . يست في شيء من معنى الملوكية . ولا تشابهها قوة الملوك ، ولا يداها سلطان السلاطين .

تلك زعامه الدعوة الصادقة الى الله وإبلاغ رسالته ، لا زعامه الملوك . انها رسالة ودين . وحكم النبوة لا حكم السلاطين .

ويعود ثابت فنحذر من أن تخلط بين الحكيم ، وأن تلبس عليك أمر أولائين ، ولاية الرسول من حيث هو رسول ، وولاية الملوك والامراء .

ولاية الرسول على قومه ولاية روحية ، منشؤها إيمان القلب . وحموعه خضوعاً صادقاً تاماً يسمه خضوع الجسم ، وولاية الحاكم ولاية مادية . بنمسه إخضاع الجسم من غير أن يكون لها بالقلوب اتصال . تلك ولاية هداية الى الله وإرشاد اليه ، وهذه ولاية تدبير لمصالح الحياة وعماره الأرض . لك لدين ، وهذه للدنيا . تلك لله . وهذه للناس . تلك زعامه دينية . وهذه زعامه سياسية . ويا بعد ما بين السياسة والدين .

هـ نريد بعد ذلك أن نلفتك الى شيء آخر . فإن ثمة كلمات تستعمل أحياناً استعمال المترادفات ، وتستعمل أحياناً استعمال المتغايرات ، ويشأ عن ذلك في بعض الأحوال مشاحه واختلاف في النظر ، واضطراب في الحكم . فمن ذلك كلمات ، ملك ، سلطان ، حاكم ، أمير ، خليفة ، ودوله ، ومملكة ، وحكومة ، وولاية ، الخ .

ونحن هنا إذا سألنا هل كان النبي صلى الله عليه وسلم ملكاً أم لا . فإنا نريد أن نسأل ، هل كان له صلى الله عليه وسلم صفة غير صفة الرسالة . بها يصح أن يقال أنه أسس فعلاً ، أو شرع في تأسيس وحده سياسية أم لا ؟ فالملك فسي أسعمالنا هنا ، ولا حرج أن سميته خليفة أو سلطاناً أو أميراً ، أو ما شئت فسمه ، معناه الحاكم على أمة ذات وحده سياسية ومدنية ، ونريد بالحكومة والدولة والسلطنة والمملكة ما يريد علماء السياسة بكلمات government أو state أو Kingdom أو ما أشبه ذلك .

نحن لا نشك في ان الاسلام وحدة دينية ، والمسلمين من حيث هم ، جماعة واحدة ، والنبي صلى الله عليه وسلم دعا الى تلك الوحدة ، واتمها بالفعل قبل وفاته . وانه صلى الله عليه وسلم كان على رأس هذه الوحدة الدينية ، إمامها الأوحد ، ومديرها الفد ، وسدها الذي لا يراجع له امر ، ولا يخالف له قول . وفي سبيل هذه الوحدة الاسلامية ناضل عليه السلام بلسانه وسنانه ، وجاءه نصر الله والفتح ، وأيدته ملائكة الله وقوته ، حتى بلغ رسالته ، وادى امانته . وكان له صلى الله عليه وسلم من السطان على امته ما لم يكن للمليك قبله ولا بعده (النبي أَوَّلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ^(١)) (وما كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ^(٢)) .

من كان يريد ان يسمي تلك الوحدة الدينية دولة . ويدعو سلطان النبي صلى الله عليه وسلم ذلك السلطان النبوي المطلق ، ملكا او حلافه . والنبي عليه السلام ملكا او حليفه او سلطانا الخ فهو في حل من ان يفعل . فان هي الا اسماء ، لا ينبغي الوقوف عندها . وانما المهم كما قلنا هو المعنى . وقد حددناه لك تحديدا .

المهم هو ان يعرف هل كانت رعاية النبي صلى الله عليه وسلم في قومه زعامه رساله . ام زعامه ملك ؟ وهل كانت مظاهر الولاية التي نراها احيانا في سيره النبي عليه السلام مظاهر دولة سياسية ، ام مظاهر رياسه دينيه ؟ وهل كانت تلك الوحدة التي قام على راسها النبي عليه السلام وحدة حكومه ودولة . ام وحده دينيه صرفه لا سياسية ؟ وأخيرا هل كان صلى الله عليه وسلم رسولا فقط ام ملكا ورسولا ؟

٦١. طواهر القرآن المجيد تؤيد القول بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له شأن في الملك السياسي . وآياته متصافرة على ان عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاع المحدود من كل معاني السلطان .

(مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ، وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ

١. سورة الاحزاب : ٦ .

٢. سورة الاحزاب : ٣٦ .

عَلَيْهِمْ حَفِیْظًا) ^(١) (وَكَذَّبَ بِقَوْلِكَ وَهُوَ الْحَقُّ ، قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ
يُوكِيلٌ ، لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ^(٢)) (إِتَّبِعْ مَا أُوحِيَ
لِلَّيْكَ مِنْ رَبِّكَ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ، وَلَوْ شَاءَ
اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا ، وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِیْظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ يَوكِيلٌ ^(٣))
(وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ
الْنَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ^(٤)) (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ
مِنْ رَبِّكُمْ ، فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ، وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ
عَلَيْهَا ، وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ^(٥)) (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً ^(٥))
(أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ، أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً ^(٦))
(إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنْ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ
ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ^(٨)) (فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا
أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِیْظًا ، إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ ^(٩)) (نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا
يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ ^(١٠))
(فَذَكَرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ

١ - سورة النساء : ٨٠ .

٢ - الانعام : ٦٦ .

٣ - الانعام : ١٠٧ .

٤ - يونس : ٦٦ .

٥ - سورة يونس : ١٠٨ .

٦ - سورة الاسراء : ٥٤ .

٧ - سورة الفرقان : ٤٣ .

٨ - سورة الزمر : ٤١ .

٩ - سورة الشورى : ٤٨ .

١٠ - سورة ق : ٤٥ .

فِيَعَذَّبُهُ اللهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ^(١) .

الفران كما مرى يمنع صريحا ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم ، حفيظا على الناس . ولا وكلا . ولا جبارا (٢) ولا مسيطرا . وان يكون له حق اكراه الناس حتى يكونوا مؤمنين : ومن لم يكن حفيظا ولا مسيطرا فليس بملك ، لان من لوازم الملك السيطرة العامة والجبروت . سلطانا غير محدود .

ومن لم يكن وكلا على الامة فليس بملك ايضا .
وقال تعالى (ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء عليما) (٣) .

الفران صريح في ان محمدا صلى الله عليه وسلم لم يكن له من الحق على امته غير حق الرسالة . ولو كان صلى الله عليه وسلم ملكا لكان له على امته حق الملك ايضا . وان للملك حقا غير حق الرسالة . فضلا غير فضلها . واثرا غير اثرها .

(قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ . وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ^(٤)) (فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كُتُبٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ . إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ^(٥)) (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ^(٦)) (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ

١ - سورة العنكبوت : ٢١-٢٢ .
٢ - يحيل الى اسمي قرأت في كتاب . لم استطع الا ان اتذكره . ان الجبار اسم للملك عند بعض العرب . وعليه قوله تعالى (وما انت عليهم بجبار) ولكن الذي وحده فيما سر يدي من كتب الله ان الملك سمي جبارا . وما لولا طلع الجبار . وهو الجوراء . لانبأ على صورة ملك متوج على كرسي . وما لولا حر كذا ذراعا بذراع الجبار . اي بذراع الملك . والله اعلم .

٣ - سورة الاحزاب : ٤٠ .

٤ - سورة الاعراف : ٨٨ .

٥ - سورة هود : ١٢ .

٦ - سورة الرعد : ٧ .

وَإِحْدُ ، فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ
بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا^(١)) (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ
مُبِينٌ^(٢)) (إِن بُوحَى إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ^(٣)) (قُلْ إِنَّمَا
أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ^(٤)) .

الفرآن كما رايت صريح في ان محمدا صلى الله عليه وسلم ، لم يكن الا رسولا
قد خلت من قبله الرسل ، ثم هو بعد ذلك صريح في انه عليه الصلاة والسلام لم
يكن من عمله شيء غير ابلاغ رسالة الله تعالى الى الناس ، وانه لم يكلف شيئا غير
ذلك البلاغ ، وليس عليه ان يأخذ الناس بما جاءهم به ، ولا ان يحملهم عليه

(فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ^(٥)) (مَا عَلَى
الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ^(٦)) (أَوْ لَمْ
يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ ، إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ^(٧))
(أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ
الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ^(٨)) (وَإِنْ مَا تُرِيدُكَ
بَعْضَ الَّذِي نَعِذُّهُمْ أَوْ تَتَوَقَّعُكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا
الْحِسَابُ^(٩)) (قُلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ^(١٠)) (وَمَا أَنْزَلْنَا

-
- ١ - سورة الكهف : ١١٠ .
 - ٢ - سورة الحج : ٤٦ .
 - ٣ - سورة س : ٢٨ .
 - ٤ - سورة حم السجدة - او قصص : ٤١ .
 - ٥ - سورة المائدة : ٩٢ .
 - ٦ - المائدة : ٩٩ .
 - ٧ - سورة الامراء : ١٨٤ .
 - ٨ - سورة يونس : ١٠ .
 - ٩ - سورة الرعد : ٤٠ .
 - ١٠ - سورة النحل : ٦٤ .

عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِنُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ^(١) (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ^(٢)) (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ^(٣)) (فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا ^(٤)) (طه . مَا أَرْسَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ، إِلَّا تَذَكُّرًا لِّمَن يَخْشَى ^(٥)) (وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ^(٦)) (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ^(٧)) (إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ وَأَمِرتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ أَتْلُو الْقُرْآنَ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ، وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ ^(٨)) (وَإِنْ يُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ، وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ^(٩)) (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِآذِينِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ^(١٠)) (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ تَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ^(١١)) (مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا

١ - النحل : ٦٤ .

٢ - النحل :

٣ - سورة الاسراء : ١٠٥ .

٤ - سورة مريم : ٩٧ .

٥ - سورة طه : ٢٩ .

٦ - سورة النور : ٥٤ .

٧ - سورة الفرقان : ٥٦ .

٨ - سورة النمل : ٩٢ .

٩ - سورة المعكوت : ١٨ .

١٠ - سورة الاحزاب : ٤٥ .

١١ - سورة سباء : ٢٨ .

نَذِيرٌ لَّكُمْ بَيْنَ يَدَيِ عَذَابٍ شَدِيدٍ^(١) (إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ^(٢)) (وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ^(٣)) (قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ^(٤)) (قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ ، وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ^(٥)) (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا^(٦)) (وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ^(٧)) (قُلْ إِنَّمَا أَلْهَمْتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ^(٨)) (قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا . قُلْ إِنِّي لَا أُمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا قُلْ إِنِّي لَنْ يُخْرِجَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ^(٩)) .

(٧) اذا نحن تجاوزنا كتاب الله تعالى الى سنته النبي عليه الصلاة والسلام ، وجدنا الامر فيها اصرح ، والحجة اقطع .

روى صاحب السيرة (١٠) النبوية ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ،

- ١ - سورة سبأ : ٤٦ .
- ٢ - سورة فاطر : ٢٣ .
- ٣ - سورة يس : ١٧ .
- ٤ - سورة ص : ٦٥ .
- ٥ - سورة الاحقاف : ١ .
- ٦ - سورة الفتح .
- ٧ - سورة المائدة : ٩٢ .
- ٨ - سورة الملك : ٢٦ .
- ٩ - سورة الجن : ٣٣ .

١٠ - السيرة النبوية لاحمد بن زيني دحلان المتوفي سنة ١٣٠٤ هـ من كتاب اكنعاف الفتوح .

لحاجة يذكرها ، فقام بين يديه فاحذنه رعدة شديدة ومهابه ، فقال له صلى الله عليه وسلم : هوّن عليك فاني لست بملك ولا جبار ، وانما انا ابن امراه من قريش تاكل العديد بمكه . . . وقد جاء في الحديث انه لما حير على لسان اسرافيل بين ان يكون نبيا ملكا ، او نبيا عبدا ، نظر عليه الصلاه والسلام الى جبريل ، عليه السلام ، فالمستشير له ، فنظر جبريل الى الارض ، يشير الى الواسع ، وفي روايه فاشار اليه جبريل ان تواضع ، فقلت نبيا عبدا . اه .

فذلك صريح ايضا في انه صلى الله وسلم لم يكن ملكا ، ولم يطلب الملك ، ولا موجه نفسه عليه اسلام اليه .

التمس بين دفتي المصحف الكريم اثرا ظاهرا او خفيا لما يريدون ان يعتقدوا من صفة سياسية للدين الاسلامي ، ثم التمس ذلك الاثر مبلغ جهدك بين احاديث النبي صلى الله عليه وسلم . تلك منابع الدين الصافية متناول يديك ، وعلى كذب منك ، فالتمس منها دليلا او شبه دليل ، فانك لن تجد عليها برهانا ، الا ظنا . وان الظن لا يضي من الحق شيئا .

(١٨) الاسلام دعوه دينية الى الله تعالى ، ومذهب من مذاهب الاصلاح لهسدا النوع البشري وهداينه الى ما يديه من الله جل شأنه . وبفتح له سبيل السعاده الابدية التي اعدّها الله لعباده الصالحين . هو وحدة دبية اراد الله جل شأنه ان يربط بها البشر اجمعين ، وان يحيط بها اقطار الارض كلها .

تلك دعوة قدسية طاهره لهذا العالم ، احمره واسوده ، ان يعتصموا بحبل الله الواحد ، وان يكونوا امة واحدة ، يعبدون الها واحدا ، ويكونون في عبادته اخوانا . تلك دعوة الى المثل الاعلى لسلام هذا العالم ، واخذه الى ما يليق به من الكمال ، والى ما اعد له من السعادة ، تلك رحمة السماء بالارض ، وفضل الله على العالمين .

دعوة العالم كله الى التآخي في الدين دعوة معفولة ، وفي طبيعة البشر استعداد لتحمسها .

الى . ولقد وعد الله جل شأنه لهذه الدعوة أن تتم (فَلَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مُخْلِِفٌ وَعْدِهِ ^(١)) (وَعَدَا اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي

أَرْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ^(١)) (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ^(٢)) (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمِّمٌ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ^(٣)) .

مممبول ان يؤحد العالم كله بدين واحد ، وان تنتظم البشرية كلها وحدة دينية، فاما اخذ العالم كله بحكومة واحدة ، وجمعه تحت وحدة سياسية مشتركة ، فذلك مما يوشك ان يكون خارجا عن الطبيعة البشرية ، ولا تتعلق به ارادة الله . على ان ذلك انما هو غرض من الاغراض الدنيوية، التي خلق الله سبحانه ونعالى بسنها وبين عقولنا . وترك الناس احرارا في تدبيرها على ما تهديهم اليه عقولهم وعلومهم ، ومصالحهم ، واهواؤهم ، ونزعاتهم . حكمة الله في ذلك بالغة ليبيى الناس مختلفين، (وَلَوْ سَاءَ رُحْمُكَ لِجَمَلِ النَّاسِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ^(٤)) .

وليبقى بين الناس ذلك التدافع الذي اراده الله ليتم العمران (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو

-
- ١ - سورة النور : ٥٥ .
 - ٢ - سورة الفتح : ٢٨ .
 - ٣ - سورة الصف : ٧ ، ٨ .
 - ٤ - سورة هود : ١١٩ .

فَضِّلْ عَلَى الْعَالَمِينَ (١) .

وحسبى يلج الكتاب أجله ، ويتم امر الله .

ذلك من الاغراض الدنيوية التي انكر النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون له فيها حكم او تدبير ، فقال عليه السلام انتم اعلم بشؤون دنياكم .

ذلك من اغراض الدنيا ، والدنيا من اولها لآخرها - وجميع ما فيها من اغراض وغايات ، أهون عند الله تعالى من ان يقيم على تدبيرها غير ما ركب فيها من عقول ، وحيانا من عواطف وشهوات ، وعلمنا من اسماء ومسميات ، هي أهون عند الله تعالى من ان يبعث لها رسولا ، وأهون عند رسل الله تعالى من ان يشغلوا بها وينصبوا لتدبيرها .

(٩) ولا يريبتك هذا الذي ترى احيانا في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم . فيبدو لك كأنه عمل حكومي ، ومظهر للمليك والدولة ، فانك اذا تأملت لم تجسده كذلك . بل هو لم يكن الا وسيلة من الوسائل التي كان عليه صلى الله عليه وسلم ان يلجأ اليها . تشبينا للدين ، وتأيدا للدمرة .

وليس عجيبا ان يكون الجهاد وسيلة من تلك الوسائل . هو وسيلة غنيمة وقاسية . ولكن ما يدريك ، فلعل الشر ضروري للخير في بعض الاحيان ، وربما وجب التخريب ليتم العمران .

« قالوا كان لا يخلو من غلب «بالتحريك» ، قلنا تلك سنة الله في الخلق ، لا ترال المصارعة بين الحق والباطل ، والرشد والغي ، قائمة في هذا العالم الى ان يمضي الله بفضائه فيه .

اذا ساف الله ربعا الى ارض جدبة ، ليحيي ميتها ، وينفع من غلتها وينمي الخصب فيها . افيغص من قدره ان اتى في طريقه على عقبة فعلاها ، او بيت رفيع العماد فهو به » (٢) .

قالوا عزوت ! ورسل الله ما بعثت
جهل وتضليل احلام وسفسفة
لقتل نفس ولا جاءت لسفك دم
فتحت بالسيف بعد الفتح بالقلم

(١) سورة البقرة : ١٥١ .

(٢) رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده ص ١٢٢-١٢٣ .

لما امرى لك عمو كل ذي حسب تكفيل السيف بالجهال والعجم
والشر ان تلقه بالخير ضعف به ذروا وان تلقه بالشر ينحسم
علمهم كل شيء يجهلون به حتى القتال وما فيه من الدم (١)

(١٠) ترى من هذا انه ليس القرآن هو وحده الذي يمنعنا من اعتماد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو مع رسائله الدينية الى دولة سياسية . ويست السعة هي وحدها التي تمنعنا من ذلك . ولكن مع الكتاب والسنة حكم العمل وما يعضي به معنى رساله وعليهتها .

انما كانت ولايه محمد صلى الله عليه وسلم على المؤمنين ولايه الرسالة غير مشوبه بشيء من الحكم .

هيئات هيئات ، ثم يكن لمة حكومه . ولا دولة . ولا شيء من نزعات السياسة ، ولا اغراض الملوك والامراء .

لعلك الآن قد اهتمت الى ما كنت مسأل عنه قبلا ، من حلو العصر النبوي من مظاهر الحكم واغراض الدولة . وعرفت كيف لم يكن هنالك ترتيب حكومي ، ولم يكن ثمة ولاه ولا قضاة ولا ديوان الخ . ولعل طلام تلك الحيرة التي صادفتك قد استحال بورا . وصارت النار عليك بردا وسلاما .

(١) لاجم بك شوقي .

الخلافة والحكومة في التاريخ

الوحدة الدينية والعرب

ليس الاسلام ديناً خاصاً بالعرب - العربية والدين - اتحاد العرب الديني مع اختلافهم السياسي - أنظمة الاسلام دينية لاسياسية - ضعف التباين السياسي عند العرب - أيام النبي - انتهاء الزعامة بموت الرسول عليه السلام - لم يسلم النبي (صلى الله عليه وسلم) خليفة من بعده - مذهب الشيعة في استخلاف علي - مذهب الجماعة في استخلاف أبي بكر .

(١) الاسلام كما عرفت دعوة سامية ، ارسلها الله لحير هذا العالم كله . شريفه وعربيته . عربيته واعجميته ، رجاله ونسائه ، اغنيائه وفقرائه ، عالميه وجهلائه هو وحدة دينية ، اراد الله ان يربط بها البشر ، وأن تشمل افطار الارض كلها ، وما كان الاسلام دعوة عربية ، ولا وحدة عربية ، ولا ديناً عربياً . وما كان الاسلام ليعرف فضلاً لأمه على أمة ، ولا للغة على لغة ، ولا لعطر على قطر . ولا لزمن على زمن ، ولا لجيل على جيل ، الا بالتعوى . ذلك على رغم ما ترى ، من ان النبي عليه السلام كان عربياً - وكان يحب العرب بالطبع ، ويشي عليهم ، وكان كتاب الله عربياً مبيناً .

(٢) كان لا بد لدعوة الاسلام ان تخرج الى هذا الوجود ، وان تبرز حقيقة ثابتة بين حقائق هذا الكون . وان يحملها عن جانب القدس الاعلى رسول يختاره الله تعالى ، ليلمها الى الناس .

ولم يدري الله جل شأنه ، وتعالى حكمه ، ان يختار رسوله لتلك الدعوة من بين القبائل العربية دون غيرها ، وان يختاره في العرب من بين ولد اسماعيل ، وان يختاره من بين ولد اسماعيل في كنانة ، وان يختاره في كنانة من قريش ، وأن

محاربه في قريش من بني هاشم ، وان يحتار من بني هاشم محمد بن عبد الله صلى الله تعالى عليه وسلم .

لله جل شأنه حكمه في ذلك باله ، قد عرقها وقد لا يعرفها .
(وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ، مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ، سُبْحَانَ اللَّهِ
وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ، وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ^(١)).

كتاب عربي ، ورسول عربي ، فلا مناص بالطبع من ان تبدأ دعوة الاسلام بين العرب ، قبل ان تصل الى غيرهم . ولا مناص بالطبع من ان يكون العرب اول من تشق آذانهم دعوة ذلك البشير الذير . واول من يهيب بهم ذلك الداعي الى الله ، واول من يحاول ان يجمعهم على الهدى .

وكذلك بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعوة بين عشيرته الاقربين ، ثم بين قومه العرب ، وما زال بهم . يؤيده نصر الله ، حتى اتوا الدعوته حاصمين . وكانوا تحت زعامه ذلك الرسول الامين ، اول داخل في وحدة الدين .

(٣) البلاد العربية ، كما تعرف ، كانت تحوي اصنافا من العرب مختلفة الشعوب والقبائل ، متباينة اللهجات ، متباينة الجهات ، وكانت مختلفة ايضا في الوحدات السياسية ، فمنها ما كان خاضعا للدولة الرومية ومنها ما كان قائما بذاته مستقلا .

كل ذلك يستنبع ، بالضرورة ، تباينا كبيرا بين تلك الامم العربية ، في مناهج الحكم ، واساليب الادارة ، وفي الآداب والعادات ، وفي كثير من مرافق الحياة الاقتصادية والمادية .

هذه الامم المتنافرة قد اجتمعت كلها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، حول دعوه الاسلام ، وتحت لوائه ، فأصبحوا بنعمة الله اخوانا ، تربطهم وشيجة واحدة من الدين ، ويضمهم سياج واحد ، من زعامة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن عطفه ورحمته ، وصاروا أمة واحدة ، ذات زعيم واحد ، هو النبي عليه السلام .

تلك الوحدة العربية التي وجدت زمن النبي عليه السلام لم تكن وحدة سياسية بأي وجه من الوجوه . ولا كان فيها معنى من معاني الدولة والحكومة ، بل تعدأبدا ان تكون وحدة دينية خالصة من شوائب السياسة . وحدة الايمان والمذهب الديني ، لا وحدة الدولة ومذاهب الملك .

(١) سورة القصص : ٦٨ - ٦٩ .

(٤) يدلك على هذا سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فما عرفنا انه تعرض لشيء من سياسة تلك الأمم الشنتية ، ولا غير شينا من اساليب الحكم عندهم ، ولا مما كان لكل قبيلة منهم من نظام اداري او قضائي ، ولا حاول ان يمس ما كان بين تلك الأمم بعضها مع بعض ، ولا ما كان بينها وبين غيرها ، من صلات اجتماعية او اقتصادية . ولا سمعنا انه عزل واليا ، ولا عيّن قاضيا ، ولا نظم فيها عسسا ، ولا وضع قواعد لتجاراتهم ولا لزراعاتهم ولا لصناعاتهم . بل ترك لهم عليه السلام كل اشؤون . وقال بهم انتم أعلم بها ، فكانت كل أمه وما لها ، من وحدة مدنيّة وسياسية ، وما فيها من فوضى او نظام ، لا يربطهم الا ما قلناه . من وحدة الاسلام وفواعده وآدابه .

ربما امكن ان يقال ، ان تلك الفواعد والآداب والشرائع ، التي جاء بها النبي عليه السلام . للأمم العربية ولغير الأمم العربية ايضا ، كانت كثيرة . وكان فيها ما يمس الى حد كبير أكثر مظاهر الحياة في الأمم ، فكان فيها بعض انظمة للعقوبات . وللجيش . والجهاد ، وللبيع والمداينة والرهن ، والآداب الجلوس والمشى والحديث ، وكثير غير ذلك . فمن جمع العرب على تلك الفواعد الكثيرة ، ووحد بين مراقبتهم وآدابهم وشرائعهم الى ذلك الحد الواسع الذي جاء به الاسلام ، فقد وحد انظمتهم المدنيّة وجعلهم بالضرورة وحدة سياسية ، فقد كانوا اذن دولة واحدة ، وكما كان النبي عليه السلام زعيمها وحاكمها .

ولكنك اذا تأملت ، وجدت ان كل ما شرعه الاسلام ، واخذ به النبي المسلمون . من انظمة وقواعد وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل من اساليب الحكم السياسي ، ولا من انظمة الدولة المدنيّة ، وهو بعد اذا جمعته لم يبلغ ان يكون جبراً يسيراً مما يزم للدولة مدنيّة من أصول سياسية وقوانين .

ان كل ما جاء به الاسلام من عقائد ومعاملات ، وآداب وعقوبات . فاما هو شرع ديني خالص لله تعالى ، ولمصلحة البشر الدينيّة لا غير . وسيان بعد ذلك ان نضح لنا تلك المصالح الدينيّة ام نخفي عليها ، وسيان ان يكون منها للبشر مصلحة مدنيّة ام لا ، فذلك ما لا ينتظر الشرع السماوي اليه ، ولا ينظر اليه الرسول .

والعرب وان جمعهم شريعة الاسلام لم يزالوا يومئذ على ما عرفت من تباين في السيسة وفي غيرها من مظاهر الحياة المدنيّة والاجتماعية والاقتصادية ، ويساوي ذلك ان تقول ، انهم كانوا دولاً شتى ، على قدر ما تسمح به حياة العرب يومئذ من معنى الدولة والحكومة .

تلك حال العرب يوم لحق عليه السلام بالرفيق الاعلى . وحدة دينية عامة من تحنها دول تامّة التباين الا قليلاً . ذلك الحق لا ريب فيه .

٥. قد نحاف ان يخفى عليك امر ذلك التباين ، الذي نقول انه كان بين اسم العرب زمن النبي عليه السلام ، وان تخدمك تلك الصورة المنسجمة التي يحاول المؤرخون ان يصنعوها لذلك العصر . فاعلم اولاً : ان في فن التاريخ خطأ كثيراً ، وكم يخطئ التاريخ وكم يكون ضللاً كبيراً .

واعلم ثانياً : انه في الحق ان كثيراً من تناقض العرب وتباينهم قد تلاشت آثاره ، بما ربط الاسلام بين قلوبهم ، وما جمعهم عليه من دين واحد ، ومن انظمة وآداب مشتركة ، واذكر ، ثالثاً : ما أسلفنا لك الإشارة اليه ، من اثر الزعامة الدينية التي كانت للرسول عليه السلام . فلا عجب اذن ان يكون تباين الامم العربية قد وهت آثاره ، وخفيت مظاهره ، وخفت حدته ، وذهبت شدته .

(وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَاصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا) (١) .

ولكن العرب على ذلك ما برحوا امماً متباينة ، ودولاً شتى . كان ذلك طبيعياً ، وما كان طبيعياً فقد يمكن ان تخفف حدته ، وتقلل آثاره ، ولكن لا يمكن التخلص منه بوجه من الوجوه .

لم يكد عليه السلام يلحق بالرفيق الاعلى حتى اخذت تبدو جليلة واضحة اسباب ذلك التباين بين أمم العرب ، وعادات كل أمة منهم تشعشع بشخصيتها التميزية ، ووجودها المستقل عن غيره ، وأوشكت ان تسقط تلك الوحدة العربية ، التي تمت في حياة الرسول عليه الصلاة والسلام ، «وارتد أكثر العرب ، إلا أهل المدينة ومكة والطائف ، فانه لم يدخلها ردة» (٢) .

(٦) كانت وحدة العرب كما عرفت وحدة اسلامية لا سياسية ، وكانت زعامة الرسول فيهم زعامة دينية لا مدنية ، وكان خضوعهم له خضوع عقيدة وإيمان ، لا خضوع حكومة وسلطان ، وكان اجتماعهم حوله اجتماعاً خالصاً لله تعالى ، يتلقون فيه خطرات الوحشي ، ونفحات السماء ، وأوامر الله تعالى ونواهيه .

(وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ) (٣) .

(١) سورة آل عمران : ١٠٣ .

(٢) أبو الفداء ج ١ ص ١٥٢ .

(٣) آل عمران : ١٧٤ .

تلك زعامة كانت لمحمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي العرشي . ليست لشخصيته ولا لنسبه ولكن لانه رسول الله (وما ينطق عن الهوى) (١)، بل عن الله تعالى وبواسطه ملائكته المكرمين . فاذا ما احق عليه اسلام بالملا الاعلى لم يكن لاحد ان يقوم من بعده ذلك المقام الديني . لانه كان عليه السلام (حامى البينين) (٢) وما كانت رساله الله تعالى لتورث عن الرسول . ولا لتؤخذ منه عطاء ولا نوكيلا .

(٧) وقد لحق صلى الله عليه بالرفيق الاعلى من غير ان يسمى احدا يخلعه من بعده . ولا ان يشير الى من يقوم في امته مقامه .

بل لم يشر عيه السلام طول حياته الى شيء يسمى دوله اسلاميه . او دوله عربييه .

وحاشا لله . ما فحق صلى الله عليه وسلم بالرفيق الاعلى الا بعد ان ادى عن الله تعالى رسالته كامله . وبين لامته قواعد الدين كله . لا لبس فيها ولا ابهام . وكيف اذا كان من عمله ان ينشئ دوله يترك امر تلك الدوله مبهما على المسلمين . ليرجعوا سريعا من بعده حيارى يضرب بعضهم رقاب بعض ! وكيف لا يعرض لامر من يقوم بالدوله من بعده . وذلك اول ما ينبغي ان يعرض له بناء الدول قديما وحديثا ! كيف لا يترك للمسلمين ما يهديهم في ذلك ! وكيف يتركهم عرضة لتلك الحيره انعامه السوداء التي غشيتهم وكادوا في عسفها ينأحرون ، وجسد النبي بينهم لما يتم تجهيزه ودفعه !

(٨) واعلم ان الشيعة جميعا منعمون على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عين عليا رضي الله تعالى عنه للخلافه على المسلمين من بعده ولا يريد ان نفع بك عند مناقشة ذلك الراي . فان خطه من انظر العلمي قليل لا ينبغي ان يلتفت اليه .

قال ابن خلدون : ان النصوص التي «يعملونها ويؤولونها على مفتضى مذهبهم لا يعرفها جهابذة السنه ولا نفعه الشريعة . بل اكثرها موضوع او مطنون في طريقه او بعيد عن تاويلاتهم الفاسده» (١٣) .

(٩) وقد ذهب الامام بن حزم الظاهري الى راي طائفة قالت ان رسول الله سأل بعض على استخلاف ابي بكر بعده على امور الناس نصا جليا . لاجماع المهاجرين والاصابر على ان سموه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومعني الخليفة في اللغة هو الذي يستخلفه ، لا الذي يخلفه دون ان يستخلفه هو ، لا يجوز غير

(١) سورة الحج : ٢ .

(٢) سورة الاحزاب : ٤٠ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ١٧٦ .

هذا التنبؤ في اللغة بلا خلاف الج (١) وقد اطلال في ذلك .

والذهاب مع هذا الرأي تعسف لا يرى له وجهها صحيحا . ولقد راجعت ما تيسر لنا من كتب اللغة فما وجدنا فيها ما يعضد كلام الامام ابن حزم ، ثم وجدنا اجماع الرواه على اختلاف الصحابة في بيعه ابي بكر ، وامساع اجله منهم عنها ، وقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه معتدرا عما قاله (٢) يوم قبض الرسول صلى الله عليه وسلم «ايها الناس ابي قد كنت قلت لكم بالامس مغاله ما كانت الا عن رأيي» وما وجدته في كتاب الله ، ولا كانت بهذا عهدا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكني قد كنت ارى ان رسول الله سيدبر امرنا حتى يكون آخرنا . وان الله قد ابهى فيكم كتابه الذي هدى به رسول الله ، فان اعتصمتم به هداكم الله لما كان هداه له ، وان الله قد جمع امركم على حيركم ، صاحب رسول الله ، وناني اثنين اد هما في الفار ، فعوموا فبايعوه» (٣) .

وجدنا ذلك ووجدنا كثيرا غيره فعلمنا ان الذهاب الى ان النبي صلى الله عليه وسلم قد بيثن امر الخلافة من بعده رأي غير وجيه ، بل الحق انه صلى الله عليه وسلم ما تعرض لشيء من امر الحكومة بعده ، ولا جاء للمسلمين فيها بشرع يرجعون اليه .

وما بحق عليه السلام بالرفيق الاعلى الا من بعد ما كمل الدين ، وتمت النعمة ووسحت في حقيقة الوجود دعوة الاسلام ، ويومئذ مات عليه الصلاة والسلام ، وانتهت رسالته ، وانقطعت تلك الصلة الخاصة التي كانت بين السماء والارض في شخصه الكريم عليه السلام .

(١) الفصل في اللل والاهواء والحل ج) ص ١٠٧ وما بعده .

(٢) لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فهو بن الخطاب فقال «ان رجلا من المنافقين يرمون ان رسول الله توفي» وان رسول الله والله مات . ولكنه ذهب الى ربه ، كما ذهب موسى بن عمران فقام عن قومه اربعين بيته ثم رجع بعد ان قبل قد مات . والله ليرجع رسول الله فليقطعن ايدي رجال وارجلهم يزعمون ان رسول الله مات اه تاريخ الطبري ج ٣ ص ١٩٧ .

(٣) تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢٠٢ .

الدولة العربية

**الزعامة بعد النبي عليه السلام انما تكون زعامة سياسية - اثر الاسلام فسي
العرب - نشأة الدولة العربية - اختلاف العرب في البيعة .**

(١) زعامة النبي عليه السلام كانت ، كما قلنا ، زعامة دينية ، جاءت عن طريق الرسالة لا غير . وقد انتهت الرسالة بموته صلى الله عليه وسلم فانتهت الزعامة ايضا ، وما كان لاحد ان يحلفه في زعامته ، كما انه لم يكن لاحد ان يخلفه في رسالته .

فان كان ولا بد من زعامة بين اتباع النبي عليه السلام بعد وفاته ، فانما تلك زعامة جديدة غير التي مرفناها لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

طبيعي ومعقول الى درجة البدهة ان لا توجد بعد النبي زعامة دينية ، واما الذي يمكن ان يتصور وجوده بعد ذلك فانما هو نوع من الزعامة جديد . ليس متصلا بالرسالة ولا قائما على الدين . هو اذن نوع لاديني .

واذا كانت الزعامة لا دينية فهي ليست شيئا اقل ولا اكثر من الزعامة المدنية او السياسية ، زعامة الحكومة والسلطان ، لا زعامة الدين . وهذا الذي قد كان .

(٢) رفعت الدعوة الاسلامية شأن الشعوب العربية من جهات شتى ، ولم يكن الا رشما اهاب بهم الداعي الى الاسلام ، حتى استجابوا امة واحدة من خير الامم في زمانهم ، واستعدوا بمثل ما يستعد به شعوب البشر لان يكونوا سادة ومستعمرين .

عقيدة صافية من دنس الشرك ، وايمان راسخ في أعماق النفس ، واخلاق هذبها رسول الله ، وذكاء ائمة الفطرة السليمة ، ونشاط امدتهم به الطبيعة . ووحدة في الله قاربت منهم ما تباعد ، ولاءمت ما تبأين ، وجعلتهم في دين الله اخوانا . ذلك شأن العرب يوم مات رسول الله عليه الصلاة والسلام .

شعب ناهض كالعرب يومئذ لا يمكن اذا انحلت عنه زعامته البوة ان يعود راضيا ، كما كان ، امما جاهلية ، وشعوبا همجية ، وقبائل متعادلة ، ووحدات مستضعفة .

اذا هيا الله لامة اسباب القوة والغلبة فلا بد ان تعوى ولا بد ان تطلب . ولا بد ان تأخذ حظها من الوجود كاملا غير منقوص ، فلا بد اذن ان تقوم دولة العرب ، كما قامت من قبلها دول وقامت من بعدها دول .

(٣) لم يكن خافيا على العرب ان الله تعالى قد هيا لهم اسباب الدولة ، ومهد لهم مقدماتها ، بل ربما كانوا قد أحسوا بذلك من قبل ان يعارقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكنهم حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذوا من غير شك يتشاورون في امر تلك الدولة السياسية ، التي لم يكن لهم مناص من ان يسوها على اساس وحدتهم الدينية التي خلفها فيهم النبي عليه السلام «وما كانت سواه الا تناسخها ملوك جبرية» (١) .

كانوا يومئذ انما يتشاورون في امر مملكة تقام ، ودولة تشاد ، وحكومة تنشأ انشاء . ولذلك جرى على لسانهم يومئذ ذكر الامارة والامراء ، والوزارة والوزراء ، وتذاكروا القوة والسيف ، والعز والثروة ، والعدد والمنعة ، والباس والنجدة . وما كان كل ذلك الا خوضا في الملك ، وقياما بالدولة . وكان من اثر ذلك ما كان من تنافس المهاجرين والانصار وكبار الصحابة بعضهم مع بعض ، حتى تمت البيعة لابي بكر ، فكان هو اول ملك في الاسلام .

واذا انت رأيت كيف تمت البيعة لابي بكر ، واستقام له الامر ، تبين لك انها كانت بيعة سياسية ملكية ، عليها كل طوايع الدولة المحدثه وانها انما قامت كما تقوم الحكومات ، على اساس القوة والسيف .

تلك دولة جديده انشأها العرب ، فهي دولة عربية وحكم عربي ، ولكن الاسلام كما عرفت دين البشريه كلها ، لا هو عربي ولا هو اعجمي .

كانت دولة عربية قامت على اساس دعوة دينية . وكان شعارها حماية تلك الدعوة والقيام عليها . اجل ولعلها كانت في الواقع ذات اثر كبير في امر تلك الدعوة . وكان لها عمل غير منكور في تحول الاسلام وتطوره . ولكنها على ذلك لا يخرج عن ان تكون دولة عربية ، ايدت سلطان العرب ، وروجت مصالح العرب ، ومكنت لهم في اقطار الارض ، فاستعمروها استعمارا . واسفلوا خيرها اسفلالا . شأن الامم القوية التي تمكن من الفتح والاستعمار .

(٤) كان ذلك امرا مفهوما للمسلمين حينما كانوا يتآمرون في السفيفة عمن يواوفه امرهم . وحين قال الانصار للمهاجرين «منا امير ومثكم امير» . وحين يجيبهم الصديق رضي الله عنه «منا الامراء ومثكم الوزراء» (٢) . وحين يتادي ابو سفيان : «والله اني لارى عجاجة لا يطفئها الا الدم . يا آل عبد مناف . فيسم أبو بكر من امورك ؟ أين المستضعفان ! أين الاذلان ! علي والعباس !»

(١) اي الا تجبر الملوك بعدها اه اساس البلاغة .

(٢) تاريخ الطبري ج ٣ ص ١١٧ .

وقال يا ابا حسن . ابسط يدك حتى ابايحك . فابى عليّ عليه السلام ، فجعل
يتمثل بشعر المنلمس :

ولن يفيم على ضيم يراد به الا الأذلان غير الحي والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته وذا شج فلا يرئى له أحد» (١)

وحين سجد بن عبادة رضى الله عنه يرفض البيعة لابي بكر وهو يقول «والله
حتى ارميكم بما في كنانتي من نبلي . واخضب سنان رمحي ، واضربكم بسيفي ما
ملكته يدي . واقتلكم بأهل بيتي . ومن اطاعني من قومي . فلا افعل وايم الحق .
لو ان الجن اجتمعت لكم مع الاس ما بايعتكم حتى اعرض على ربي واعلم ما حسابي .
فكان سعد لا يصلي بصلاتهم ولا يجمع معهم ، ويحج ولا يعيظ معهم بافاضتهم .
فلم يزل كذلك حتى هلك ابو بكر رحمه الله» (٢) .

كان معروفا للمسلمين يومئذ انهم انما يقدمون على اقامه حكمه مدنيه ديويه .
لذلك استحلوا الخروج عليها . والخلاف لها . وهم يعلمون انهم انما يحتلفون في
امر من امور الدنيا . لا من امور الدين . وانهم انما يتنازعون في شأن سياسي لا
يمس دينهم ولا يززع ايمانهم .

وما زعم ابو بكر ولا غيره من حاصه العوم ان اماره المسلمين كانت معاما ديبا .
ولا ان الخروج عليها خروج على الدين . وانما كان يقول ابو بكر «يا ايها الناس انما
انا مثلكم ، وانى لا ادري . فاعلمكم ستكلفوني ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يطبق . ان الله اصطفى محمدا على العالمين ، وعصمه من الآفات . وانما انا متبع
ولست مبتدعا» (٣) .

ولكن اسبابا كثره وجدت يومئذ قد الفت على ابي بكر نسيئا من الصبغة الدينيه،
وخيلت لبعض الناس انه يفوم مقام دينيا ، ينوب فيه عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم . وكذلك وجد الزعم بان الامارة على المسلمين مركز ديني . وبيانه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وان من اهم تلك الاسباب التي نشا عنها ذلك الزعم بين المسلمين ما لعب به
ابو بكر من انه (خليعة رسول الله) .

(١) منه ص ٢٠٢ وما بعدها .

(٢) منه ص ٢١٠ .

(٣) تاريخ الطبري ج ٢ ص ٢١١ .

الخلافة الإسلامية

ظهور لقب (خليفة رسول الله) - المعنى الحقيقي لخلافة أبي بكر عن الرسول - سبب اختيار هذا اللقب - سميتهم الخوارج على أبي بكر بالمرتدين - لم يكن الخوارج كلهم مرتدين - مانعو الزكاة - حبوب سياسية لا دينية - قد وجد خليفة مرتدون - اخلاق أبي بكر الدينية - شيوع الاعتقاد بأن الخلافة مقام ديني - ترويج الملوك لذلك الاعتقاد - لا خلافة في الدين .

(١) لم استطع ان نعرف على وجه اكيد ذلك الذي اخترع لابي بكر رصي الله عنه لقب خليفة رسول الله ، ولكننا عرفنا ان ابا بكر قد اجاره وارنضاه .

ووجدنا انه استهل به كتبه الى قبائل العرب المرتدة . وعنده الى امراء الجنود ، ولعلها اول ما كتب ابو بكر ، ولعلها اول ما وصل اليها محتويا على ذلك اللقب (١) .

(٢) لا شك في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان زعيما للعرب ومناط وحدثهم ، على الوجه الذي شرحنا من قبل . فاذا قام ابو بكر من بعده ملكا على العرب ، جماعا او حدثهم ، على الوجه السياسي الحادث ، فقد ساع في نفسه العرب ان يقال انه ، بهذا الاعتبار ، خليفة رسول الله ، كما يسوغ ان يسمى خليفة باطلاق . لما عرفت في معنى الخلافة ، فابو بكر كان اذن بهذا المعنى ، خليفة رسول الله . لا معنى لخلافه غير ذلك .

(٣) ولهذا اللقب روعة ، وفيه قوة ، وعليه جاذبية ، فلا غرو ان يحثاره الصديق ، وهو الناهض بدوله حادثة ، يريد ان يضم اطرافها بين اعاصير من العن . وروابع من الاهواء العاصفة المتناقضة ، وبين قوم حديثي العهد بجاهلية ، وفيهم كثير من يمايا العصبيه ، وشده البداوة ، وصعوبة المراس . لكنهم كانوا حديثي عهد برسول الله صلى الله عليه وسلم ، والخضوع له ، والانقياد التام لكلمته ، فهذا اللقب جدير بان يكبح من جماهم ، ويلين بعض ما استعصى من قيادهم . ولعله قد فعل .

ولقد حسب نفر منهم ان خلافة أبي بكر للرسول صلى الله عليه وسلم خلافة حقيقيه ، بكل معانيها ، فقالوا ان ابا بكر خليفة محمد ، وكان محمد خليفة الله . فدهبوا يدعون ابا بكر خليفة الله ، وما كانوا يكوون مخطئين في ذلك لو ان خلافة الصديق للنبي عليه السلام كانت على المعنى الذي فهموه ولا يزال يفهمه كثير غيرهم الى الآن . ولكن ابا بكر غصب لهذا اللقب ، وقال «لست خليفة الله ، ولكني خليفة

(١) راجع تريح الطبري ج ٣ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

رسول الله» (١) .

(٤) حمل ذلك اللقب جماعة من العرب والمسلمين على ان يتعادوا لإمارة أبي بكر انعيادا دينيا ، كانهيادهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن يرعوا مقامه الملوكي بما يجب ان يرعوا به كل ما يمس دينهم . لذلك كان الخروج على أبي بكر في رأيهم خروجا على الدين ، وارتدادا عن الاسلام .

والراجح عندنا ان ذلك هو منشأ قولهم ان المدين رفضوا اطاعة أبي بكر كانوا مرتدين . وتسميهم حروب أبي بكر معهم حروب الردة .

(٥) ولعل جميعهم لم يكونوا في الواقع مرتدين ، كفروا بالله ورسوله . بل كان عيهم من بقي على اسلامه . ولكنه رفض ان ينضم الى وحده أبي بكر ، لسبب ما ، من غير ان يرى في ذلك حرجا عليه . ولا غضاضة في دينه . وما كان هؤلاء من غير شك مرتدين . وما كانت محاربتهم لتكون باسم الدين . فان كان ولا بد من حربهم فانما هي السياسة ، والدفاع عن وحده العرب ، والدود عن دولهم . وقد وجدنا ان بعض من رفض بيعة أبي بكر ، بعد ان تمت له البيعة من المسلمين ، كعلي ابن أبي طالب وسعد بن عباد . لم يعاملوا معاملة المرتدين ، ولا قيل ذلك عنهم .

(٦) ولعل بعض اولئك الذين حاربهم ابو بكر لانهم رفضوا ان يؤدوا اليه الزكاة ، لم يكونوا يريدون بذلك ان يرفضوا الدين ، وان يكفروا به ، ولكنهم لا غير رفضوا الاذعان لحكومة أبي بكر ، كما رفض غيرهم من جيلته المسلمين . فكان بديهي ان يمعوا الزكاة عنه . لانهم لا يعترفون به . ولا يخضعون لسلطانه وحكومته .

كم يشعر بظلمه التاريخ وظلمه . كلما حاولنا ان نبحث جيذا فيما رواه لنا التاريخ عن اولئك الذين خرجوا على أبي بكر . فنفبوا المرتدين . وعن حروبهم تلك التي لموها حروب الردة .

ولكن قبا من نور الحقيقة لا يزال ينبعث من بين ظلمات التاريخ ، وسيبجه العلماء يوما نحو ذلك القيس ، وعسى ان يجدوا على تلك النار هدى .
دونك حوار خالد بن الوليد ، مع مالك بن نويرة ، احد اولئك الذين سمؤهم مرتدين . وهو الذي امر خالد ففربت عنقه ، ثم اخذت راسه بعد ذلك فجعلت اتفيه (٢) القدر .

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٨١ .

(٢) توسع القدر عندما توقد عليها النار للطبخ فوق حجرين متقابلين ، ومن خلفها حجر ثالث ، فاذا لم يحدوا حجرا ثلثا اسدوا القدر الى الحبل . والانيه بعم الهمة وكسرها وكسر العاء ، الحار توسع عليه القدر والجميع نامي واناف . وربما الله بباله الاثنائي اي بالجل .

يعلن مالك ، في صراحة واضحة ، اني خالد انه لا يزال على الاسلام . ولكنه لا يؤدي الزكاة الى صاحب خالد (ابي بكر) .

كان ذلك اذن نزاعا غير ديني . كان نزاعا بين مالك ، المسلم الثابت على دينه ولكنه من تميم ، وبين ابي بكر المرشي ، الناهض بدولة عربية ائمتها من قرش . كان نزاعا في ملوكية ملك ، لا في قواعد دين . ولا في اصول ايمان .

ليس مالك هو وحده الذي يشهد لنفسه بالاسلام . بل يشهد له به ايضا عمر بن الخطاب . اذ يقول لابي بكر «ان حالدا قتل مسلما ماقتله» بل يشهد له بالاسلام ايضا ابو بكر اذ يجيب «ما كنت اقتله ، فانه تناول فاختا» (١) .

ودوبك مثالا آخر ، فول شاعر منهم : (٢)

اطعنا رسول الله ما كان بيننا	فيا لعباد الله ما لابي بكر
ايورث بكرأ اذا مات بعده	وتلك لعمر الله قاصمة الظهر

فانت لا تجد في هذا الا رجلا ثائرا على ابي بكر ، منكرا لولايته ، رافضا لطاعته ، آبيا لبيعته ولكنه في الوقت نفسه يؤمن برسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا يعلن إباءه لشيء من الاسلام .

ثم السنا نقرا في التاريخ ايضا ، ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد انكر على ابي بكر قتاله المرتدين وقال «كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فمن قالها عصم مني ماله ونفسه الا بحفظه ، وحسابه على الله» (٣) .

ذلك قليل مما بقي في الاخبار من صدق كاد يعفي التاريخ على اثره ، ومن حق كاد يذهب بخبره . وابحث فثم مزيد .

(٧) لسنا نتردد لحظة في القطع بان كثيرا مما وسموه حرب المرتدين في الايام الاولى من خلافة ابي بكر لم يكن حربا دينية ، وانما كان حربا سياسية صرفة ، حسها العامة ديننا ، وما كانت كلها للدين .

ليس من عملنا في هذا المقام ان نبين لك تلك الاسباب الحقيقية ، التي كانت

(١) راجع ذلك الحديث في الجزء الاول من تاريخ ابي القداء ص ١٥٧-١٥٨ .

(٢) هو الحطيل بن اوس اخو الحصين بن اوس ، تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢٢٣ .

(٣) البخاري ج ٢ ص ١٠٥ .

في الواقع مثارا لكثير من حرب الردة ، ولا يستطيع ان ندعي اضطلاعا بهذا البحث ، ان نحن حاولناه . ولكن يخيّل البنا انك قد نظفر ببعض الاسباب الاساسية المهمة اذا انت دفعت النظر في اسباب وقبائل الثائرين على ابي بكر ، وعرفت صلته من قريش . جد البيت القائم بالملك . واذا انت فطنت الى سنن الله تعالى في الدول الساشة . والعصبيات المعطية على الملك . وكنت مع ذلك بصيرا بطبائع المسرب وآدابهم . ثم رزقت الوفي .

(٨) نحن نميل الى الاعتقاد بانه قد ارتد بالفعل جماعة من المسلمين . بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فذلك شيء تكاد يقضي به سنن الطبيعة وانظمتها التي عرفنا . واسهل من ذلك ان نعتقد بانه قد ادعى النبوة ، في حياة محمد صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته . منبثون كذابون . وقد نرى في مشاهداتنا ان دعوى النبوة ليست بمعبدة من ذهن المضلل العوي ، اذا هو لمي من العامة اجذا ، واغوى منهم صحابا واحبابا . ولا شيء اسهل عند العامة من الايمان بنبوة ذلك الغوي ، اذا هو عرف كيف يعربهم بالحلال ، ويمدهم في الفي . لذلك نرجح انه قد وجد بالفعل ، في اول عهد ابي بكر . جماعة ارتدوا عن الاسلام . بوفاة النبي عليه السلام كما وجد من ادعى النبوة في قبائل العرب .

وقد كان من اول ما عمل ابو بكر نهوضه لحرب اولئك المرتدين الحقيقين ، والمنبثين الكذابين حتى غلبهم وقضى على باطلهم .

لا يريد البحث فيما اذا كانت لابي بكر صفة دينية صرفة جعلته مسؤولا عن امر من يرتد عن الاسلام ام لا ، ولا يريد البحث فيهما اد كانت ثمة اسباب غير دينية حثرت لتلك الحرب مريمة ابي بكر ام لا .

ومهما يكن الامر فلا شك ان ابا بكر قد بدأ عمله في الدولة الجديدة بحرب اولئك المرتدين . وهنا نشأ لقب المرتدين . نشأ لقباً حقيقياً ، المرتدين حقيقيين ، ثم عي لها لكل من حاربهم ابو بكر من العرب بعد ذلك ، سواء كانوا خصوما دينيين ومرتدين حقيقين . ام كانوا خصوما سياسيين غير مرتدين . ومن اجل ذلك انطبعت حروب ابي بكر في حملتها بطابع الدين . ودخلت تحت اسم الاسلام وسفاره . وكان الانضمام الى ابي بكر دخولا تحت لواء الاسلام . والخروج عليه رد وفسوقا .

(٩) ربما كانت ثمة ظروف اخرى خاصة بابي بكر ، قد ساعدت على خطأ العامة . وسيلت عليهم ان يشربوا اماره ابي بكر معنى دينيا .

فقد كانت للسندوق رضي الله عنه منزلة رفيعة ماهرة . عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذكر في الدعوة الدينية ممان وكذلك كانت منزله عند المسلمين .

وقد كان اصديق مع هذا يحدو حدو الرسول . ويمشي على قدمه . في خاصه نفسه ، وفي عامه اموره . ولا شك في ان ذلك كان شأنه ايضا في سياسته امير الدوله . فقد سار بها . مبلغ جهده . في طريق ديني . ونهج بها . على المسير الممكن . منهج رسول الله . فلا عرو ان افاص ابو بكر على مركزه في الدوله الجديده . التي كان هو اول ملك عليها . كل ما يمكن من مظاهر الدين .

(١٠) بين لك من هذا ان ذلك القلب (حيثه رسول الله) مع ما احاط به من الاعبارات التي اشترى الي بعضها ولم يشر الي باقيها . كان سببا من اسباب الخطا الذي تسرب الي عامه المسلمين . فحبل اليهم ان الخلافة مركز ديني . وان من ولي امر المسلمين بعد حل منهم في المقام الذي كان يحله رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك فشا بين المسلمين مد الصدر الاول . الرعم بأن الخلافة مقام ديني . ونيابة عن صاحب الشريعة عليه السلام .

(١١) كان من مصلحة السلاطين ان يروجوا ذلك الخطأ بين الناس . حتى يتخذوا من الدين دروعا تحمي عروشهم . وتذود الخارجين عليهم . وما زالوا يعملون على ذلك . من طرف شئ . وما اكثر تلك الطرق لو تنه لها الباحثون . حتى أفهموا الناس ان طاعة الائمة من طاعة الله . وعصيانهم من عصيان الله . ثم ما كان الخلفاء ليكتفوا بذلك . ولا يرضوا بما رضى ابو بكر . ولا ليعضوا مما غضب منه . بل جعلوا السلطان حليفه الله في ارضه . وظلله الممدود على عباده . سبحان الله ونعالي عما يشركون .

ثم اذا الخلافة قد أصبحت تلصق بالمباحث الدينيه ، وصارت جزءا من عقائد الوحيد ، يدرسه المسلم مع صفات الله تعالى وصفات رسله الكرام . وبلقه كما يلحق شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله .

لك جاية الملوك واستبدادهم بالمسلمين . اضلوه عن الهدى وعموا عليهم وجوه الحق ، وحجبوا عنهم مسالك النور باسم الدين ، وباسم الدين ايضا استبدوا بهم . وأذلوه ، وحرموا عليهم النظر في علوم السياسة ، وباسم الدين خدعهم وضيعوا على عقولهم ، فصاروا لا يرون لهم وراء ذلك الدين مرجعا ، حتى مسي مسائل الادارة الصرفة ، والسياسة الخالصة .

ذلك وقد ضيقوا عليهم ايضا في فهم الدين ، وحجروا عليهم في دوائر عينوها لهم ثم حرموا عليهم كل ابواب العلم التي تفسر حفاظا للخلافة .

كل ذلك انتهى بموت قوى البحث ، وشباط الفكر ، بين المسلمين ، فأصيبوا بشلل ، في التفكير السياسي ، والنظر في كل ما يتصل بشأن الخلافة والخلفاء .

(١٢) والحق ان الدين الاسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون، وبريء من كل ما هياوا حولها من رغبة ورهبة ، ومن عز وقوة . والخلافة ليست في شيء من الخطط الدببية ، كلا ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة . وانما تلك كلها خطط سياسية صرفة ، لا شأن للدين بها ، فهو لم يعرفها ولم ينكرها . ولا امر بها ولا نهى عنها ، وانما برکها لنا ، لرجع فيها الى احكام العمل . وتجارب الامم . وقواعد السياسة .

كما ان تدبير الجيوش الاسلاميه . وعمارة المدن والشعور ، ونظام الدواوين لا شأن للدين بها . وانما يرجع الامر فيها الى العمل والتجريب ، او الى قواعد الحروب . او هندسة المباني وآراء العارفين .

لا شيء في الدين يمنع المسلمين ان يسابعوا الامم الاخرى . في علوم الاجتماع والسياسة كلها ، وان يهدموا ذلك النظام العميق الذي ذلوا له واسكانوا اليه ، وان يبنوا قواعد ملكهم . ونظام حكومتهم ، على احدث ما انجبت العقول البشرية . وامتن ما دلت تجارب الامم على انه خير اصول الحكم .

والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه ومن والاه .

مراجع الدراسة والتقديم

- احمد شفيق باشا - حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية سنة ١٩٢٥ م . طبعه
القاهرة الاولى سنة ١٩٢٨ م .
- ابيضاوي (عبد الله بن عمر الشيرازي) - تفسير البيضاوي - طبعة القاهرة ١٩٢٦ م .
- انزمحشري - اساس البلاغة - طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .
- فيليب حني - تاريخ العرب «مطول» طبعة بيروت سنة ١٩٥٣ م .
- محمد ابراهيم الجزيري - سعد زغلول ، ذكريات تاريخية طريفة - طبعه «كتاب
اليوم» القاهرة .
- محمد بخيت المطيعي - حقيقة الاسلام واصول الحكم ، طبعة القاهرة سنة ١٣٤٤ هـ .
- محمد الخضر حسين - نقض كتاب الاسلام واصول الحكم ، طبعة القاهرة ١٣٤٤ هـ .
- محمد فؤاد عبد الباقي - المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم - طبعة القاهرة
سنة ١٣٧٨ هـ .

(دوريات) :

- الاخبار - سنة ١٩٢٥ م
- الاهرام - سنة ١٩٢٥ م
- البلاغ - سنة ١٩٢٥ م

الحساب — سنة ١٩٢٤ م

السياسة — سنة ١٩٢٥ م

كوكب الشرق — سنة ١٩٢٥ م

المنطق — سنة ١٩٢٥ م

المفطم — سنة ١٩٢٥ م

المنار — سنة ١٩٢٥ م

الجلال — سنة ١٩٢٥ م

مراجع كتاب «الاسلام واصول الحكم»

- (١) المفردات في غريب القرآن
- (٢) جوهرة التوحيد وشروحها
- (٣) رساله التوحيد للشيخ محمد عبده
- (٤) طوائع الانوار وشروحها
- (٥) مفاصد الطالبين
- (٦) المعائد السقية وشروحها
- (٧) القول المفيد على الرسالة المسماة وسيلة العبيد في علم التوحيد للشيخ محمد بحيث
- (٨) المواقف وشروحها
- (٩) الرسالة الشمسية في علم المنطق وشروحها
- (١٠) مقدمه ابن خلدون
- (١١) تاريخ ابي العلاء
- (١٢) الفوائد البهية في تراجم الحنفية
- (١٣) فوات الوفيات
- (١٤) تاريخ الشريعة الاسلامي لمحمد بك الخضري
- (١٥) تاريخ الخلفاء
- (١٦) نهاية الايجار في سيرة ساكن الحجاز
- (١٧) السيرة النبوية
- (١٨) السيرة الحلبية
- (١٩) تاريخ الطبري
- (٢٠) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع
- (٢١) البدائع في اصول الشرائع
- (٢٢) الفصل في الملل والاهواء والنحل
- (٢٣) كشف الاسرار للبزدوي
- (٢٤) ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول

- (٢٥) تيسير الوصول الى جامع الاصول
(٢٦) العقد الفريد لابن عبد ربه
(٢٧) ديوان الفرزدق
(٢٨) الاغانى
(٢٩) الكامل للمبرد
(٣٠) الخلافة او الامامة العظمى للسيد محمد رشيد رضا
(٣١) الخلافة وسلطه الامه تعريب عبد الغنى سني بك
(٣٢) A Student's History of Philosophy.
by Arthur Kenyon Roger.
The Khilafet
by Professor Mohammad Barakatullah (maulavie)
of Bhopal. India
The Khalifate by Sir Thomas Arnold. (٣٤)
(٣٥) غير ما ذكر من كتب التفسير والحديث والفقه والاصول والتوحيد والاحكام
السلطانيه والخطب والمفالات التي طهر كثير منها في الجرائد العربية والانجليزية.

فهرست

الدراسة والتقديم

٥	فاتحة الدراسة
٧	الملايسات السياسية لصدور الكتاب
١٥	القوى التي شاركت في المعركة
١٥	حزب الاتحاد
١٦	هيئة كبار العلماء
٢٣	المفكرون الليبراليون
٢٦	حزب الوفد
٢٨	الاحرار الدستوريون
٣٥	اين وقف الانجليز ؟؟
٤٠	نتائج هذه المعركة
٤٣	ملاحظات انتقادية على الكتاب

وثائق المحاكمة والحكم والتنفيذ

٥٥	جلسة المحاكمة
٦٠	مذكرة دفاع الشيخ علي عبد الرازق عن نفسه امام هيئة كبار العلماء
٦٨	الاسلام واصول الحكم . . للشيخ علي عبد الرازق
٧١	ايضاح . . لجماعة من العلماء
٧٢	حكم هيئة كبار العلماء في كتاب «الاسلام واصول الحكم»
٩١	من شيخ الازهر الى القصر الملكي
٩٢	بعد قرار هيئة كبار العلماء . . للشيخ علي عبد الرازق
٩٥	راي الشيخ علي عبد الرازق في حكم هيئة كبار العلماء
١٠٠	خطاب من علي عبد الرازق الى وزير الحقانية عبد العزيز فهمي باشا

- ١٠٢ استئله وزير الحمايه الى لجنة قضايا الحكومه
١٠٣ مرسوم ملكي باقاله وزير الحمايه
١٠٣ حكم المجلس المخصوص بوزارة الحمايه بتنفيذ حكم هيئه كبار العلماء
١٠٧ راي عبد العزيز مهدي باشا في اقالته بسبب مسالة الشيخ علي عبد الرار
١٠٩ راي سعد رغلول باشا في كتاب «الاسلام واصول الحكم»

كتاب « الاسلام واصول الحكم »

الكتاب الاول الخلافة والاسلام

الباب الاول الخلافة وطبيعتها

- ١١٣ ١ - الخلافة في اللغة
١١٣ ٢ - الخلافة في الاصطلاح
١١٤ ٣ - معنى قولهم بنبابة الخليفة عن الرسول صلى الله عليه وسلم
١١٤ ٤ - سبب التسميه بالخليفة
١١٤ ٥ - حقوق الخليفة في رأيهم
١١٦ ٦ - الخليفة مقيد عندهم بالشرع
١١٦ ٧ - الخلافة والملك
١١٧ ٨ - من ابن يستمد الخليفة ولايته
١١٧ ٩ - استمداده الولاية من الله
١١٩ ١٠ - استمداده الولاية من الامه
١٢٠ ١١ - ظهور مثل ذلك الخلاف عند علماء الغرب

الباب الثاني

حكم الخلافة

- ١٢١ ١ - الموجبون لسبب الخليفة
١٢١ ٢ - المحالفون في ذلك
١٢١ ٣ - أدله القائلين بالوجوب
١٢٢ ٤ - امرآر والخلافة
١٢٢ ٥ - كشف استنبهه عن بعض آفات
١٢٣ ٦ - السنة والخلافة
١٢٣ ٧ - كشف شبهه من يحسب في السنة دليلا

الباب الثالث الخلافة من الوجهة الاجتماعية تتمة البحث

- ١ - دعوى الاجماع ١٢٦
- ٢ - تمحيصها ١٢٦
- ٣ - احطاط العلوة السياسيـه عند المسلمين ١٢٧
- ٤ - رعاية المسلمين بعلوم اليونان ١٢٧
- ٥ - ثورة المسلمين على الخلافة ١٢٧
- ٦ - سبب اهمالهم لمباحث السياسة ١٢٨
- ٧ - اعتماد الخلافة على القوة واعهر ١٢٨
- ٨ - الاسلام دين المساواة والعزة ١٣٠
- ٩ - الخلافة مقام عرير وغيره صاحبه عليه شديدة ١٣١
- ١٠ - الخلافة والاستبداد والظلم ١٣١
- ١١ - الصعط الملوكي على النهضة العلمية والسياسية ١٣٢
- ١٢ - لا تقبل دعوى الاجماع ١٣٢
- ١٣ - آخر ادلتهم على الخلافة ١٣٤
- ١٤ - لا بد للناس من نوع من الحكم ١٣٤
- ١٥ - الدين يعترف بحكومة ١٣٥
- ١٦ - الحكومة غير الخلافة ١٣٦
- ١٧ - لا حاجة بالدين ولا بالدنيا الى الخلافة ١٣٦
- ١٨ - انقراض الخلافة في الاسلام ١٣٧
- ١٩ - الخلافة الاسمية في مصر ١٣٧
- ٢٠ - النتيجة ١٣٨

الكتاب الثاني الحكومة والاسلام

الباب الاول نظام الحكم في عصر النبوة

- ١ - قضاؤه صلى الله عليه وسلم ١٣٩
- ٢ - هل ولي صلى الله وسلم قضاة ؟ ١٤٠
- ٣ - قضاء عمر ١٤٠
- ٤ - قضاء علي ١٤٠
- ٥ - قضاء معاذ وأبي موسى ١٤١

- ٦ - صعوبة البحث عن نظام القضاء في عصر النبوة ١٤٢
 ٧ - خلو العصر النبوي من مخايل الملك ١٤٢
 ٨ - اهمال عامه المؤرخين البحث في نظام الحكم النبوي ١٤٣
 ٩ - هل كان صلى الله عليه وسلم ملكا ؟ ١٤٣

الباب الثاني الرسالة والحكم

- ١ - لا حرج في البحث عما اذا كان (صلعم) ملكا ام لا ١٤٤
 ٢ - الرسالة شيء والملك شيء آخر ١٤٥
 ٣ - القول بأنه (صلعم) كان ملكا ايضا ١٤٥
 ٤ - بعض العلماء يشرح بالتفصيل الدقيق نظام حكومة النبي صلى الله عليه وسلم ١٤٦
 ٥ - بعض ما يشبه ان تكون من مظاهر الدولة زمن النبي صلى الله عليه وسلم ١٤٦
 ٦ - الجهاد ١٤٧
 ٧ - الاعمال المالية ١٤٨
 ٨ - أمراء قيل ان النبي (صلعم) استعملهم على البلاد ١٤٨
 ٩ - هل كان تأسيس النبي لدولة سياسيه جزءا من رسالته ؟ ١٤٨
 ١٠ - الرسالة والتنفيذ ١٤٩
 ١١ - ابن خلدون يرى ان الاسلام شرع بليغي وتنفيذي ١٤٩
 ١٢ - اعتراض على ذلك الرأي ١٥٠
 ١٣ - القول بأن الحكم النبوي جمع كل دقائق الحكومه ١٥٠
 ١٤ - احتمال جهلنا بنظام الحكومه النبوية ١٥١
 ١٥ - مناقشة ذلك الوجه ١٥١
 ١٦ - احتمال ان تكون البساطة الفطريه هي نظام الحكم النبوي ١٥١
 ١٧ - بساطة هذا الدين ١٥٢
 ١٨ - مناقشة ذلك الرأي ١٥٣

الباب الثالث رسالة لا حكم - ودين لا دولة

- ١ - كان (صلعم) رسولا غير ملك ١٥٤
 ٢ - رعاة الرسالة وزعامة الملك ١٥٤
 ٣ - كمال الرس ١٥٤
 ٤ - كماله صلى الله عليه وسلم الخاص به ١٥٦
 ٥ - تحديد المراد بكلمات ملك وحكومة الخ ١٥٧
 ٦ - القرآن ينفي انه (صلعم) كان حاكما ١٥٨

- ١٦٣ - السنة كذلك
 ١٦٤ - طبيعة الاسلام تأبى ذلك ايضا
 ١٦٦ - تأويل بعض ما يشبه ان يكون مظهرا من مظاهر الدولة
 ١٦٧ - خاتمة البحث

الكتاب الثالث الخلافة والحكومة في التاريخ

الباب الاول الوحدة الدينية والعرب

- ١٦٨ ١ - ليس الاسلام دينا خاصا بالعرب
 ١٦٨ ٢ - العربية والدين
 ١٦٩ ٣ - اتحاد العرب الديني مع اختلافهم السياسي
 ١٧٠ ٤ - انظمة الاسلام دينية لا سياسية
 ١٧١ ٥ - ضعف التباين السياسي عند العرب ايام النبي (صلعم)
 ١٧١ ٦ - انتهاء الزعامة بموت الرسول عليه السلام
 ١٧٢ ٧ - لم يسم النبي (صلعم) خليفة من بعده
 ١٧٢ ٨ - مذهب الشيعة في استخلاف علي
 ١٧٢ ٩ - مذهب جماعة في استخلاف ابي بكر

الباب الثاني الدولة العربية

- ١٧٤ ١ - الزعامة بعد النبي عليه السلام انما تكون زعامة سياسية
 ١٧٤ ٢ - اثر الاسلام في العرب
 ١٧٥ ٣ - نشأة الدولة العربية
 ١٧٥ ٤ - اختلاف العرب في البيعة

الباب الثالث الخلافة الاسلامية

- ١٧٧ ١ - ظهور لقب (خليفة رسول الله)
 ١٧٧ ٢ - المعنى الحقيقي لخلافة ابي بكر عن الرسول
 ١٧٧ ٣ - سبب اختيار هذا اللقب
 ١٧٨ ٤ - تسميتهم الخوارج علي ابي بكر بالمرتدين

- ١٧٨ ٥ - لم يكن الخوارج كلهم مرتدين
١٧٨ ٦ - مانعو الزكاة
١٧٩ ٧ - حروب سياسية لا دينية
١٨٠ ٨ - قد وجد حقيقة مرتدون
١٨٠ ٩ - اخلاق ابي بكر الدينية
١٨١ ١٠ - شيوع الاعتقاد بأن الخلافة مقام ديني
١٨١ ١١ - ترويج الملوك لذلك الاعتقاد
١٨٢ ١٢ - لا خلافة في الدين

الإسلام وأصول الحكم

لعلّمي عبد الرزاق

دراسة ووثائق

منذ أن عرفت الطباعة طريقها إلى بلادنا لم يحدث أن أخرجت المطبعة كتاباً أثار من الضجة واللغط والمعارك والصراعات مثلما أثار كتاب « الإسلام وأصول الحكم » لعلّي عبد الرزاق ، الذي صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٢٥ .

وعلى الرغم من حدة المعركة الفكرية والسياسية ، التي أثارها الكتاب ، فإنه لم يكن من الممكن أن تقوم دراسة موضوعية لهذا الكتاب في ظل الظروف والعوامل التي كانت قائمة في ذلك الحين . وإنما لعلّي يقين أن هذه الدراسة التقويمية النقدية - التي قدمها الدكتور محمد عمارة وظهرت طبعها الأولى سنة ١٩٧٢ عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت - لم تزل تمثل جهداً حقيقياً جاداً يلبي حاجة التحقيق منذ صدور كتاب « الإسلام وأصول الحكم » .

لقد تغيرت الظروف كثيراً خلال السنوات التي تلت صدور هذا الكتاب ، لكن السنوات الأخيرة من القرن العشرين شهدت معارك وصراعات وحساسيات فكرية تشبه تلك التي أثارها كتاب الشيخ علي عبد الرزاق . لذا ارتأينا أن نعيد استدخاله في سياق الحراك الثقافي الدائر الآن من خلال إعادة إصدار هذا الكتاب في طبعة جديدة لم يعدل عليها شيء سوى تاريخ صدورها ، ولعلنا بذلك نتيح الفرصة للربط بين ذاكرة الأجيال الجديدة من المثقفين وبين توجهاتها واهتماماتها المعاصرة التي لم تختلف كثيراً بعد كل ذلك الزمن .



To: www.al-mostafa.com